www.kassioun.org

1183

الاثنين 15 تموز 2024

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

التعليم إلى الوراء بخطى ثابتة: ما الجديد في عام 2024

[12]

الافتتاحية

الانتخابات وقانونها والحل السياسي

تجري يوم غدٍ الإثنين، 15 تموز، انتخابات جديدة لمجلس الشعب السوري. وتحوز هذه الانتخابات، أسوةً بانتخابات عديدة جرت في سورية خلال الأزمة وحتى قبلها، بقدرٍ متواضع من الاهتمام الإعلامي، ناهيك عن الاهتمام الشعبي المنخفض تجاهها.

تفسير انخفاض الاهتمام هذا، لا يقتصر على مسائل النزاهة والشفافية، وقوائم الجبهة، والغياب شبه الكامل للبرامج السياسية للقسم الأكبر من المرشحين، والمعرفة التقريبية المسبقة للنتائج، بل يتعدى ذلك إلى أسباب أكثر جوهرية، على رأسها:

أولاً: الصلاحيات الدستورية المحدودة لمجلس الشعب، والتي تجعل منه في معظم الحالات امتداداً للسلطة التنفيذية. ولعل بين الأمثلة الواضحة على ذلك، أنّ مجلس الشعب ليست لديه صلاحية إعطاء الثقة للحكومات، في حين لديه صلاحية حجب الثقة عنها... إلى غير ذلك من التفاصيل الكثيرة المتعلقة بفترات انعقاده، وقدرة السلطة التنفيذية على ممارسة دوره بشكلٍ مباشر في فترات عدم الانعقاد... وإلخ.

ثانياً: قانون الانتخاب الذي ما يزال سارياً هو نفسه من حيث الجوهر منذ عقودٍ طويلة، والذي يقوم على أساس أكثري، وعلى أساس أنّ الدائرة الانتخابية هي المحافظة؛ والذي يُحوّل مجلس الشعب إلى تمثيلات محلية أشبه بالتمثيلات البلدية، بعيداً عن دوره كتمثيل سياسي للشعب السوري بأكمله. إضافة إلى أنّ هذا القانون الانتخابي، وبالتجربة الحية، يُطلق عملياً يد قوى المال، وقوى السلطة للتحكم المسبق بالنتائج.

ثالثاً: الغياب المزمن لفعالية مجالس الشعب المتتالية، وعجزها عن لعب دورٍ واضحٍ في مصلحة عامة السوريين، يُراكم من حالة العزوف عن الاهتمام الشعبي به، ليتحول بتركيبته وأدائه، وإلى حد بعيد، إلى جزء أساسي من فضاءٍ سياسي قديم انقطعت صلته مع الناس.

إنّ الانتقال إلى مرحلة جديدة في سورية، يتطلب في جوهره، إفساح المجال لولادة فضاءٍ سياسي جديد متصلٍ بالناس، ويعبر عنها بشكلٍ حقيقي.

هذا الأمر، بوصفه جزءاً أساسياً من الحل السياسي السوري وفق 2254، لا يمكن أن يجري إلّا على أساس قانون انتخابات عصري من نوع مختلفٍ تماماً عن السائد حالياً؛ قانون انتخابات يكون فيه البرلمان مكوناً من غرفتين. الأولى: يتم انتخابها على أساس سورية دائرة واحدة نسبية، أي على أساس قانون انتخاب نسبي شامل، يفتح الباب أمام تنافس البرامج السياسية الوطنية، وليس تنافس الصور والشعارات. الثانية: أشبه بمجلس شيوخ، يتم انتخابها على أساس دوائر فردية صغيرة، تسمح بالربط الإداري للبلاد ضمن صيغة متطورة للعلاقة بين المركزية واللامركزية، وتكرس سلطة الشعب على الأرض في المناطق، استكمالاً وامتداداً لسلطة الشعب في المركز عبر الغرفة الأولى السياسية.

أهم ما ينبغي أن ينص عليه قانون انتخابات قادم كجزء من الحل السياسي الشامل في سورية، وإلى جانب ما ذكرناه آنفاً، هو الآليات العملية التي تمنع تدخل قوى المال والسلطة في الانتخابات، وضمناً ينبغي أن تتيح تلك الآليات رقابة على تكافؤ فرص الظهور والدعاية الإعلامية للمرشحين، كتلاً وأفراداً.

شؤون عمالية

قانون العمل غير دستوريّ وغير مُنصِف

02

ملف «سورية 2024»

تقرير إسكوا الأخير حول العقوبات على سورية

06

شؤون محلية

جرمانا المدينة القلقة التي لا تنام...

10

شؤون عربية ودولية

أخطأت رأس ترامب... ولكن؟!

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الحكومة ومكاييلها تجاه الصناعيين والعمال

إذا انطلقنا من الأوضاع المعيشية الكارثية للطبقة العاملة، التي أنتجتها السياسات الاقتصادية الحكومية من جهة، وممارسات قوى المال الاحتكاري الفاسد من جهة أخرى، بالإضافة إلى سنوات الأزمة الوطنية الشاملة، تزداد الحاجة والضرورة لموقف عمّالي منظَّم وشامل وموضوعي للواقع المعاش بكل تفاصيله، ليرسم مسار الطبقة العاملة، من أجل أن يتوافق مع حجم القضايا المطلوب حلّها من وجهة مصالحها الأساسية، الاقتصادية والإنتاجية والحقوقية.

منذ أشهر والمداولات والاجتماعات جارية على قدم وساق بين الحكومة وممثلي التجار والصناعيين لبحث أوضاعهم، أي أوضاع منشآتهم من حيث تأمين متطلبات الإنتاج الأساسية، من مشتقات نفطية وكهرباء واستيراد المواد الأولية والسماح لهم بالتصدير وغيرها من القضايا ذات الصلة. وعقد الصناعيون الاجتماعات المطولة وحيدين ووجهوا الرسائل الكثيرة وقابلتها من الحكومة أيضاً رسائل تطمين، ولكن النتائج الحقيقية على الأرض هي لا شيء مما تعد به الحكومة لتدوير عجلة الإنتاج كما يرغب الصناعيون.

بالمقابل فإنّ الحركة النقابية والعمال بُحَّتْ أصوتهم في اجتماعاتهم وفي التقارير التي يقدّمونها ويرسلون نسخاً عنها إلى الحكومة، وهم يصرخون من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية، عبر رفع الأجور وأشياء أخرى تساعد في تحسين تلك الأوضاع، ولكن لا حياة لمن تنادي. وهذا يعكس إلى حد بعيد موازين القوى الفعلية وتأثيرها في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والنافذةُ فيها قراراتُهم «قراراتُ قوى الفساد والرأس مال الكبيرين». في الوقت نفسه فإنّ وزن العمال وحركتهم النقابية معدوم تقريباً، بينما قوى رأس المال وازنةٌ في تأثيرها على القرارات الضرورية التي تؤمّن مصالحَها؛ ومصالحُها بالتأكيد هي تحقيق أعلى نسبة ربح ومراكمة الثروة ومركزتها إلى الحد الأقصى ولو على حساب الملايين من الفقراء.

لقد شخّصت النقابات في تقاريرها الواقع المعيشي المزري الذي يعيشه العمال، وواقع المعامل والشركات من حيث عدم دعمها وتطوير خطوطها الإنتاجية وتأمين مستلزمات إنتاجها من مواد أولية وطاقة لتشغيل المعامل، وحدّدت في تقاريرها مسؤولية الحكومة عن واقع العمال والمعامل، ولكن هذا شرط غير كاف –مع أهميته– من أجل تجاوز الواقع الكارثيّ الذي نتحدّث عنه. إن عدم قدرة النقابات على اتخاذ المواقف المطلوبة، وهي لن تفعل ذلك ضمن ظروفها وواقعها الحالي، سيجعل الطبقة العاملة تذهب باتجاه خياراتها التي قد تكون صعبة ومؤلمة ولو بعد حين، ولكنها صحيحة، ويمكن عبرها انتزاع حقوقها والدفاع عن مصالحها، بما فيها حقَّها بالإضراب السلّمي الذي لا تعترف به النقابات، ولكن الدستور السوري يقرّه ويؤكّده ويحتاج مَن يُنزِلُه إلى الأرض.

قانون العمل غير دستوريّ وغير مُنصِف

تتجه الحكومة عبر تحويل الدعم إلى دعم نقدي إلى إلغاء الدعم تدريجياً، وهو ما يعني مزيداً من الإفقار لذوي الدخل المحدود وأصحاب الأجور. كما تترافق سياسة إلغاء الدعم مع رفع مستمر لكافة الخدمات الحكومية من صحة وتعليم وكهرباء ومياه، رغم تراجع هذه الخدمات أو فقدانها في مختلف الأحوال، بينما تبقى الأجور ثابتة دون تحريكها لتعويض أصحاب الأجور عن إلغاء الدعم، مع العلم أن الدعم هو تعويض عن عجز الأجور لتأمين متطلبات المعيشة، وإلغاءه يعني أنه يجب أن يترافق مع زيادة أجور حقيقية تؤمن الحد الأدنى لمستوى المعيشة ووفق ما نصَّ عليه الدستور.

يُفترض أن تكون أهمّ أهداف قانون العمل، لكي يدفع بعلاقات الإنتاج إلى الأمام، بناء علاقات عمل متوازنة تؤمّن حقوق طرفي العلاقة، وليس أنْ يهدف قانون العمل إلى تكبيل العمال وفرض قوانين مجحفة بحقهم تدفعهم دفعاً نحو الاستغلال والخضوع لرغبات ربّ العمل دون مقاومة، واعتبار ذلك محفزاً للاستثمار! هذه هي الحال مع قوانين العمل في سورية.

فقد صدر قانون العمل رقم 17 عام 2010 وجاء ضمن سياق تعديل البنية التشريعية للقوانين بما يتناسب والسياسات الاقتصادية الليبرالية التي بدأت تتسارع في تطبيقها الحكومات السورية المتعاقبة منذ عام 2005، فتم إقرارُ قانون العمل بناءً على التوجهات الحكومية وجاء باعتباره انقلاباً على قوانين العمل التي كان معمولاً بها في سورية سابقاً، وتبنّى الفلسفة التشريعية الجديدة القائمة على الحرية التعاقدية وسلطان مبدأ الإرادة في العقود بعيداً عن أي دور للدولة في التدخل بتنظيم علاقات العمل.

وقد اعتمد المشرّع على استنساخ قوانين العمل في بعض الدول الإقليمية حرفاً ونصاً، دون أي تعديل يراعي فيه طبيعة سوق العمل في سورية وحقوق العمال الأساسية، وجاء بعيداً كل البعد عن اتفاقيات منظمة العمل الدولية، خاصةً تلك المتعلقة بحق الإضراب وحرية التنظيم النقابي وحماية قوة العمل وتأمين حدٍّ أدنى للأجور والرواتب بما يضمنُ مستوى معيشةٍ لائقاً.

وجرى ذلك بالرغم من تغيير الدستور عام 2012 وإقرار دستور جديد ينص بشكل واضح وصريح على بعض أهم الحقوق العمالية، من حق الإضراب واستقلالية النقابات والمنظمات الشعبية وضرورة ربط الأجور بالأسعار وتأمين حدّ أدنى للأجور والرواتب يضمن تأمين متطلبات المعيشة. وقد أعطيت في الدستور مهلةُ ثلاث سنوات لتعديل بقية القوانين بما يتوافق وأحكامه إلّا أن الحكومة إلى الآن لم تعدّل قانون العمل رقم 17 لعام 2010 رغم مرور عشر سنوات على انتهاء المهلة الدستورية.

إنّ الآثار السيّئة لقانون العمل بدأت بالظهور قبل عام 2012 وتغيير الدستور، وعقدت عدة لقاءات نقابية وعمالية وحقوقية ووجهت انتقادات حادة للقانون، خاصةً أنه تسبّب بتسريح مئات الألوف من العمال خلال الأزمة. كما وقامت الحكومة بتعطيل بعض نصوصه المتعلقة بحقوق العمال، ومنها تعطيل المواد المتعلقة بانعقاد اللجنة الوطنية للأجور والرواتب، والتي ظلت حبراً على ورق منذ إقرار القانون، ولم تتم الدعوة لانعقادها وفق الأصول القانونية رغم كل الانخفاض الكبير والكارثي للقوة الشرائية للأجور خلال سنوات الأزمة. هذا عدا المشاكل التي أثارها التشكيل الثلاثي للمحكمة العمالية وتحويلها لقضاء استثنائي، والتي أدت إلى تأخير الفصل بالقضايا العمالية وتراكمها سنوات أمام المحكمة، وعدم افتتاح محاكم عمالية في بعض المحافظات إضافة إلى العديد من العراقيل القانونية والقضائية التي تواجه العامل أثناء فترة التقاضي.

تتحدث بعض الأوساط النقابية عن نية الحكومة تعديلَ قانون العمل، ولكن مع ذلك ومع الأخذ بعين الاعتبار الإصرار الحكومي على السير بالعقلية نفسها المنخرطة في تطبيق السياسات الليبرالية، فمن المؤكّد أنْ التعديلات الجديدة المقترحة لن تمس بجوهر القانون وستبقى مجرد تعديلات تجميلية خالية من الدسم، وبعيدة كل البعد عن إنصاف العمّال وعن حماية قوة العمل وحماية الإنتاج وبناء علاقات عمل سليمة ومتوازنة تؤمّن حقوق مختلف أطراف العلاقة الإنتاجية دون تعدٍّ على حقوق أي طرف.

ومع ذلك يجب ألّا تتجاوز الحكومة، وقبل كل شيء، نصوص الدستور الجديد لناحية الحقوق العمالية، كما عودتنا في سياساتها. وعلى المقترحات أن تراعي نصوص الدستور نصاً وروحاً وإلا سنقع مرة أخرى أمام قانون غير شرعي وغير دستوري ويفتح الباب واسعاً أمام تعطيل القضاء والمحكمة العمالية، لأنه سيتصدى لنصوص غير دستورية ويمتنع عن تطبيقها حسب صلاحياته، وسنكون أمام علاقات عمل فاشلة لن تدفع بعجلة الإنتاج إلى الأمام، بل سنكون أمام قانون يضع العراقيل والعقبات في العلاقة العمالية ويؤثر بشكل سلبي على العملية الإنتاجية كما يجري الآن مع القانون الحالي.

تأزم المعيشة يدفع بالأطفال للعمل

دفعت حالة العوز والفقر والتهجير القسري التي تعاني منها غالبية الأسر نتيجة الفساد والنهب في سورية، بأطفال هذه الأسر إلى سوق العمل، حيث ما يفوق 90 % من العائلات يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، ووفقاً للعديد من التقارير والدراسات المختلفة فإن أعداد السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر أكثر من 90% من إجمالي عدد سكان البلاد، كما أن كثيراً منهم يضطر إلى اتخاذ خيارات صعبة للغاية لتغطية نفقاتهم، ومنها الزج بأطفالهم في مهن متعبة وشاقة، وذات خطورة بالغة على صحتهم العامة وحياتهم، عدا عن حرمانهم من المدارس، لمساعدة أهاليهم في مصاريف الحياة المعيشية القاسية.

■ نبيل عكام

مضى على انفجار الأزمة الوطنية في سورية ما يربو على 13 سنةً، مما أدى لدفع الأهالي بأبنائهم إلى العمل بمهن مختلفة قد تكون مصدر رزق لهم، دون التفكير بمخاطر هذه المهن ومشقتها على أطفالهم، ومدى تأثيرها على نمو أبدانهم، وتحولت عمالة الأطفال إلى مشهد مألوف في البلاد، وضرورة ملحة بالنسبة لكثير من العائلات.

تفاقمت ظاهرة عمالة الأطفال في سورية خصوصاً مع ازدياد نسب التضخم الكبيرة المستمرة التي تؤدي إلى زيادة الفقر الشديد، وكذلك ساهم تراجع مستوى التعليم في زيادة انتشار هذه الظاهرة، لعدم وجود مدارس كافية ومجهزة للتعليم وغيرها من الأسباب. ويضطر آلاف الأطفال إلى التوجه لسوق العمل، والعمل في أعمال شاقّة تتعرض فيها حياة الكثير منهم للخطر، وتوجد النسبة المئوية الأعلى لعمالة الأطفال في البلدان منخفضة الدخل، مقارنة بالبلدان متوسطة الدخل من المنخرطين في العمل.

عرّفت الأمم المتحدة عمالة الأطفال بأنها أعمال تضع عبئاً ثقيلاً على الأطفال وتعرّض حياتهم للخطر، ويوجد في ذلك انتهاك للقانون الدولي والتشريعات الوطنية، فهي إمّا أن تحرم الأطفال من التعليم أو تتطلب منهم تحمّل العبء المزدوج المتمثّل في الدراسة والعمل. ومما يدعو للأسف أنْ تجري معاملة الطفل كعامل أو كشخص كبير في السن رغم صغر سنه، فيكتسب سلوكيات لا يجب أن يكتسبها في طفولته، ما يؤدي إلى إصابته باضطرابات مختلفة كاضطراب الاكتئاب أو القلق بأنواعه، ويتعلم سلوكيات سيّئة كتدخين السجائر أو تعاطي المواد المخدرة في عمر صغير.

أقرت اتفاقية حقوق الطفل بأن من حق الطفل أن يتمتع بالحماية من مزاولة أي عمل يرجَّح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموّه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي، وشدّدت الاتفاقية على ضرورة أن تضع الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية القواعد الخاصة بتحديد حد أدنى لعمر الطفل للالتحاق بالعمل، كذلك اتخاذ التدابير التشريعية والاجتماعية والتربوية كافة التي تضمن تنفيذ هذه الاتفاقية.

وأقرت منظمة العمل الدولية الاتفاقية رقم 182 لعام 1999 بشأن حظر أسوأ أشكال عمالة الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها. وحظرت هذه الاتفاقية استخدام أيّ شكل من أشكال الرق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو العمل القسري، بما في ذلك التجنيد الإجباري للأطفال، أو تشغيل الطفل في أنشطة غير مشروعة، أو الأعمال التي قد تؤدي إلى الإضرار بصحته، مثل الأعمال على الآلات أو المعدات الخطرة، أو العمل في المناجم، أو تحت المياه أو على ارتفاعات خطرة، أو الأعمال التي تزاول في بيئة غير صحية يمكن أن تعرض الأطفال، على سبيل المثال، لدرجات الحرارة المرتفعة، ومستوى الضجيج العالي، أو العمل أثناء الليل أو لساعات طويلة. وألزمت هذه الاتفاقية الدولة باتخاذ كل التدابير الضرورية لضمان تطبيق قواعد هذه الاتفاقية بشكل فعال ونوهت إلى أهمية التعليم الإلزامي في القضاء على عمل الأطفال. وقد عرفت الأطفال في المادة /2/ منها بأنهم جميع الأشخاص الذين دون سن الثامنة عشرة من العمر. وطالب الاتحاد العالمي لنقابات العمال بمناسبة يوم 12 حزيران، اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتوفير الحماية الكافية للأطفال من عمالة الأطفال، فضلاً عن تغطية جميع احتياجاتهم المعاصرة، وأن تكثف الحركة النقابية العالمية ذات التوجه الطبقي نضالها ومبادراتها ضد عمل الأطفال وأشكال الاستغلال كافة.

الطبقة العاملة

كوريا الجنوبية: نقابة عمال سامسونغ تعلن إضراباً عاماً

أعلنت نقابة عمال شركة «سامسونغ إلكترونيكس» في كوريا الجنوبية، في العاشر من الشهر الجاري، إضراباً عاماً عن العمل. وطالبت النقابة في المفاوضات بزيادة مجزية في الرواتب، كما طالبت النقابة الشركة بتقديم المزيد من الإجازات مدفوعة الأجر وتقديم تعويضات عن الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها خلال الإضرابات غير مدفوعة الأجر. وكان عمال سامسونغ للإلكترونيات قد بدأوا في الثامن من هذا الشهر إضراباً عن العمل لمدة ثلاثة أيام، وقالت النقابة الوطنية لعمال سامسونغ في بيان لها «نعلن إضراباً عاماً ثانياً مفتوحاً ابتداءً من 10 تموز بعد أن علمنا أن الإدارة ليست مستعدة للحوار بعد الإضراب العام الأول». وأضاف البيان «كلما طال أمد الإضراب، زاد الضغط على الإدارة وسينتهي بها الأمر للجلوس إلى طاولة المفاوضات، نحن واثقون من النصر».

إضراب عمال أكبر ميناء في ألمانيا

بدأ عمال أكبر ميناء في ألمانيا في هامبورج يوم 9 تموز، إضراباً عن العمل لمدة يومين. وكانت نقابة فيردي قد دعت إلى هذا الإجراء لزيادة الضغط في مفاوضات الأجور الجارية. وقال ممثل النقابة إنّ العاملين سيعتصمون في البداية أمام شركاتهم، وستكون هناك مظاهرة غداً الأربعاء. وتطالب النقابة بزيادة قدرها 3 يورو في الساعة، بأثر رجعي. وقالت كبيرة مفاوضي النقابة، ما زالت الجولة الثالثة من المفاوضات متعثرة، واصفة العرض الذي قدمه أرباب العمل بأنه غير مقبول. وأوضحت أن ارتفاع التضخم في العامين الماضيين قد أضر بشكل كبير بالفئات ذات الدخل المنخفض بشكل خاص. ومن المقرر عقد جولة جديدة من المفاوضات بين النقابة والإدارة المركزية لشركات الموانئ البحرية الألمانية في الفترة من 11 إلى 12 من الشهر الجاري.

عمال المطارات يعلنون الإضراب قبل أولمبياد باريس 2024

دعا عمال المطارات الفرنسيون إلى إضراب عن العمل قبل أسبوع من انطلاق دورة الألعاب الأولمبية 2024 في باريس أواخر الشهر الجاري. وأعلنت النقابات التي تمثل العاملين في مجموعة مطارات باريس، والتي تدير مطاري «أورلي» و«شارل ديغول» بالعاصمة الفرنسية، الإثنين 8 تموز، أنها تخطط للإضراب في 17 تموز الجاري، لزيادة الضغط على الإدارة لتلبية المطالب المتعلقة بالأجور وظروف العمل. وتطالب النقابات بترفيعات استثنائية وتعويضات إضافية عن العمل لجميع عاملي المطارات، خلال فترة الألعاب الأولمبية من 26 تموز الجاري إلى 11 آب القادم، التي ستصحبها زيادة كبيرة في حركة المسافرين عبر المطارات.

نيوزيلندا: عمال خدمة الدم ينتزعون اتفاقاً حول الأجور بعد الإضرابات

توصل العاملون في خدمة الدم النقابية إلى اتفاق تكافؤ في الأجور سيؤدي إلى زيادة دخلهم بنسبة تصل إلى 40%. هذا وقد صوت عمال المختبر والعلماء والفنيون والإداريون لمصلحة قبول عرض الراتب الذي تم تقديمه في أعقاب الإضراب عن العمل في حزيران. حيث نفذ ما يزيد عن 300 عامل إضراباً عن العمل في حزيران، مطالبين بأجور عادلة كنظرائهم في وزارة الصحة النيوزيلندية. في ذلك الوقت، قالت خدمة الدم إنها لا تملك تمويلاً إضافياً لهذه الزيادات، لأن المعدلات كانت أكبر مما كان متوقعاً، لكنها قامت بتمويلها الآن بعد الإضرابات. ومن المقرَّر أنْ يحصل العمّال على زيادة في الأجور تتراوح بين 17 و40 بالمئة، بعد أكثر من سبعة أشهر من المفاوضات.

نصوص قانونية مغيَّبة في قانون العمل 17

نصّ قانون العمل رقم 17 لعام 2010 وفي الباب الثامن منه على أحكام علاقات العمل الجماعية، وجاء في الفصل الأول منه، حول طريقة التشاور والتعاون بين منظمات أرباب العمل ونقابات العمال «المادة 177»، على أنه يشكَّل بقرار من الوزير وبرئاسته مجلس استشاري للعمل والحوار الاجتماعي يضمّ في عضويته ممثلين عن الجهات المعنية وعدداً من ذوي الخبرة وممثلاً عن منظمات أرباب العمل والاتحاد العام.

وبحسب القانون نفسه، يتولى المجلس إبداء الرأي وتقديم المقترحات في الموضوعات التالية:
مشروعات القوانين المتعلقة بعلاقات العمل، واتفاقيات العمل العربية والدولية، واتفاقيات العمل الثنائية، ودراسة الموضوعات ذات الصلة بالعلاقات المهنية والإنتاجية على المستوى الوطني، واقتراح الحلول المناسبة لاتقاء منازعات العمل الجماعية على المستوى المهني، وتنمية سبل المفاوضة الجماعية، وتشجيع إبرام اتفاقيات العمل الجماعية.
ولكن إلى الآن لم يرَ هذا المجلس النور لأسباب غير معروفة، مثله مثل بقية اللجان التي لم ترَ النور منذ صدور القانون رقم 71، كما هو حال اللجنة الوطنية لتحديد الأجور التي لم تعقد أي من الجلسات رغم أن موجبات انعقادها موجودة؛ مثل غلاء الأسعار وعدم تناسبها مع الحد الأدنى للأجور، والتغيرات الحاصلة في سعر الصرف لغير مصلحة الليرة السورية، وغيرها من الأمور... ولم يأتِ القانون بإلزام لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتشكيل المجلس أو انعقاد اللجنة الوطنية للأجور ولم يحدد طريقة انعقادهما، بل جاء النص على ذكرها دون تبيان أيّ تفاصيل ملزمة.
في الفصل الثاني من الباب الثامن، جاء القانون على ذكر المفاوضة الجماعية وذلك في المادة 871 منه، والتي نصت على أن المفاوضة الجماعية هي الحوار والمناقشات التي تجري بين المنظمات النقابية وبين أصحاب العمل أو منظماتهم، من أجل تحسين ظروف وشروط العمل وأحكام الاستخدام والتعاون بين طرفي العمل، لتحقيق التنمية الاجتماعية لعمال المنشأة وتسوية النزاعات بين العمال وأصحاب العمل.
كما وتكون المفاوضة على مستوى المنشأة أو فرع النشاط الاقتصادي أو المهنة أو الصناعة، كما تكون على مستوى المحافظة الواحدة أو على مستوى القطر.
ثم جاء في المادة 971 حول أحكام وطريقة المفاوضات الجماعية أنّ التفاوض يتم بين ممثلين عن اللجنة النقابية في المنشأة وبين أصحاب العمل أو من يمثلهم، وعلى الطرف الراغب بالتفاوض أن يوجّه للطرف الآخر رسالة خطية يعرب فيها عن رغبته بإجراء التفاوض ويذكر المواضيع التي يرغب بإجراء التفاوض حولها.
ثم عرَّجَ القانون في بقية المواد وفي الفصل الثالث على اتفاق العمل الجماعي الذي ينظم شروط وظروف علاقة العمل وأحكام التشغيل، وغير ذلك من الشروط التي تكفل راحة العمال وأمنهم وصحتهم، ويبرم بين نقابة أو أكثر من نقابات العمال أو اتحاد عمال المحافظة وبين صاحب عمل أو مجموعة من أصحاب العمل أو منظمة من منظماتهم، ويكون اتفاق العمل الجماعي نافذاً وملزماً لطرفيه بعد إيداعه لدى الوزارة ونشره بالجريدة الرسمية مشتملاً على أحكام الاتفاق.
ولكن ويا للأسف، جميع نصوص القانون السابقة بقيت حبراً على ورق، ولم نرَ أي تفعيل لأيّ لجنة حوارية أو تشجيع لأي نقابة أو منظمة على إجراء أي تشاور أو تعاون، فأيّ مادة من القانون تعتبر في صف العمال جرى القفز فوقها وتغييبها حتى بات وجودها بالقانون بلا طائل منها، وهذا يرجع إلى أسباب عديدة منها سياسة الحكومة التي تهمل قصداً أية نصوص لمصلحة العمال، ولو كانت نصوصاً دستورية كحق الإضراب على سبيل المثال، ولو طُبِّقَ مبدأ المفاوضة الجماعية لكان حسم آلاف القضايا دون التوجه إلى القضاء، وخفف الضغط على المحكمة العمالية، ووفَّر على العمال معاناة اللجوء إلى القضاء، وطول إجراءاته وتكاليفه، حيث توجد مئات القضايا العمالية التي لم يفصل بها القضاء وهي معلقة، وهذا يضرّ بحقوق العمال التي من المفترض أن يحصلوا عليها عند لجوئهم للقضاء.

إنّ منظمات أرباب العمل هي الأخرى ليست في وارد محاورة العمال ولا ترى العمال نداً لها أصلاً حيث تستفيد من ضعف نقابات العمال وتستفيد من القانون رقم 17 نفسه

ثانياً، إن المشرِّع عندما وضع نصوصَ هذا القانون وضعه بالاستناد إلى القوانين الفرنسية والمصرية والعراقية، كما جاء في المذكرة الإيضاحية له، وتلك الدول لديها نقابات قويّة وصناعات حديثة، والحوار بين طرفي علاقة العمل يعتبر أساسياً فيها، لذلك نصت عليه في قوانينها، أمّا في سورية فلا يوجد اتحاد عام يدافع عن العمال فعلاً، لا بل إنه بعيد كل البعد عن العمال خاصة في القطاع الخاص، ولا يستطيع حتى فرض رأيه على الطرف الآخر وليس له قدرة تفاوضية ولا قوة على أرض الواقع.
ثالثاً، إنّ منظمات أرباب العمل هي الأخرى ليست في وارد محاورة العمال ولا ترى العمال نداً لها أصلاً، حيث تستفيد من ضعف نقابات العمال وتستفيد من القانون رقم 71 نفسه، والذي جاء قياساً على مصالحها. وبما أنّ الحكومة تتبع سياسة التضييق على حقوق العمال ومصالحهم ونهب قوة عملهم مجمّدة الأجور والرواتب، لذلك فإنّ منظمات أرباب العمل، في ظل هذه السياسات الحكومية وضعف النقابات، تبقى هي المستفيدة الوحيدة من هذا الوضع ولن تسعى للاعتراف بالعمّال كطرف مفاوض لها ولن تعترف بحقوقهم.

الكتاب المدرسي لم يعد مدعوماً وكذلك التعليم؟!

أعلنت المؤسسة العامة للمطبوعات بتاريخ 2024/7/6 عن رفع أسعار الكتب المدرسية للمرحلة الثانوية بنسبة 100%، وذلك اعتباراً من مطلع العام الدراسي 2024-2025.

حسب تصريحات مدير مؤسسة المطبوعات والكتب المدرسية فهمي الأكحل، لموقع «أثر برس» فإنه تم رفع أسعار الكتب للمرحلة الثانوية، وللمدارس الخاصة والمدارس الافتراضية ومدارس المنظمات الدولية بنسبة 100% بعد تعديلها، حيث وصل سعر كتاب الفيزياء للثانوية العلمية إلى 17300 ليرة سورية، وكتاب الرياضيات إلى 18400 ليرة، أما كتاب اللغة العربية فبسعر 20600 ليرة، وكتاب الجغرافيا بسعر 19500 ليرة.

مبررات وذرائع!

ذرائع زيادة الأسعار ليست بجديدة، فشماعة ارتفاع التكاليف حاضرة دائماً لدى الرسميين، وعليه فقد أرجع مدير مؤسسة المطبوعات والكتب المدرسية فهمي الأكحل السبب إلى ارتفاع سعر الورق وكلفة الطباعة، مضيفاً «إن كلفة صفحة الكتاب الواحدة أصبحت 200 ليرة سورية.»

على ذلك يبدو أن مؤسسة المطبوعات تجاوزت مفهوم دعم الكتاب المدرسي للمرحلة الثانوية وبدأت تحذو حذو مثيلاتها من المؤسسات الحكومية بحسابات تكاليفها واعتماد أسعارها، وضمناً التكاليف المتضخمة المتضمنة بعض هوامش النهب والفساد طبعاً! فالتكلفة المعلنة أعلاه معممة على مطبوعات الكتب المدرسية كافة لكل المراحل التعليمية، على ذلك فإن نسخة الكتب التي يحتاجها طلاب مراحل التعليم الأساسي «حلقة أولى وثانية»، والتي سيتم شراؤها من مستودعات الكتب المدرسية، سيتم تسعيرها وفقاً لسعر التكلفة المعلن عنه أعلاه، وأيضاً بزيادة وقدرها 100%!

فأسعار الكتب المبينة أعلاه لا تختلف كثيراً عن أسعار الكتب المطبوعة في المطابع الخاصة بدور النشر والمباعة في المكتبات مع هوامش أرباحها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الورق المستخدم لطباعة الكتب المدرسية أقل جودة نسبياً من الورق المستخدم لطباعة الكتب في دور النشر الخاصة!

ومن الواضح أن التكلفة التي صرح عنها مدير المؤسسة، البالغة 200 ليرة/صفحة، مبالغ بها، فعند سؤالنا للعديد من المكتبات وبعض بائعي الأحبار في منطقة الحلبوني بدمشق تبين أن تكلفة طباعة الورقة الواحدة لا تتعدى 100 ليرة «ثمن ورق وأحبار فقط» يضاف إليها بعض التكاليف الأخرى مع هوامش الربح، والتي لا تصل إلى 200 ليرة/ورقة، وهي الأسعار التي يتم تقاضيها عند طباعة بعض الأوراق والكراسات أو مشاريع التخرج وغيرها!

مع العلم أن مؤسسة المطبوعات تطبع ملايين الكتب سنوياً، وتؤمن مستلزماتها من ورق وأحبار وغيرها بأسعار الجملة افتراضاً، وكذلك من المعروف أنه كلما زادت كمية الكتب المطبوعة انخفضت التكلفة، وبالتالي من المفترض أن ينعكس ذلك على الأسعار!

وعليه نتساءل من أين أتت نسبة الزيادة التي وصلت إلى 100%؟

وما مدى دقة حسابات التكلفة الواردة في التصريحات الرسمية أعلاه؟

أسعار الكتب والضرورات المدرسية تبتلع أجور نصف عام!

لم يتفاجأ المواطن بقرار رفع أسعار الكتب أعلاه، إذ طالما اعتاد من حكومته أن تحاربه بلقمة عيشة وقوت أسرته، والآن بحق أبنائه في الحصول على تعليم مجاني كفله القانون!

ولكنه بالمقابل تساءل عن سبيل تغطية تكاليف تعليم أبنائه في ضوء الأسعار الجديدة للكتب وغيرها من مستلزمات العملية التعليمية وضروراتها؟!

حيث ستصل تكلفة نسخة الكتب للصف الأول الثانوي إلى ما يتجاوز 145 ألف ليرة، في حين كانت العام الماضي 60 ألف ليرة، كذلك نسخة الكتب للصف الثاني الثانوي التي ستتجاوز 150 ألف ليرة، أما الثالث الثانوي فقد تتجاوز مبلغ 175 ألف ليرة!

وبالنظر لمعدلات أسعار نسخ الكتب أعلاه يتبين أنها في أحسن أحوالها تعادل نصف راتب الموظف، وبحال كان لدى هذا الموظف طالبين، وليس بالضرورة بالثانوية فقط، فطلاب مرحلة التعليم الأساسي يحتاجون غالباً إلى نسخة كتب جديدة أيضاً بسبب سوء وتلف النسخ الموزعة في المدارس، فإن قيمة الكتب وحدها ستبتلع أجره الشهري، ومع بقية اللوازم المدرسية من ألبسة ودفاتر وقرطاسية وغيرها، بالإضافة إلى الاضطرار للجوء إلى الدروس الخاصة التي أصبحت ضرورة حتى لتلاميذ الحلقة الأولى بمرحلة التعليم الأساسي، فإن العجز سيكون حائلاً أمامها، بحيث يتم ابتلاع أجر الموظف لمدة 6 أشهر على أقل تقدير، ومع ذلك هناك من يتغنى من الرسميين بمجانية التعليم، التي تهاوت وسقطت بالواقع العملي!

لم يتفاجأ المواطن بقرار رفع أسعار الكتب إذ طالما اعتاد من حكومته أن تحاربه بلقمة عيشة وقوت أسرته والآن بحق أبنائه في الحصول على تعليم مجاني كفله القانون

زيادة قادمة على رسم التعاون والنشاط!

خلال جلسة مجلس محافظة دمشق بتاريخ 2024/7/10 لفت مدير التربية بدمشق الدكتور عبد الحكيم الحماد إلى «وجود لجان وزارية قانونية تدرس زيادة بسيطة لرسم التعاون والنشاط الذي يدفعه الطالب للمدرسة لتتمكن المدارس من تأمين اللوازم الضرورية للعملية التعليمية».

لن نقف عند فكرة دراسة فرض زيادة على رسم التعاون والنشاط واللجان الوزارية المفرغة لهذه الدراسة، الذي يعتبره الرسميون «رمزياً» بينما قد يكون عبئاً على المفقرين، وخاصة من لديه العديد من الأبناء في المدارس، لكن سنقف عند المبرر المعلن «لتتمكن المدارس من تأمين اللوازم الضرورية للعملية التعليمية»!

فهذا المبرر يعني ضمناً مزيداً من التخلي الحكومي عن تأمين مستلزمات العملية التعليمية في المدارس، نتيجةً لسياسات خفض الإنفاق العام وتخفيض الدعم على العملية التعليمية، وتركها بعهدة ومسؤولية كادرها الإداري ومن مصادر تمويلها المتمثلة برسم التعاون والنشاط الذي تتم جبايته من الطلاب والتلاميذ كل عام!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن إجمالي هذا الرسم الذي يتم جمعه من الطلاب في المدارس لا يغطي إلا بعض المستلزمات الضرورية للعملية التعليمية فقط، بينما يتحمل بعضها الآخر المدرسون في كثير من الأحيان، مع تحميل الطلاب والتلاميذ جزءاً إضافياً منها، مثل أوراق المذاكرات والامتحانات أو أقلام السبورة وغيرها، لتسقط بالمقابل الكثير من المستلزمات المكلفة الضرورية للعملية التعليمية في المدارس، وليتهاوى معها شعار مجانية التعليم، وصولاً إلى تسجيل المزيد من التردي والتراجع على مستوى مدخلاته ومخرجاته!

تفاقم ظاهرة التسرب المدرسي!

فهل من المستغرب بعد كل ما سبق زيادة تفاقم ظاهرة التسرب المدرسي؟!

فهذه الظاهرة باتت معممة وفاقعة لتشمل نسبة متزايدة من طلاب وتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي «حلقة أولى وثانية» والتي يشملها التعليم الإلزامي افتراضاً، بالإضافة طبعاً إلى مرحلة التعليم الثانوي غير المنظورة والمحسوبة بالإلزام، بسبب التكاليف المرهقة للأهل، وبسبب الفقر الذي يدفع ببعض الأهالي إلى استثمار إمكانات أبنائهم في سوق العمل كي يتحملوا معهم تكاليف المعيشة المرتفعة والمتزايدة!

فعمالة الأطفال في السن المدرسي تتزايد، سواء في بعض الأعمال المهنية أو في الأعمال الهامشية، ومشاهد بائعي بسطات الخبز من الصغار باتت مألوفة، وكذلك تتفاقم ظاهرة نابشي القمامة والمتسولين!

وفي ظل الاستمرار بهذا النهج وبهذه السياسات، وفي ضوء سلسلة القرارات الرسمية غير المسؤولة، نتساءل مع غيرنا كيف سيكون الحال بعد عدة أعوام من الآن، وما هو المستقبل المنشود رسمياً بعد هذا التفريط بإلزامية التعليم ومجانيته؟!

تقرير إسكوا الأخير حول العقوبات على سورية مضمونه

نشرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والمعروفة باسمها المختصر «إسكوا» ومقرها الرئيس في بيروت، نشرت قبل أيام تقريراً باللغة الإنكليزية حول تداعيات العقوبات على السكان في سورية، بعنوان «الديناميكيات والآثار غير المتعمدة للتدابير القسرية الأحادية ضد سورية»، والذي ما زال غير متاح بعد باللغة العربية.

■ قاسيون

ووفق موقع الإسكوا، فإن الدراسة التي أعدّها الباحث والاقتصادي السوري د. جوزيف ضاهر، تقدم «تحليلاً للتداعيات الناتجة عن العقوبات المفروضة على سورية، باتّباع نهج قائم على الأدلة يرتكز على مزيج من الأساليب الكميّة والنوعيّة. وإضافةً إلى عرض الأدبيّات وآراء الخبراء والتحليلات النوعية، تعرض الدراسة وجهات نظر المواطنين في سورية. وهي تتطرّق أيضاً إلى ما يقع على مقدّمي المساعدات الإنسانية من عواقب غير متعمّدة ناجمة عن العقوبات، وتخلص إلى توصيات للتخفيف من تلك العواقب».

وبحسب المقدمة، فإن التقرير عبارة عن ملخص لبحث تم إجراؤه سابقاً، إلا أنه لا يوجد رابط للبحث، وليس من الواضح ما إذا كان قد تم نشره أم لا. إضافة إلى ذلك، ليس واضحاً متى تم نشر البحث الذي يشكّل التقرير ملخصاً له، إلا أنه بالنظر إلى بعض التواريخ المذكورة، يبدو أنه تم جمع معظم البيانات في عامي 2022 و2023. ويمكن وفق المعطيات افتراض أن البحث اكتمل بحلول نهاية عام 2023.

سياق عام

لا يمكن اعتبار التقرير موضع النقاش، الأول من نوعه، كتقرير صادر عن مؤسسات تابعة للأمم المتحدة، في إدانة التأثيرات الإنسانية والاجتماعية والسياسية الضارة للعقوبات الغربية، فقد سبق أن أعرب أكثر من مسؤول أممي عن إدانته للإجراءات القسرية الأحادية المتخذة ضد سورية.

مع ذلك، فإنّ لهذا التقرير أهمية خاصة تتأتى من مكانين على الأقل؛ الأول: هو توقيته والسياق الذي يتم نشره ضمنه «والذي سنحاول إلقاء بعض الضوء عليه في نهاية هذه المادة»، والثاني: هو رصانة المادة العلمية المقدمة فيه، والتي يعود الفضل في العمل عليها بالدرجة الأولى للباحث.

قبل محاولات استخلاص نتائج سياسية من توقيت نشر هذا التقرير، من المفيد أن نقدم هنا تلخيصاً لمضمون التقرير، والذي يتوافق في كثير من نتائجه مع جملة المقالات والدراسات التي أجرتها قاسيون حول موضوع العقوبات عبر السنوات الماضية.

مضمون التقرير

كما أشرنا أعلاه، فإنّ التقرير هو ملخص لبحث أوسع، وما يميّز البيانات التي يعتمد عليها البحث، أنها لم تقف عند حدود الدراسة الاقتصادية الجافة للأرقام، على أهميتها، ولكن تعدت ذلك إلى استطلاعات رأي عامة، ومقابلات مع خبراء في قطاعات مختلفة، حيث إن المشاركين كانوا من مناطق السيطرة المختلفة في سورية: مناطق سيطرة النظام السوري، مناطق سيطرة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية، ومناطق الشمال الغربي.

القسم الأول، من التقرير يقدم نظرة عامة مختصرة حول التدابير القسرية الأحادية المفروضة على سورية، وبشكل أساسي تلك التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

القسم الثاني، يستعرض الآثار الاجتماعية والإنسانية للإجراءات القسرية الأحادية على أساس دراسات مقارنة حول تأثير العقوبات على سورية، ويقدم مراجعة شاملة للأدبيات التي تدمج النتائج ووجهات النظر من العديد من الدراسات النظرية والتجريبية السابقة.

ويقول التقرير: «وفقاً للبحث الأكاديمي، فإن العقوبات لها تداعيات سلبية، غالباً ما تسمى بالآثار غير المقصودة، على الظروف المعيشية وحماية حقوق الإنسان، ومستوى الديمقراطية في البلدان المستهدفة... وقد كشفت الأدبيات الموجودة أن العقوبات الاقتصادية لها آثار سلبية على المؤشرات الاجتماعية، مثل: الصحة العامة والفقر والمساواة في الدخل والأمن الغذائي. وقد تساهم العقوبات أيضاً في تقليل حماية حقوق الإنسان. ولهذه الآثار السلبية بعد جنساني واضح، حيث إن النساء أكثر تأثراً بنسبة 24 % من الرجال. والأطفال أيضاً معرضون للخطر بشكل خاص. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن العقوبات المستهدفة . التي تهدف صراحة إلى الحد من التأثيرات السلبية الأوسع نطاقاً ـ ترتبط بعواقب مماثلة، مثل: التدابير الأكثر شمولاً. وبالتالي، تكثر الانتقادات حول الآثار الإنسانية السلبية للضغوط الخارجية «المستهدفة»».

وينوه التقرير إلى أن «ما نفتقده بانتظام أيضاً هو منظور المواطنين في البلدان المستهدفة، على الرغم من أن هذا له أهمية أساسية لإجراء تقييم شامل للآثار الاقتصادية والأوسع نطاقاً للضغوط الخارجية، حيث تهدف التدابير بانتظام إلى المساهمة في تغيير السلوك».

وينتقل هنا التقرير إلى القسم الثالث، والذي ينظر في تصورات المواطنين حول آثار التدابير القسرية الأحادية، حيث يركز على تصورات السوريين العاديين بشأن العقوبات المفروضة على سورية، وبالتحديد تأثيرها على سبل عيشهم. «ولهذا الغرض، تم تصميم دراسة استقصائية مفصلة للتصورات وتم إجراؤها على ما يقرب من 1187 فرداً في المراكز الحضرية في مناطق سيطرة قوى الأمر الواقع... وشكل الاستطلاع أساساً لفهم مواقف الجمهور تجاه العقوبات. وتم تصنيف النتائج حسب الجنس والتعليم والعمر، وبين السوريين الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية، وأولئك الذين يعيشون في الشمال الشرقي والشمال الغربي».

وفق الاستطلاع حول الموقف العام للمشاركين تجاه التدابير القسرية الأحادية، نسبة أولئك الذين ضد العقوبات جزئياً أو كلياً في مناطق سيطرة النظام، والشمال الشرقي، والشمال الغربي، هي على التوالي: 67,7%، 82,5%، 47,3%، وفي جميع المناطق سوية 66,2%. وبحسب التقرير فإن نسبة كبيرة من المشاركين في الاستطلاع ذكروا سببين أساسيين، «أولاً: تضر التدابير القسرية الأحادية بسبل عيش السكان «بسبب التضخم ونقص السلع الأساسية، وما إلى ذلك» والوضع الاقتصادي والأمني السائد. وثانياً: لم تحقق التدابير القسرية الأحادية أهدافها، لأنها أثرت على السكان بدلاً من مسؤولي الحكومة السورية ورجال الأعمال المرتبطين بها، الذين يُنظر إليهم على أنهم يتحايلون على التدابير القسرية الأحادية، بل ويستفيدون من العقوبات من خلال شبكاتهم ومخططاتهم الاقتصادية المختلفة».

وبحسب الاستطلاع حول الآثار الملموسة للتدابير القسرية الأحادية على سبل العيش، رأى 92% من المشاركين أن العقوبات «تؤثر على سبل عيشهم في عدة جوانب «اجتماعياً واقتصادياً ومن حيث تحويل الأموال»، بغض النظر عن موقفهم تجاه التدابير القسرية الأحادية والحكومة السورية». وكانت هذه النسب وفق المناطق الثلاث – النظام، الشمال الشرقي، الشمال الغربي – تباعاً: 93,9%، 90,2%، 88,8%.

وكانت التداعيات الاجتماعية للتدابير القسرية الأحادية الأكثر ذكراً هي أسعار السلع وانخفاض قيمة الليرة السورية ونقص الطاقة وارتفاع تكاليفها، والعنف وانعدام الأمن

«وكانت التداعيات الاجتماعية للتدابير القسرية الأحادية الأكثر ذكراً هي أسعار السلع، وانخفاض قيمة الليرة السورية، ونقص الطاقة وارتفاع تكاليفها، والعنف وانعدام الأمن، ونقص الغذاء والحصول على خدمات الرعاية الصحية... والتي تفاوتت حسب خصوصيات وديناميكيات المناطق المختلفة، على الرغم من وجود العديد من العناصر المشتركة».

«يعتقد المشاركون أن غالبية العوامل الرئيسة التي تؤثر على حياتهم اليومية في المناطق الثلاث مدفوعة بالتدابير القسرية الأحادية «دائماً بنسبة تزيد عن 70 %» ... وهذا يكشف عن فهم بين السكان الذين شملهم الاستطلاع، بأن هناك علاقة بين التدابير القسرية الأحادية

الهجوم عليه والدفاع عنه... وسياقه الزمني-السياسي

والأزمة الاقتصادية في البلاد، وبالتالي صعوبة التمييز بين العوامل المختلفة «الحرب والدمار، وسوء الإدارة والسياسات الاقتصادية، والفساد، وما إلى ذلك» عند تفسير جذور وأسباب الوضع الاقتصادي الراهن».

ويظهر الرسم البياني التالي الآثار الملموسة للتدابير القسرية الأحادية على 1050 من المشاركين في الاستطلاع في المناطق الثلاث في القطاعات المختلفة: الغذاء، الصحة، المأوى، المياه، انخفاض الدخل، ارتفاع الأسعار وصعوبة العثور على منتجات معينة، خسارة العمل، الحاجة إلى تغيير العمل، والتحويلات المالية.

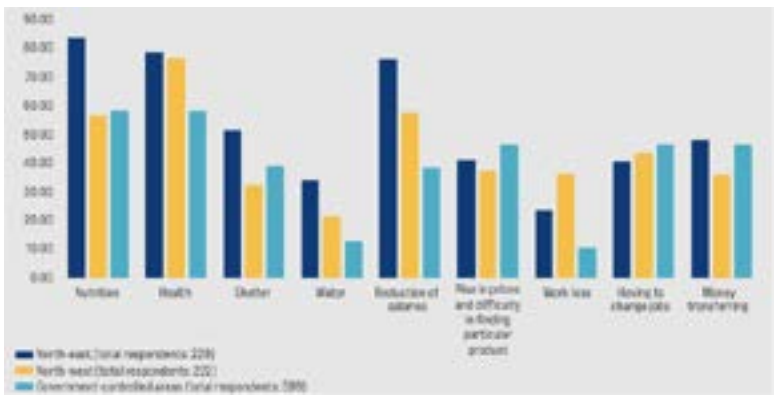

وعند المقارنة بالوضع في 2020، أي قبل دخول قانون قيصر حيّز التنفيذ، قال 70,3% من المشاركين من المناطق الثلاث بأن الوضع بات أسوأ.

يستنتج هذا القسم «أن غالبية السوريين الذين شملهم الاستطلاع، والذين يعيشون داخل البلاد، لديهم آراء سلبية بشأن التدابير القسرية الأحادية وتأثيرها على السكان وقطاعات الاقتصاد المختلفة. ذكرت أغلبية كبيرة من المشاركين أن التدابير القسرية الأحادية أثرت سلباً على حياتهم اليومية. تم تبني هذا الرأي بغض النظر عن الجنس والتعليم والعمر، مع وجود اختلافات طفيفة بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، من ناحية، والشمال الشرقي والشمال الغربي من ناحية أخرى. والجدير بالذكر أن هذا الرأي أعرب عنه غالبية المشاركين الذين أيدوا عموماً العقوبات المفروضة على سورية. وهذا يعني أنه حتى السوريين الذين وافقوا على الضغوط الخارجية، اعتبروا أن العقوبات المفروضة تضر بشكل غير متناسب بسبل عيشهم وحياة مواطنيهم».

وينتقل التقرير في القسم الرابع إلى النظر في آثار العقوبات على القطاعات الاجتماعية والمساعدة الإنسانية، على أساس المقابلات شبه المنظمة ومراجعة للأدبيات في الموضوع. ويقوم هذا القسم بتحليل «الآثار غير المقصودة للتدابير القسرية الأحادية على القطاعات الاجتماعية الحيوية، والتي ترتبط بشكل أساسي بسبل العيش ونقاط الضعف لدى السكان السوريين، وإمكانية تقديم المساعدة الإنسانية للسوريين... ويشمل ستة قطاعات اجتماعية رئيسة، وهي: الرعاية الصحية وقطاع الأدوية؛ التعليم؛ المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية «WASH»؛ حماية مواقع التراث الثقافي؛ الأمن الغذائي والزراعة؛ والمساعدات الإنسانية»:

- **الرعاية الصحية وقطاع الأدوية:** «عانى النظام الصحي بشكل كبير طوال فترة النزاع. على الرغم من أن القطاع الصحي لا يُستهدف بشكل مباشر بالعقوبات، إلا أنه تأثر بشكل غير مباشر بطرق عديدة»:

◄ أولاً: تأثر الوصول إلى الإمدادات الطبية الرئيسة وتوافرها لأن «التدابير القسرية الأحادية منعت المستشفيات والمرافق الصحية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة من استيراد مواد طبية محددة أو شراء مواد ومعدات لإصلاحها...، والمعدات والأدوات الطبية في العديد من المستشفيات قديمة، أو يصعب العثور عليها. علاوة على ذلك، هناك نقص حاد في الأدوية في السوق، خاصة أدوية السرطان واللقاحات. وغالباً ما تتطلب الأجهزة الطبية برنامجاً متوافقاً، والذي يتطلب بدوره ترخيصاً من الدول التي تفرض العقوبات، في حين تم إنهاء التراخيص من قبل تلك الشركات. وتم تجهيز معظم المرافق الصحية في سورية بمنتجات أوروبية، ويجب أن تأتي قطع الغيار من مواقع مماثلة لضمان حسن سير العمل».

◄ ثانياً: تأثرت القدرة على إنتاج المنتجات الدوائية بطرق مختلفة، «وشملت الآثار غير المقصودة للتدابير القسرية الأحادية ما يلي: عدم قدرة الشركات المصنعة على إنتاج واستيراد وتصدير مواد معينة بسبب التعريف الواسع للسلع ذات الاستخدام المزدوج...؛ زيادة تكلفة الإنتاج في شركات الأدوية، وبشكل عام في قطاع التصنيع؛ العملاء الأجانب بشكل عام غير مهتمين بشراء الأدوية المنتجة في سورية... حيث انخفض عدد الدول المستوردة للأدوية من سورية إلى حوالي 10 دول، مقارنة بأكثر من 44 دولة قبل عام 2011؛ أكثر من 50% من المصانع لم تستأنف عملها، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الأدوية المستوردة...؛ كما غادرت شركات الأدوية الدولية الكبرى... البلاد بعد اندلاع الصراع، في حين سحبت شركات أخرى تراخيصها من الشركات المحلية، وألغت الغالبية العظمى من المعامل الأوروبية والأمريكية امتيازاتها في سورية».

◄ ثالثاً: آثار التدابير القسرية الأحادية تفاقمت لأسباب أخرى، منها: «أثر نقص الوقود في السوق المحلية، والذي يرجع جزئياً إلى التدابير القسرية الأحادية، على المرافق الصحية، ولا سيما قدرات التدفئة والطهي وسيارات الإسعاف وقدرة الأطباء على الوصول إلى المستشفيات. واحد وسبعون في المئة من جميع مرافق الرعاية الصحية الأولية ليس لديها أي مولد احتياطي. ويعتمد 80 مستشفى عام من أصل 87 على المولدات للحفاظ على عملياته المستمرة وسط النقص المستمر في الكهرباء وانقطاعها؛ وأدى الإفراط في تدابير الامتثال من قبل البنوك الإقليمية والدولية لكل معاملة مرتبطة بسورية إلى الكثير من التأخير وحتى الإلغاء... ورفض العديد من الجهات الفاعلة الخاصة التعامل مع أي شيء مرتبط بالبلاد، ولذلك أدت مصادر الاستيراد البديلة إلى ارتفاع التكاليف».

◄ وكان للامتثال المفرط تأثير كبير، إضافة إلى التأخير في المعاملات المالية، «كما تواجه عمليات الشراء صعوبات عديدة... وانخفض عدد مقدمي العروض الذين استجابوا لدعوة الشراء في عام 2019 مقارنة بعام 2020 وما بعده، في المتوسط، من ثمانية إلى ثلاثة، وأحياناً أقل. أخيراً، تم إلغاء 31 عملية أو عقد شراء في عام 2020، 22 منها بسبب العقوبات و9 بسبب انخفاض قيمة الليرة السورية».

- **قطاع التعليم:** «عانى قطاع التعليم بشكل مباشر وغير مباشر من التدابير القسرية الأحادية، على الرغم من الإعفاء الإنساني من العقوبات الممنوح لجميع عمليات المساعدة المشروعة، بما في ذلك التدخلات التعليمية. وتشمل هذه»:

◄ أولاً: «الإفراط في الامتثال وتقييد الوصول إلى المعدات التقنية والأدوات والمواد التعليمية... حيث أصبح شراء المعدات أو الأدوات التعليمية أو حتى الكتب الأجنبية أمراً صعباً».

◄ ثانياً: «نقص الوقود، والذي أثر أيضاً على عمل شبكات المياه وتوافر المياه في المدارس، بينما أثر على إمكانية تدفئة الفصول الدراسية في فصل الشتاء».

◄ ثالثاً: «إصلاح وصيانة المباني، حيث ساهمت التدابير القسرية الأحادية في منع إعادة بناء المدارس أو بناء مدارس جديدة، حيث لم تتمكن الصناديق الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية إلا من إجراء القليل من إعادة تأهيل المدارس المتضررة».

- **المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية «WASH»:** «أدى التدهور والتدمير الواسع النطاق لمرافق المياه في جميع أنحاء البلاد إلى انخفاض إمكانية الوصول إلى المياه بنحو 40 % مقارنة بما كان عليه الحال قبل عقد من الزمن. تم تصريف المياه العادمة دون معالجتها في البيئة الطبيعية، مما أدى إلى مخاطر جسيمة على الصحة العامة وتلويث موارد المياه الجوفية»، وبينما القطاع ككل ليس خاضعاً للعقوبات إلا أنه تأثر بثلاثة عوامل:

◄ أولاً: «تقييد الوصول إلى المعدات والمنتجات وتوافرها... بسبب تصنيفها على أنها سلع ذات استخدام مزدوج... علاوة على ذلك، ونتيجة للفشل في استيراد المعدات وقطع الغيار من أوروبا، ما أدى إلى التحول نحو الاستيراد... من الدول الآسيوية... لذلك فإن البنية التحتية تتكون بشكل متزايد من معدات هجينة... وهذا يفرض تحديات على أدائها».

◄ ثانياً: «الامتثال المفرط... من قبل البنوك الإقليمية والدولية لكل معاملة مرتبطة بسورية،

بالإجماع أن العقوبات أثرت على سبل عيش المزارعين وقدراتهم الإنتاجية وأصولهم وكان هناك اتفاق لا لبس فيه على أن العقوبات أثرت بشكل أكبر على قطاع الزراعة وأنظمة الأمن الغذائي

ما أدى إلى الكثير من التأخير وحتى الإلغاء... وبحسب أحد الخبراء في المجال الإنساني فإن المياه النظيفة غير متوفرة لـ 47% من السكان... ما أدى على تردي الظروف الصحية في سورية».

◄ ثالثاً: «نقص الوقود، ... على سبيل المثال، يعد الوقود ضرورياً لتشغيل محطات ضخ المياه في المناطق الريفية، ويؤثر عدم توفره على إمكانية الوصول إلى المياه وكذلك على كميتها ونوعيتها».

- حماية مواقع التراث الثقافي: أثرت التدابير القسرية الأحادية على هذا القطاع من خلال: «تنفيذ مشاريع أقل لإعادة التأهيل والترميم للمواقع والمباني الأثرية...؛ وقف التعاون العلمي مع الوكالات الدولية، بما في ذلك تنظيم الندوات والمحاضرات، وزيارات الخبراء والأكاديميين الأجانب، والتبادل العلمي في المجال...؛ نقص في المعدات والمواد التقنية اللازمة في السوق المحلية، وكذلك الوقود، مما يؤثر على العمليات الميدانية...؛ كما أصبحت عمليات الشراء والتعاقد مع البائعين والاستشاريين مشوبة بالعقبات والعمليات البيروقراطية الطويلة للحصول على التدقيق من الجهات المانحة».
- الأمن الغذائي وقطاع الزراعة: أثرت التدابير القسرية الأحادية على هذا القطاع من خلال:

◄ «تقييد الوصول إلى المعدات والمنتجات وتوافرها، حيث وقد حال التعريف الواسع للسلع ذات الاستخدام المزدوج دون استيراد معدات معينة، مثل: الأنابيب ومضخات المياه ومولدات الطاقة وقطع الغيار، فضلا عن مجموعة واسعة من الأسمدة ومبيدات الأعشاب والمبيدات الحشرية اللازمة لزراعة المحاصيل. كما تم منع استيراد المواد والمعدات اللازمة لإنعاش قطاع الثروة الحيوانية».

◄ «ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية – المبيدات، الأسمدة، الآلات، البذور».

◄ «الامتثال المفرط، حيث ترفض الشركات الأوروبية بشكل متزايد تصدير أي نوع من المعدات أو مدخلات الإنتاج، غير المحظورة، إلى سورية، خوفاً من مخالفة العقوبات... حتى لو وافقت شركة أوروبية على التصدير إلى سورية، ستكون هناك تحديات ومشاكل كبيرة في تحويل المبلغ المستحق بسبب التدابير القسرية الأحادية».

◄ «نقص الوقود... وتوقف العديد من صغار المزارعين عن الإنتاج، لأنهم لم يتمكنوا من مواجهة ارتفاع أسعار البنزين وغيره من السلع».

◄ «إعادة تأهيل محدودة للبنى التحتية المرتبطة بالقطاع الزراعي، حيث إن الجهات المانحة لا تدعم دائماً إعادة تأهيل أنظمة الري. وقد تدعم قنوات المجتمع المحلي المملوكة للقطاع الخاص والبنية التحتية للتحكم في المياه. ومع ذلك، يتم حظر أي نشاط إعادة تأهيل مماثل إذا كان يفيد أعمال الري المملوكة للقطاع العام. ويؤدي هذا إلى مشاكل كبيرة، حيث يعتمد الري في المجتمعات المحلية في كثير من الأحيان على البنية التحتية للمياه المملوكة للقطاع العام على نطاق واسع».

◄ يقدم التقرير تحليلاً على أساس مقابلات مع خبيرين في القطاع ونقاش مركزة مع مجموعة من المزارعين، والذين كشفوا «بالإجماع أن العقوبات أثرت على سبل عيش المزارعين وقدراتهم الإنتاجية وأصولهم. وكان هناك اتفاق لا لبس فيه... على أن العقوبات أثرت بشكل أكبر على قطاع الزراعة وأنظمة الأمن الغذائي، والتي كانت مجزأة بالفعل بسبب أكثر من عقد من الصراع... وكان هناك انقسام في تفسير دور السياسات القائمة في تدهور القطاع وسبل العيش... واعتبرت الأغلبية أن العقوبات أعاقت الإنتاج بشكل مباشر من خلال إعاقة الوصول إلى الوقود والمدخلات والأسمدة والمبيدات الحشرية والمنتجات البيطرية، وأشار آخرون ضمنياً إلى دور الحوكمة والمساءلة والممارسات غير المشروعة... وشدد المزارعون والخبراء على أن السوق السوداء والتهريب يوازنان آثار العقوبات على بعض السلع الأساسية بالنسبة للأقلية القادرة على الدفع. إلى جانب ندرة المياه وارتفاع الأسعار وسوء نوعية البذور والأسمدة، أجبر بعض المزارعين المحرومين على التخلي عن أراضيهم وبيع أصولهم والانتقال إلى المدن، حيث لم تعد الزراعة مربحة بما يكفي للحفاظ على سبل عيشهم، بسبب تكاليف الإنتاج... ولم يكن الحصول على الإعانات وعلى كميات أكبر من البذور والأسمدة منصفاً... وفقاً للمزارعين، فإن التدابير القسرية الأحادية المفروضة على سورية بغرض تسريع التغيير قد أعاقت بشكل خطير في الغالب قدرة المزارعين الفقراء على التعامل مع عواقب الصراع، والتي تفاقمت بسبب فيروس كورونا وحالات الجفاف المتكررة. حتى أن التدابير القسرية الأحادية خدمت وأفادت أولئك الذين كان من المفترض أن تؤثر عليهم، وفقاً لخبير سوري. واللافت، بحسب المطلعين، أن التدابير القسرية الأحادية خلقت «طبقة» أخرى ستعيق تحقيق انتقال عادل في سياق ما بعد الصراع».

- المساعدات الإنسانية: «أثرت التدابير القسرية الأحادية على فعالية تقديم المساعدة الإنسانية للسوريين المحتاجين... بشكل رئيسي نتيجة للديناميكيات المرتبطة بـ «التأثير المثبط» والامتثال المفرط للموردين الأجانب غير الراغبين في التعامل مع سورية، فضلاً عن الامتثال المفرط للمصارف، مما جعل تحويل الأموال داخل البلاد أكثر صعوبة... ولم تيسّر الاستثناءات في غالبية أنظمة العقوبات العمليات الإنسانية على الأرض»، وكانت الآثار السلبية نتيجة عدة عوامل منها:

◄ أولاً: «العواقب المباشرة للتدابير القسرية الأحادية على المساعدة الإنسانية: تأخير وحظر المعاملات المالية، وإغلاق الحسابات المصرفية الأوروبية للمنظمات غير الحكومية التي تشارك بنشاط في الأزمة الإنسانية السورية... وتأثرت بشكل سلبي عمليات أكثر من 55% من المنظمات غير الحكومية الدولية، التي قدمت المساعدة إلى 4,1 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد في بداية عام 2021؛ ... وتضاءلت القدرة على استيراد المعدات والسلع وقطع الغيار والآلات، وأدت التدابير القسرية الأحادية المفروضة على سلع مستوردة معينة «وبعض السلع المصدرة» إلى خلق المزيد من العقبات في السوق المحلية من حيث العرض، بل وحتى نقص أكبر وارتفاع تكاليف هذه الموارد، وبعض المنصات الإلكترونية التي تقدم الخدمات الأساسية لإدارة عملياتها غير متوفرة وتم حظرها نتيجة للعقوبات المفروضة على سورية... وبعض الخدمات على شبكة الإنترنت لا تشمل سورية حتى كبلد يمكن اختياره، مما يحد من الوصول إلى التعلم والمعلومات، ويقيد التنمية الشخصية وفرص التعلم بشكل عام...؛ وأصبح الشراء والتعاقد مع البائعين أمراً صعباً للغاية، ويتطلب الحصول على التدقيق من الجهات المانحة الآن عمليات بيروقراطية طويلة، ما أدى ذلك إلى انخفاض عدد المقاولين ومقدمي العروض المتقدمين للمناقصات، وانخفاض جودة مقدمي العروض...، وأصبح العديد من المقاولين والاستشاريين أقل اهتماماً بالعمل وتقديم العروض للمنظمات الدولية النشطة على الأرض، وذلك بسبب التأخير الشديد في الدفع والتقلبات في العملة السورية».

◄ ثانياً: «العمليات والمشاريع الإنسانية والعواقب غير المباشرة الأخرى الناجمة عن التدابير القسرية الأحادية: خلقت أنظمة العقوبات المتداخلة قدراً كبيراً من عدم اليقين بشأن كيفية الامتثال للتدابير المعقدة. ولذلك رفضت البنوك والمصدرون وشركات النقل، وشركات التأمين بشكل شبه كامل إجراء أعمال تجارية في سورية، بما في ذلك مع المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة للمدنيين السوريين، وقد أثر ذلك على فعالية العمليات الإنسانية... وأثرت التدابير القسرية الأحادية بشكل غير مباشر على العمليات اليومية لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بطرق أخرى، لا سيما من خلال التأثير المرتبطة بالوقود والكهرباء»... ويقول منسق مشروع إحدى المنظمات غير الحكومية في دمشق، فإنه «بسبب نقص الوقود والكهرباء، قمنا بتخفيض عدد ساعات العمل بشكل كبير، مما أدى بدوره إلى تراجع أنشطتنا وخدماتنا. ويقترن ذلك بارتفاع تكلفة الوقود. كما أن نقص الوقود وارتفاع سعره أجبرنا على تقليص عدد الزيارات الميدانية، ما أدى إلى تراجع خدماتنا في المناطق المحيطة بدمشق».

ويقدم التقرير في نهايته بعض الاستنتاجات والتوصيات السياسية الرئيسة، وهي باختصار:

- المتابعة المستمرة لتصورات المواطنين بشأن العقوبات وآثارها.
- الحد من الإفراط في الامتثال والتأثيرات المثبطة.
- دعم البنوك/ المؤسسات المالية العاملة.
- الحفاظ على الحوار والمشاورات المستمرة الحفاظ على الحوار والمشاورات المستمرة.

قراءة أولية في الأبعاد السياسية للتقرير

كما هو متوقع، فقد تلقى التقرير ابتداءً من يوم نشره هجوماً واسعاً من مؤيدي العقوبات الغربية والأمريكية، وخاصة من أولئك الذين كرّسوا أنفسهم للدفاع عن السياسات الأمريكية تجاه سورية، والذين يفقدون أيّ قدرة على النقد الموضوعي حين تتم مواجهتهم بالحقائق والأرقام، وبدلاً من النقد الموضوعي يتجهون مباشرة إلى ممارسة مختلف أشكال «التشبيح السياسي» باعتباره الوسيلة الوحيدة بين أيديهم.

من جانب آخر، يمكننا أن نلحظ أنّ التوصيات التي خلص إليها التقرير لا تتناسب مع مضمونه، فهي لم تصل حد المطالبة برفع العقوبات وإنما وقفت عند حدود تقنينها وضبطها، الأمر الذي يمكن تفهمه باعتبار التقرير صادراً عن جهة «أممية» ليست في وارد الاصطدام مع القوى الكبرى التي تفرض العقوبات، وخاصة مع الولايات المتحدة.

فيما يتعلق بالتوظيف السياسي المطلوب من هذا التقرير، ينبغي التمييز بين المادة العلمية التي يقدمها الباحث، والغرض السياسي الذي يسعى وراءه من جهة، وبين الغاية التي تسعى إليها الإسكوا من وراء نشر التقرير.

السياق الزمني لإصدار هذا التقرير، يضعه –في رأينا– ضمن إطار سياسة العصا والجزرة الأمريكية، المسماة «خطوة مقابل خطوة»، والتي تتضمن بين أدواتها التنفيذية الراهنة الأداة المسماة «التعافي المبكر».

مع ذلك، فإنّ هذا لا ينتقص من أهمية عمل الباحث، ومن أهمية المادة البحثية التي يقدمها، والتي تصب سياسياً ضد العقوبات الغربية، وتكشف حجم النفاق الإنساني الذي تمارسه الدول التي تفرض العقوبات على الشعب السوري بالدرجة الأولى، كأداة ابتزاز سياسية لا تستهدف لا الانتقال الديمقراطي ولا التغيير الحقيقي، وإنما «تغيير سلوك النظام» بما يخدم مصالح تلك الدول، وليس بما يخدم مصالح الشعب السوري، بل وبالذات على حساب تلك المصالح...

السياق الزمني لإصدار هذا التقرير يضعه ضمن إطار سياسة العصا والجزرة الأمريكية المسماة «خطوة مقابل خطوة» والتي تتضمن بين أدواتها التنفيذية الراهنة الأداة المسماة «التعافي المبكر»

توضيحات رسمية حول الدعم النقدي لا تقل التباساً وذرائعية عما سبقها!

في حديث توضحي جديد منقول عبر وسائل الإعلام عن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية عن آلية الدعم النقدي المستحدثة أن «أغلبية أشكال الدعم تستهدف السلعة ولا تستهدف وفق مبادئ العدالة الاجتماعية المستحق الفعلي».

العبارة المقتضبة أعلاه تعيد إلى الأذهان مجدداً التساؤل المشروع حول من يستحق الدعم ومن لا يستحقه وفقاً للرؤية الرسمية عن العدالة الاجتماعية؟!

ولا ندري ما في جعبة الحكومة بعد التحول إلى الدعم النقدي من شرائح جديدة سيتم استبعادها منه تحت عنوان العدالة الاجتماعية المزعومة!

فالآليات التي تم اتباعها سابقاً بهذا المجال أخرجت الكثير من الشرائح الاجتماعية من مظلة الدعم، وبالضد من مبدأ العدالة الاجتماعية، فغالبية السوريين باتوا بحاجة إلى الدعم أكثر من أي وقت مضى، باستثناء القلة الناهبة والفاسدة التي تستفيد عملياً من ملف الدعم واعتماداته ومخصصاته، سواء كان هذا الدعم عينياً أم نقدياً!

وبهذا الصدد زاد الوزير من الإيضاح بقوله: «لكي تصل المادة في شكل الدعم الحالي إلى المستحق النهائي يوجد ضعفاء نفوس ومحاولات تكسب من خلال حالات فساد مع الهدر نتيجة توفر المادة المدعومة بقيمة صغيرة».

ويضيف: «تطورت المبالغ المخصصة للدعم مع تغيرات الأسعار وارتفاعها، والحاجة إلى الاستيراد بدلاً من أن تكون محلية ومع حالة التضخم أصبح عبؤها كبيراً»!

ولمزيد من التوضيح يقول الوزير: «ذلك بمجمله سبّب عبئاً مادياً كبيراً على مالية الدولة وعلى الوضع الاقتصادي بانعكاسه على سعر صرف الليرة وعلى ارتفاع الأسعار في السوق»!

فعلى الرغم من أن الإيضاحات أعلاه فيها اعتراف بحجم الفساد الذي طال ملف الدعم طيلة السنوات السابقة، إلا أنها تفتقد إلى الاعتراف بأن التحول إلى الدعم النقدي لن يحول دون استمرار حالات الفساد والهدر فيه، فالتبريرات أعلاه لا يمكن اعتباره إلا تبريرات ذرائعية لتسويق الانتقال إلى الدعم النقدي بدلاً من العيني!

فجزء رئيسي من المكاسب التي يتم جنيها من ملف الدعم تتمثل بالتكاليف المحسوبة على السلع والمواد التي تندرج ضمنه، والتي تقتطع منها هوامش النهب والفساد والهدر وغيرها من التكاليف المضافة التي تضخم التكلفة عملياً، وهذه التكاليف ستستمر على ما هي عليه، ولن تؤثر عليها آليات الدعم سواء كانت عينية أم نقدية!

والجزء الآخر من المكاسب النهبوية يتم جنيها من خلال وضع سقوف للمخصصات أقل من الحاجات الفعلية، ما يعني فتح البوابات المشرعة للسوق السوداء لتأمين استكمال هذه الحاجات عبر شبكاتها وبأسعارها الكاوية، وهذه أيضاً ستستمر على ما هي عليه طالما بقيت المخصصات مسقوفة وأقل من الحاجة الفعلية!

أما بخصوص الحديث عن «الحاجة إلى الاستيراد بدلاً من أن تكون محلية» ففيه الكثير من الإدانة للسياسات الرسمية تجاه الإنتاج المحلي والصعوبات والعراقيل التي تحول دون الاستمرار بعتبة الإنتاج والإنتاجية على ما كانت عليه، بل تدفع بها إلى عتبات تراجعية عاماً بعد آخر، ولعل محصول القمح خير دليل على ذلك بمؤشرات إنتاجه المتراجعة كل عام!

بجميع الأحوال فإن الحكومة ماضية بسياساتها بما يخص ملف الدعم، فعبر الانتقال من العيني إلى النقدي يبدو انها ستقلص عدد المستفيدين منه ضمن رؤيتها للعدالة الاجتماعية، عبر آليات الفرز التي ستتبعها على مستوى من يستحق ومن لا يستحق الدعم النقدي هذه المرة، توافقاً مع نهجها المتمثل بتخفيض الدعم إلى أبعد الحدود، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل التضخم المعترف بها رسمياً، لكنها ستكون عاملاً إضافياً لتقليص الدعم عملياً من خلال تآكل القيمة الشرائية للبدل النقدي الذي قد لا يتم أخذ متغيرات الأسعار الفعلية مقابله!

فالواضح والجلي تماماً أن الحكومة ستستمر بالمحافظة على ملف الدعم، وهو ما تؤكد عليه دائماً، ليس من أجل الحفاظ على مصلحة المواطنين ممن سيتبقى منهم مستحقاً له، بل من أجل الحفاظ على بوابات الفساد والنهب بعمقه!

خبر عام وتعليق هام... تعليمات تنفيذية تتعلق باستثمار الحدائق العامة ستصدر قريباً!

يقول الخبر: رئيس مجلس محافظة دمشق: تعليمات تنفيذية تتعلق باستثمار الحدائق العامة ستصدر قريباً.

تعليق: يعني ما فينا نقول إلا الله يجيرنا من التعليمات بعد ما تصدر... لأن قبل التعليمات كنا مو خالصين من تغول الاستثمار بالحدائق العامة فكيف بعدها... يعني يمكن فعلاً نخسر الحدائق العامة كمتنفسات أو أماكن ألعاب للأطفال... وخود ع مطاعم وملاهي وكافيهات وأكشاك وأراكيل وخدمات تبع النجوم مشان يتمتع فيها اللي معو مصاري.. مقابل حرمان الفقراء منها.. مو هيك عم يصير؟!

يقول الخبر: رئيس غرفة تجارة دمشق: انخفاض في عدد المنتسبين ليصل مؤخراً إلى 8200 منتسب بعد أن كان خلال العام الماضي 9890 منتسباً، وذلك لعدم قدرة الفعاليات التجارية على الاستمرار بالعمل نتيجة ارتفاع التكاليف والنفقات المترتبة عليها، والضرائب المرتفعة مع فرض التسجيل بالتأمينات الاجتماعية على الفعاليات التجارية الصغيرة.

تعليق: أرقام التراجع أعلاه مو غريبة أبداً... لأن كل شي بالبلد عم يتراجع... من الصناعة للزراعة للتجارة... ما في شي عم يزيد فيها إلا الفقر والجوع والمرض... والظواهر السلبية والآفات الاجتماعية... وكل هاد بسبب حجم النهب والفساد الكبير...

يقول الخبر: وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات: تقديم الاعتراضات على استبعاد البطاقات من الدعم الحكومي لا يزال مستمراً ومتاحاً عبر المنصة الإلكترونية المخصصة.

تعليق: الأكيد مو المهم إذا كانت المنصة الإلكترونية لسا عم تستقبل طلبات الاعتراضات... لأن الأهم شو صار فيها... يعني من باب الشفافية ياريت لو تخبرونا عن عدد اللي تم إعادتهم للدعم بعد الاعتراضات... وعن أعداد المستبعدين الإضافيين... مو هيك؟!

يقول الخبر: وزارة التربية: بدء امتحان كل مادة من مواد الدورة التكميلية الثانية للشهادة الثانوية 2024 في الساعة 9:00 بدلاً من الساعة 8:00 صباحاً نظراً لتحديد المراكز الامتحانية في مركز المحافظة حصراً مع الحفاظ على تاريخ ومدة الامتحان وفق ورودها في البرنامج الامتحاني.

تعليق: يعني التصريح فيه مواربة بأنو الطالب معو ساعة صباحية ليلحق يوصل للمركز الامتحاني... لأن المراكز الامتحانية بمركز المحافظة... بس بالمختصر المفيد كل طالب بالقرى وبالريف البعيد والقريب عن مركز المحافظة بدو أكتر من ساعة عذاب وتعب ليوصل ع الموعد. يعني كتر خيركم بهالساعة الصباحية المزدحمة!!

يقول الخبر: أطلق فرع المصرف التجاري في طرطوس مبادرة تسهيل فتح الحسابات المصرفية للحالات الإنسانية ممن لا يستطيعون القدوم إلى المصرف عن طريق تكليف مجموعة من الموظفين بالذهاب إلى المنازل لأداء هذا الغرض، وقد يتم تعميم هذه التجربة على بقية المحافظات والمصارف.

تعليق: مبادرة إيجابية طبعاً وبتتسجل لفرع التجاري بطرطوس... بس معقول هيك مبادرة ما تتعمم وترتبط بمفردة «قد».. يعني الحد الأدنى المفروض إدارة المصرف التجاري تعمم ع فروعها لتتبنى المبادرة... ولا يمكن فيها إحراج لا سمح الله!!

يقول الخبر: وفا تيليكوم: تبدأ تنفيذ المرحلة الأولى من خطة التغطية والانتشار في دمشق وريفها وفق الجداول الزمنية الموضوعة.

تعليق: هههههه... لك عن أي جداول زمنية عم يصير الحكي... وكمان ع مستوى دمشق وريفها بس... المفروض كانت تقلع بالعمل من سنة بحسب الجداول الزمنية الموضوعة... أما شو التزام... وشو متابعة ورقابة من الهيئة الناظمة للاتصالات ومن الوزارة المعنية... حظوظ لك عمي!!

جرمانا المدينة القلقة التي لا تنام... وتئن تحت وطأة انعدام الخدمات شبه التام!

كما في كل مرة، تباينت المواقف مؤخراً بين مؤيد ومعارض حول التجمعات الأهلية التي نزلت إلى الشوارع اعتراضاً على واقع مدينة جرمانا المزري، والمطالبة ببعض أبسط الحقوق!

فمعاناة السكان كبيرة ومستمرة نتيجة تردي وسوء الوضع الخدمي فيها، فلا يكاد يخلو حي من مشكلة في الصرف الصحي أو من الحفريات أو من أكوام القمامة، والأهم المشكلة الشاملة المركبة من الانقطاع الكهربائي وانعدام التزود بالمياه!

كثافة سكانية واحتقان متزايد!

الكثافة السكانية كبيرة في جرمانا، وقد رافقها توسعٌ عمراني عشوائي كبير، ولكن على البنى التحتية القديمة والمتهالكة نفسها، سواء صرف صحي أو كهرباء واتصالات، وحتى الطرقات وشبكة المياه!

فمشاكل مدينة جرمانا المتراكبة ليست وليدة السنة الحالية أو التي سبقتها، بل هي جملة من المشاكل القديمة والمتفاقمة والمزمنة منذ ما قبل انفجار الأزمة، وما زالت مستمرة من سيء إلى أسوء حتى الآن، رغم وعود المعنيين بإيجاد حلول جذرية من خلال تصريحاتهم الإعلامية أو جولاتهم وزياراتهم الميدانية، غير أن المواطن لم يلمس أي تحسن يذكر بشأنها، فكل الوعود المقطوعة لم تكن إلا لذر للرماد في العيون!

ومع عدم كفاية الإمكانيات المادية للبلدية، المسؤولة افتراضاً عن الخدمات ناحية الاعتمادات والإيرادات والتنفيذ، واستهتار الجهات الخدمية في محافظة ريف دمشق، واللامبالاة الشديدة من الوزارات المعنية، تفاقمت المشاكل دون طرح أية حلول شافية لها، ولو بالحدود الدنيا وبما يخفف من حالة الاحتقان المتزايدة لدى أهلها وسكانها!

اكتظاظ مدينة وخدمات أسوأ من أصغر بلدة ريفية!

تكتظ جرمانا اليوم بما يقارب 2 إلى 3 ملايين نسمة، حسب ما يتم تناقله في الأوساط غير الرسمية، وهنا وجب التنويه إلى غياب الإحصائيات الرسمية حول عدد سكان هذه الرقعة الجغرافية الممتدة عشوائياً والمهملة، والتي تتجمع فيها أطياف مجتمعية من محافظات القطر كافة، بل ومن خارجه أيضاً!

ويبدو أن الاعتمادات المخصصة للمدينة وإيراداتها محدودة وعاجزة عن تأمين الخدمات الكافية للعدد الكبير من سكانها ولمساحتها المتسعة، وخاصة ناحية ترحيل القمامة وصيانة الطرقات وشبكات الخدمات العامة، من كهرباء وصرف صحي ومياه وغيرها، وهو حديث مكرر من قبل مسؤولي البلدية، ويبدو أن محافظة ريف دمشق، ووزارة الإدارة المحلية والحكومة من خلفها، ما زالت تعتبر المدينة عبارة عن رقعة جغرافية صغيرة، كما كانت مليئة بالبساتين، ولا يتعدى عدد سكانها الـ250 ألف نسمة، تهرباً من المسؤوليات ومن استدراك حجم النمو والاكتظاظ الهائل الذي شهدته هذه المدينة، مع ما يجب أن تكون عليه خدماتها مقابل ذلك!

والأمر على هذا النحو تجاوز الاستهتار واللامبالاة، فجميع الرسميين وعلى مستويات المسؤولية كافة يعلمون علم اليقين بالواقع الخدمي السيئ والمتردي للمدينة، وسبق لسكان المدينة أن طرقوا جميع الأبواب الرسمية مراراً وتكراراً من أجل ذلك دون جدوى!

شوارع جرمانا لوحات فسيفسائية مرقعة!

يوجد في مدينة جرمانا شارع رئيسي وحيد وقديم يمتد من أول المدينة إلى آخرها، وهو ضيق جداً، ويغدو أكثر ضيقاً بسبب اصطفاف السيارات على طرفيه، بالإضافة إلى الإشغالات الخاصة، فمولدة مطعم من هنا وبعض الطاولات من هناك، وأحياناً بسطات مترامية، وخاصة على زوايا ونواصي الحارات الفرعية فيه، وكل هذا على مرأى من البلدية وبترخيص منها لتحصيل بعض الرسوم، أو مع غض الطرف من باب المحسوبية، كل هذا حول الشارع الرئيسي الوحيد في جرمانا لشارع بمسرب واحد للسيارات في كل من طرفيه، يعاني الازدحام الشديد طيلة الوقت، مما يجعل الوصول إلى آخر المدينة يستغرق رحلة مدتها ساعة كاملة في أحسن الأحوال!

ورغم الوعود الكثيرة منذ أكثر من سنة عن دراسة لتحويل بعض الخطوط للشوارع الفرعية، غير المؤهلة فعلياً، ورغم ذلك لم ينفذ شيء حتى تاريخه!

والمشكلة لا تكمن هنا فحسب، فمدينة كبيرة مترامية الأطراف كجرمانا، وبهذا التعداد السكاني الكبير، تحتاج إلى الكثير من الشوارع الرئيسية لتتصل بشوارع فرعية تغطي المدينة وتلبي حاجة المواطن والفعاليات الاقتصادية فيها!

فنتيجة الوضع الحالي لا يعاني المواطن من شدة الازدحام وهدر الوقت وحسب، بل أيضاً يحتاج إلى السير ما يقارب النصف ساعة للوصول إلى بيته من موقف الباص في الشارع الرئيسي!

ولكم أن تتخيلوا حجم معاناة الموظف ورب الأسرة أثناء عودته إلى منزله سيراً على الأقدام وهو يحمل أكياساً من المستلزمات اليومية ويلهث من شدة التعب، سواء في أيام الصيف الحارة أو أيام الشتاء قارسة البرودة، وكذلك معاناة طلاب الجامعات والمدارس!

وما هو أعظم من ذلك أنه رغم ضيق الشوارع وعدم تلبيتها لحاجة المواطن إلا أنها أيضاً مليئة بالحفر الكبيرة والصغيرة، والتي تعج بالغبار صيفاً وتصبح طينية شتاءً، وتحتاج إلى تعبيد بمعظمها، فهناك طرقات ومنافذ لا تزال ترابية، وطرقات أخرى مرقعة ببقع أسفلت هنا وهناك، حتى الشارع الرئيسي في أجزاء كثيرة منه يحتاج إلى صيانة وترميم!

الرسميون وعلى مستويات المسؤولية كافة يعلمون علم اليقين بالواقع الخدمي السيّئ والمتردي للمدينة وسبق لسكان المدينة أن طرقوا جميع الأبواب الرسمية مراراً وتكراراً دون جدوى

مشكلة الصرف الصحي ومصيدة الريكارات!

مشكلة الصرف الصحي في جرمانا معضلةٌ كبيرة وخطرة تعاني منها معظم الأحياء، وخاصة الشعبية ذات الكثافة السكانية الأعلى!

ففي كثير من الأحيان تطوف شبكة الصرف الصحي وتغرق البيوت الأرضية والأقبية وتملأ الشوارع، ورغم الشكاوى العديدة إلا أن الوضع من سيء إلى أسوأ!

موضوع خطير لا يستطيع المواطن الصبر معه ولا تدبير أموره بالمتاح، فنحن هنا أمام كارثة صحية سببها قدم القساطل وزيادة الكثافة السكانية، ما يتطلب إنشاء شبكة صرف صحي جديدة، أو إجراء إعادة تأهيل للشبكة القديمة وصيانة كاملة لها لتحسين وضعها الخدمي بما يلبي الحاجة منها، إلا أن الجهات المعنية قد صمت آذانها وأغلقت أعينها عن كل ذلك!

بالإضافة إلى ذلك تشكو المدينة أيضاً من عدم وجود أغطية لبعض الريكارات المتروكة مفتوحة، الأمر الذي يتسبب ببعض الحوادث للأشخاص جرّاء التعثر والسقوط بها في بعض الأحيان، وخاصة في الليل بسبب العتم جراء انعدام الإنارة في الشوارع!

الكهرباء والماء قصصٌ وحكايات لا تنتهي!

المشكلات هنا كثيرة تبدأ بعدم انتظام برنامج التقنين، وصولاً إلى الإجحاف الكبير به مقارنةً بأحياء العاصمة، وليس انتهاءً بقدم شبكة الكهرباء وأعطالها الكبيرة، حيث شهدت العديد من أحياء جرمانا انقطاعات كهربائية تجاوزت 72 ساعة!

هذا بالإضافة إلى الأسلاك الكهربائية المتدلية، أو تلك المربوطة بقطعة خشبية بغية إبعادها عن بعضها، كذلك الانفجارات المتلاحقة ضمن الشبكة الكهربائية، الكابلات والخزانات، وكل ذلك وسط إهمال للجهات المسؤولة، رغم عدد الشكاوى الكبير التي تؤول بلا جدوى، ووسط عدم مبالاة قسم طوارئ الكهرباء وعدم اكتراث البلدية، وبرامج التقنين المجحفة، فلا حياة لمن تنادي!

أما عن واقع المياه فحدث ولا حرج فليس هناك برنامج موحد لضخ المياه التي تناشدها مواطنو جرمانا منذ بداية فصل الصيف، وما فاقم الوضع أكثر هو تردي الواقع الكهربائي نتيجة ارتباط توريد الماء بتوفر الكهرباء، فاعتمادهم الأساسي بات على الصهاريج تحت شعار مجبرٌ أخاك لا بطل، فلا بديل آخر سواها رغم تكلفتها المرتفعة والباهظة، استغلالاً

ونهباً من قبل المتحكمين بها!
فرغم الحديث عن تخصيص خط معفى من التقنين من أجل ضخ المياه في الشبكة، لكن بالواقع الملموس لم يتغير شيء، ليس هذا فقط، بل تم تخفيض عدد ساعات الوصل الكهربائي بعد وصل ما يسمى بالخط المعفى الذي سمع عنه الأهالي ولم يلمسوا جدواه، وعليه خسر أهل جرمانا الكهرباء والماء معاً!
فأين أصبح الخط المعفى من التقنين المخصص لضخ مياه الشرب، فالأزمة ما زالت موجودة وتتفاقم؟!
وهل صحيح ما يجري تداوله عن تواطؤ بعض الناهبين مع بعض النافذين وتحويل الخط المعفى المخصص للمياه لباب ترزق تحت مسمى خط ذهبي وضع للاستثمار بالأمبيرات، رغم عدم وجود مولدات لهذه الغاية؟
فخطوط الأمبير بدأت تتسلل للمدينة، رغم الاعلان الصريح عن معارضة البلدية دخول الأمبيرات إلى المدينة!

مشكلات إضافية!

النظافة واقع لا يسعنا وصفه بأكثر من معدوم للأسف، فأقل ما يمكن قوله هنا أن زوايا معظم الأحياء مليئة بالقمامة، فرغم وجود الحاويات إلا أنها لا تكفي من حيث العدد، فانتشارها لا يغطي الحارات الفرعية كافة، عدا عن افتقاد عدد كبير من الشوارع والأحياء السكنية لها، فعدا عن المظهر غير الحضاري وما يرافقه من روائح كريهة، هناك الجانب الصحي!
فهذه المكبات العشوائية المتروكة لعبث الحيوانات الشاردة والقوارض، تعتبر بيئة خصبة لنمو الحشرات والذباب وما تنشره من أمراض وأوبئة وسط إهمال رسمي واضح، يبدأ من قلة عدد الحاويات الموجودة لانعدام وجودها في بعض الأحياء، وصولاً إلى عدم ترحيلها بمواعيد ثابتة، بالإضافة إلى نقص عدد عمال النظافة، وطبعاً لا مبيدات ولا من يحزنون أيضاً!
ومما يزيد الطين بلة في المدينة هي ظاهرة النباشين التي زادت الأمر سوءاً فيها على مستوى بعثرة القمامة، بالإضافة إلى المتسولين المتزايدة أعدادهم بشكل كبير كظاهرة مستجدة بضخامتها نتيجة سوء الوضع المعيشي وتزايد الفقر، ولا ننسى بهذا السياق بقية الظواهر السلبية الهدامة، مثل الدعارة والمخدرات، لتتضافر السلبيات من كل حدب وصوب لتشوه ما تبقى من روح حية ونظيفة في المدينة!
فالزائر لمدينة جرمانا يستطيع الجزم بأنها لوحة كاريكاتورية تراجيدية تعكس حجم التقصير والتقاعس والإهمال الرسمي تجاه ملايين المواطنين، القاطنين في دهاليز شوارعها الممتلئة بالقمامة والطرقات المحفرة ومشاكل الصرف الصحي في كل مكان وحي!

بين الإنهاك المتعمد والاحتقان!

كل ما سبق من مشاكل وأزمات مزمنة غير محلولة عزز وفاقم من حالة الاحتقان عند السكان، حيث وجد بعضهم أن النزول إلى الشوارع للتعبير عن حال الاستياء والاعتراض على ما وصلت إليه حال مدينتهم من ترهل مقابل اللامبالاة والاستهتار الرسمي بحقوقهم، بل بأدنى حق من هذه الحقوق وهو الحصول على الماء كمطلب حق قذفت به رياح الاستهتار الرسمي!
وهذه ليست المرة الأولى، فاللامبالاة الرسمية دفعت بالبعض العام الماضي إلى النزول إلى الشوارع والمطالبة بأبسط الحقوق، ليحصلوا بالمقابل على وعود فقط!

ففي أحسن الحوال، وكتجاوب مصطنع من قبل المسؤولين، يتحسن الوضع جزئياً وبشكل نسبي ومحدود زمنياً، لكن ما يلبث أن يعود إلى أسوء من ذي قبل!
فالتلاعب بساعات التقنين، بين الفترة الصباحية والمسائية والليلية، بات ملعب المسؤولين عند زيادة الاحتقان الشعبي وصولاً إلى النزول للشوارع، وفي كل مرة يتم العبث بالبرنامج المعلن لتتفاقم مشكلة الكهرباء والمياه مجدداً!
ويقول بعض المواطنين إن هذا الاجراء بحد ذاته ما هو إلا إلهاء للأهالي وصولاً إلى مرحلة الإنهاك، سواء خلال سهر الليالي من أجل تعبئة المياه مع ما يرفق ذلك من تعب وجهد، أو من خلال اللجوء إلى الصهاريج بتكاليفها المرتفعة كفاتورة شهرية مرهقة تتجاوز إمكانات الغالبية المفقرة في المدينة!
فهل سيستمر سيناريو الإنهاك المتعمد والمعتمّد، أم سيكون لرد الفعل مقابل الحقوق المهدورة حديث مغاير على الأرض؟!

بدعة ربحية جديدة لمصلحة البعض على حساب المواطن!

بعد أن تفتحت العين الرسمية على أهمية الدفع الإلكتروني وضرورة تعميمه وصولاً إلى الإلزام به، مع إدراكها عدم توفر البنى التحتية والتقانات الكافية واللازمة لهذه العملية، تتفتق العقلية الرسمية بين الحين والآخر ببدع إضافية تحت عناوين تسهيل هذه العملية الانتقالية لتعميم الدفع الإلكتروني!

وطبعاً لا تغفل الحكومة عن منح المزيد من فرص التربح تحت عنوان الدفع الإلكتروني، سواء للمصارف العاملة «عامة وخاصة»، أو لبعض الشركات من خلال الاستفادة من بنيتها التحتية والتقنية مثل شركات الخليوي، وغيرها من الشركات المالية الأخرى!
والأمر لم يقف عند ذلك فقط، بل تم فسح المجال لمعتمدين خاصين إضافيين لتنفيذ عمليات سحب وإيداع للعملاء من أصحاب الحسابات المصرفية، كبدعة جديدة تحقق أرباحاً مضمونة لهؤلاء المعتمدين على حساب المتعاملين!
ففي خبر صحفي ورد على صفحة مصرف سورية المركزي بتاريخ 2024/7/12 ورد التالي: في إطار السعي المستمر لمصرف سورية المركزي في تحقيق النفاذ المالي بأقصى الدرجات الممكنة وبما ينسجم مع التوجهات الحكومية.
فقد أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم 102/م ن تاريخ 2024/7/11 المتضمن السماح للمصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية التعاقد مع «أشخاص طبيعيين أو اعتباريين» ممن لديهم سجل تجاري كمعتمدين لتنفيذ عمليات السحب والإيداع للعملاء أصحاب الحسابات المصرفية بحيث يتم ذلك من قبل المعتمد عبر القنوات الإلكترونية الخاصة بالمصرف والمعتمدة أصولاً. ووفق هذه الآلية أصبح بإمكان العميل صاحب الحساب المصرفي تنفيذ عملية سحب وإيداع من حسابه عن طريق المعتمد المتعاقد مع المصرف فاتح الحساب وبسقوف محددة بمبلغ 750 ألف ليرة سورية لعملية الإيداع و500 ألف لعملية السحب بما يلبي احتياجات العملاء الأساسية كمنفذ إضافي للمنافذ المصرفية الحالية المتمثلة بالفروع والمكاتب والوحدات المتنقلة وغيرها من القنوات المتاحة بما يساهم في تسهيل إجراءات استخدام الحساب المصرفي من قبل العميل ولا سيما في المناطق البعيدة عن مقرات المصارف.
البدعة الجديدة أعلاه تعني شرعنة الوساطة بين المصارف العاملة «عامة وخاصة» وبين المتعاملين من أصحاب الحسابات المصرفية، وهي في الواقع العملي، وبغض النظر عن تبريرات تسهيل عمليات النفاذ المالي وغيرها، بوابة ربح مضمونة فتحها المصرف المركزي للبعض تحت مسمى «معتمدين لتنفيذ عمليات السحب والإيداع للعملاء أصحاب الحسابات المصرفية» على حساب ومن جيوب أصحاب الحسابات المصرفية!
مع الأخذ بعين الاعتبار أن المصرف المركزي، ومن خلال الخبر الصحفي أعلاه، أغفل ذكر هامش العمولة التي سيتم تقاضيها من المتعامل لمصلحة الوسيط!
وكذلك فإن تبرير وشرعنة بدعة الوساطة المصرفية أعلاه تعني تماماً الاعتراف بعدم قدرة البنى التحتية والتقانات المتاحة في المصارف وشركات الدفع الإلكتروني للانتقال إلى آليات الدفع الإلكتروني، وكذلك تعني أن الإلزام بهذه الآلية كانت متسرعة!
فالتقصير الحكومي على مستوى تأهيل العمل المصرفي والمالي عبر المصارف العاملة قبل الشروع في تبني آليات الدفع الإلكتروني والإلزام فيه، وبما يحقق فعلاً مصلحة المواطن ويخفف الأعباء عنه، هو ما فسح المجال أمام الإبداعات الرسمية بالاعتماد على بعض الشركات الخاصة، التي لا يفترض بها أن تقوم بمهام العمل المصرفي والمالي، مثل شركات الخليوي، وصولاً إلى هذا النمط من المعتمدين كوسطاء ماليين «أشخاص طبيعيين أو اعتباريين» يتم الاكتفاء بأن لديهم سجلاً تجارياً فقط!
ولا ندري بعد البدء بتنفيذ آليات الوساطة المالية بين المصارف والمتعاملين كيف سيكون عليه الحال بالنسبة للسرية المصرفية التي سيضرب بجزء منها عرض الحائط، وبالنسبة لاحتمالات عمليات الاحتيال المالي على حسابات المتعاملين المصرفية، في ظل تفشي الفساد والنهب وآليات التهرب من مسؤولياته والتغطية عليه؟!
وفي ظل هذا النمط من اللامبالاة والاستهتار والتسرع ربما ما علينا إلا أن ننتظر المزيد من البدع للتغطية على التقصير الرسمي، مع ضمان الأرباح السهلة والسريعة لمصلحة البعض «شركات وأفراد» على حساب ومن جيوب المواطنين أصحاب الحسابات المصرفية!

التعليم إلى الوراء بخطى ثابتة:

يواجه التعليم في سورية اليوم واقعاً مترديّاً وغير مسبوقاً إن كان على صعيد الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للمدارس، والنزوح الداخلي الواسع، بالإضافة إلى التدهور الاقتصادي، ما أدى إلى تراجع مستوى التعليم وتفاقم نسب التسرب المدرسي بشكلٍ كبير. في هذا الصدد، أصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة «OCHA» تقريره السنوي بعنوان «نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام 2024»، والذي ركز على مستجدات الوضع في سورية عموماً خلال عام 2024، وقام بتحديث أرقامه التي نشرها في بداية العام. في هذا العدد، نسلط الضوء على حالة قطاع التعليم في البلاد والأضرار التي تعرض لها بشكل عام.

■ قاسيون

وفقاً للتقرير، فإن ما يصل إلى 7,246 مليون إنسان، بين أطفال طلاب وغير طلاب ومدرسين يحتاجون إلى المساعدة. والرقم يتوزع على 6,9 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 5 و17 عاماً «46% منهم إناث، و54% منهم ذكور»، ونحو 230 ألف موظف في مجال التعليم «48% منهم إناث، و52% منهم ذكور». ونحو 10% من إجمالي المحتاجين هم من الأشخاص ذوي الإعاقة، ما يسلط الضوء على الحاجة المتنامية إلى التعليم المتخصص الموجّه لهذه الشريحة.

ملايين الأطفال خارج المدارس.. وهناك من سيتسرب أكثر

ثمة اليوم أكثر من 2,4 مليون طفل خارج المدرسة «46% منهم إناث و 54% منهم ذكور»، وهنالك أكثر من مليون طفل معرضين لخطر التسرب مجدداً.

تشمل المحافظات التي لديها أعلى النسب من الأطفال خارج المدارس محافظات إدلب «69%»، والرقة «48%»، ودمشق «46%»، وريف دمشق «40%»، وحلب «38%».

ولا بد من الإشارة إلى أن الأطفال خارج المدارس يتعرضون اليوم في سورية إلى مجموعة واسعة من المخاطر، ابتداءً من العمل في قطاعات مرهقة تحتاج إلى بنية جسمانية قوية، وصولاً إلى استغلالهم في قطاعات الاقتصاد الأسود. وكلما طالت مدة بقاء الأطفال خارج المدارس، قلّت احتمالية عودتهم إليها.

كلمة السر في تراجع منظومة التعليم: الوضع الاقتصادي

في جميع أنحاء سورية، يعدُّ المحرك الرئيسي الذي يحدّ من حصول الأطفال على التعليم هو المحرك الاقتصادي، الذي لا يؤثر على الأطفال فقط، بل كذلك على الأسر والعاملين في مجال التعليم.

رغم أن «التعليم مجاني» شكلياً، إلا أن الصعوبات المالية تدفع الأسرة إلى سحب أطفالها من المدرسة لتقليل الإنفاق على التكلفة غير المباشرة للتعليم «مثل اللوازم المدرسية والنقل» واللجوء إلى استراتيجيات التكيف السلبية، مما يعرض الأطفال لمخاطر مثل التزويج المبكر وما يترتب عليه من تبعات.

كما أن بيئات التعلم لا تتمتع بأدنى المعايير المطلوبة، ذلك بسبب الاكتظاظ، ونقص الأثاث المدرسي واللوازم المدرسية، ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. ويؤثر نقص الكهرباء على إمدادات التعليم، حيث تفتقر المدارس إلى التدفئة والتبريد والإضاءة للعمل في دوامٍ متعدد.

ما يصل إلى 7,246 مليون إنسان بين أطفال طلاب وغير طلاب ومدرسين يحتاجون إلى المساعدة

آلاف المدارس متضررة.. وزلزال 2023 فاقم التدهور

قبل زلزال شباط 2023، كانت البنية التحتية التعليمية غير كافية بالأصل. أما اليوم، فهنالك ما يقدر بنحو 3,700 مدرسة بحاجة إلى إعادة التأهيل أو الإصلاح في عموم سورية.

وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، تعرضت 890 مدرسة لأضرار دائمة. بالإضافة إلى ذلك، هنالك 470 مدرسة متضررة في منطقة الشمال الشرقي، و1054 مدرسة متضررة في شمال غرب البلاد. وينخفض توافر المدارس بشكل أكبر مع حدوث عمليات نزوح مفاجئة حيث يتم استخدام المدارس كملاجئ مؤقتة في بعض المناطق.

الأجور الهزيلة تدفع بالمعلمين المؤهلين خارجاً

تعاني سورية عموماً من انخفاض في توفر المعلمين المؤهلين، مما يؤثر على وصول الأطفال إلى الخدمات التعليمية واستبقائهم فيها. فارتفاع تكاليف النقل، إلى جانب عدم انتظام أجور المعلمين في بعض المناطق، يمنع المعلمين فعلياً من الوصول إلى المدارس، وهذا موجود بشكل خاص في المناطق الريفية. وعادة ما يجري تعيين معلمين مؤقتين للخدمة لحل الموضوع «ترقيعياً»، مما أثر على جودة الخدمات التعليمية عموماً.

حصة الطفل السوري من موازنة التربية
«$»

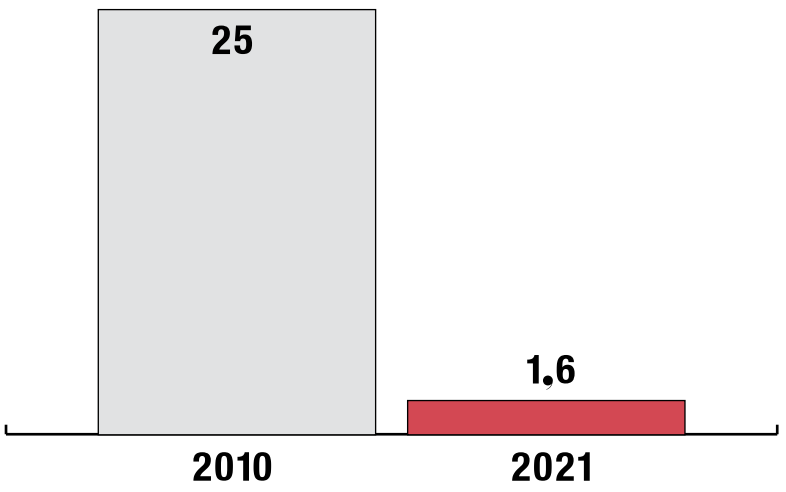

ما الجديد في عام 2024؟

الإنفاق «التقديري» الحكومي على قطاع التربية والتعليم العالي

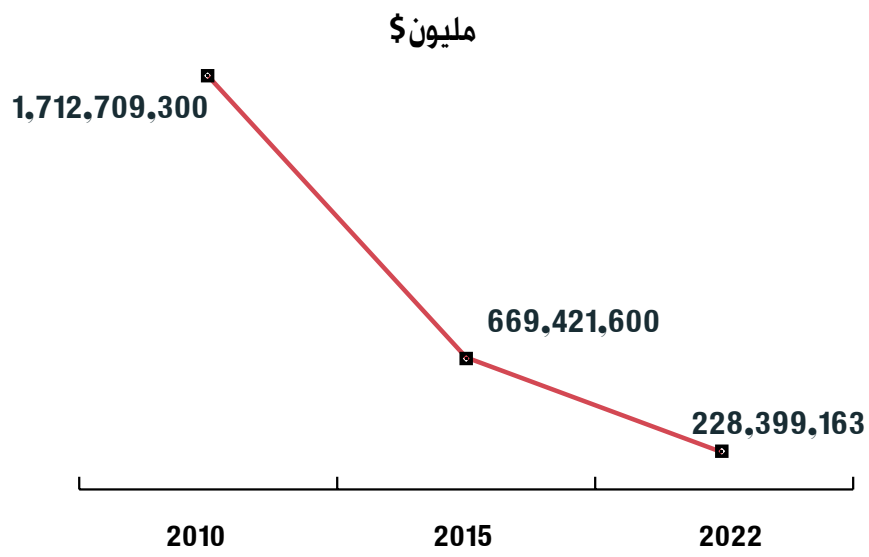

حصة التربية والتعليم العالي من الإنفاق التقديري في الموازنة العامة

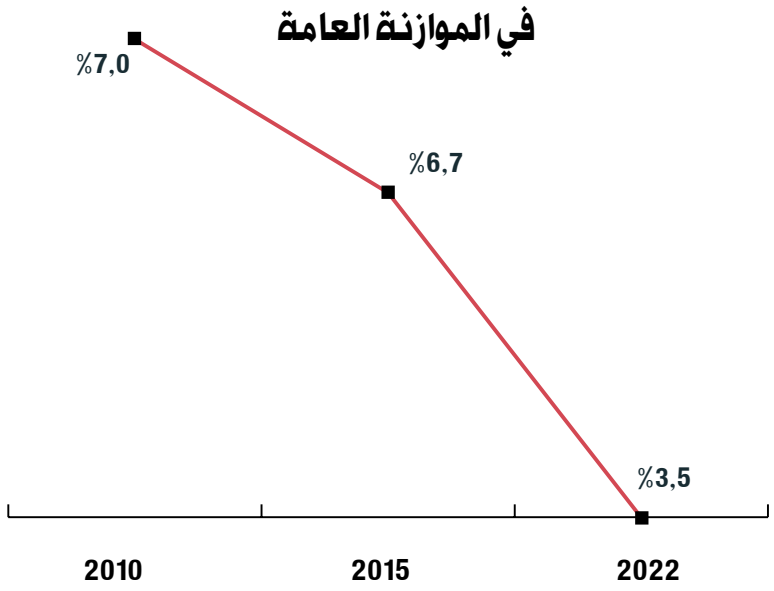

وخلال عام 2023، تم استهداف 2753 مدرسة بهجمات عسكرية، مما أثر على سلامة الأطفال والمعلمين، وأدى إلى إبطاء العملية التعليمية وإيقاف تعليم الأطفال في بعض الأحيان. وتؤدي العمليات العسكرية، وبشكل خاص الاستخدام غير التعليمي للمدارس، إلى تفاقم حرمان الأطفال من حقهم في التعليم، وخصوصاً في الشمال الغربي والشمال الشرقي من البلاد. أما الوضع في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة فهو على التأكيد ليس أفضل حالاً.

تذكير بأرقام الدعم: 86% منها «تبخرت» خلال الأزمة

إذا أخذنا عام 2022 كمثال، فقد خصصت الحكومة في موازنتها العامة إنفاقاً تقديرياً على خدمات التربية والتعليم بلغ ما يقارب 823 مليار ليرة سورية، لكن كالعادة، فإن أرقام الإنفاق التقديرية التي لا تنفك الحكومة تتحدث عن ارتفاعها بالليرة السورية لا تلبث أن يتبيّن مقدار تضاؤلها بمجرد حسابها بالدولار، فمن ينظر إلى أرقام الإنفاق التقديري التي «ارتفعت» من 85,6 مليار ليرة سورية في عام 2010، إلى 150,6 مليار ليرة في عام 2015، ثم إلى 823 مليار ليرة في موازنة العام 2022، قد يستنتج أن الإنفاق التقديري قد ارتفع فعلياً، لكن الأرقام ذاتها انخفضت بشكل متسارع من 1,7 مليار دولار في 2010، إلى 669 مليون دولار في 2015، وصولاً إلى مجرد 228 مليون دولار في 2022.

وبهذا المعنى، يمكن الاستنتاج أن حصة التربية والتعليم العالي من الإنفاق التقديري للحكومة في عام 2022 لا تتجاوز 13,4% من الحصة ذاتها في موازنة العام 2010. بكلام آخر، فإن ما يقارب تسعة أعشار الإنفاق الحكومي على التربية والتعليم «86,5%» قد تم سحبه منذ انفجار الأزمة في 2011.

رغم «التعليم المجاني» دفعت الصعوبات الأسر لسحب أطفالها لتقليل الإنفاق على التكلفة غير المباشرة للتعليم

ما هي حصة التعليم من الموازنة العامة للدولة؟

تشكل موازنة التعليم بشقيها التربية والتعليم العالي نسبة لا تتعدى 3,5% فقط من موازنة العام 2022. وهي نسبة استثنائية إذا ما قارنها مع السنوات السابقة، حيث مثّلت 6,7% من موازنة العام 2015، و7,0% من موازنة العام 2011.

وتعدُ هذه النسبة استثنائية أيضاً ليس بالمقارنة مع السنوات السابقة فحسب، بل وكذلك إذا ما نظرنا إلى الوسطي العالمي الذي يشير إلى أن الحكومات حول العالم تخصّص وسطياً نسبة تقارب 14% من موازناتها للإنفاق على قطاع التربية والتعليم.

كم تبلغ حصة الطفل السوري من دعم التعليم؟

وفق موازنة العام 2022، يبلغ الإنفاق التقديري على قطاع التربية قرابة 478 مليار ليرة سورية «478,180,440,000»، بينما يصل عدد الأطفال السوريين الذين تتراوح أعمارهم بين 5–18 إلى حوالي 6,6 مليون طفل «وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء المنشورة في عام 2022».

ما يعني أن حصة الطفل السوري من موازنة التربية في 2022 بلغت 71,519 ليرة سورية سنوياً، أي ما يقارب 5,959 ليرة شهرياً، أي 1,6 دولار شهرياً «على سعر صرف 3605 خلال عام 2022»، وهو ما يمثّل هبوطاً حاداً، حيث كانت حصة الطفل في موازنة عام 2019 ما يقارب 10 دولارات شهرياً، والتي شكلت في حينه هبوطاً أيضاً عن الحصة ذاتها في موازنة العام 2010 حيث بلغت 25 دولار شهرياً.

التعريفات الجمركية على الصين... هل ستعيد الصناعة إلى أمريكا؟

في لقاء مع المرشحة للرئاسة الأمريكية جيل ستين، ومستشارها الاقتصادي مايكل هدسون، تمّ التطرّق إلى فرض رسوم وتعريفات جمركية ضدّ الصين بدعوى أنّ ذلك سيخدم الاقتصاد الأمريكي. إليكم أبرز ما جاء في هذا الخصوص:

■ **بقلم: مايكل هدسون وجيل ستين**
ترجمة: قاسيون

● نحن نعلم أن بايدن يضع تعريفات جديدة على الصين، وستؤثر هذه التعريفات على حياة الأمريكيين. هذه هي نفس السياسة القديمة المستمرة منذ إدارة ترامب. والآن يفعل بايدن الشيء نفسه. ما هو رأيك في هذه التعريفات الجديدة؟

مايكل هدسون: حسناً، لا يقتصر الأمر على الرسوم الجمركية المفروضة على الصُلب والألـواح الشمسية والهواتف المحمولة الإلكترونية. كما يريد مصادرة TikTok، لأنها أكثر نجاحاً من جميع المنصات الرئيسية الأخرى في أمريكا. وقد قال بايدن: إن أيباك و«الإسرائيليين» على حق تماماً. يجب أن تتخلصوا من تيك توك، لأن هناك من يظهر عليها ويقول: نحن ندعم الأمم المتحدة، وندعم محكمة العدل الدولية. يقولون: إن هذا معاد للسامية، لأنه لا يمكن إجراء أي مناقشة حول حدوث إبادة جماعية، أو أي انتقاد «لإسرائيل». إنهم يريدون الاستيلاء على TikTok ليتمّ تجريدها من أي معارضة للحكومة، لأن فيسبوك وX ووسائل الإعلام الأخرى يمكن التحكم بها بالفعل.

لكن ما هو منافق بشكل خاص، هو أن بايدن يقول: إن السبب وراء فرضنا للتعريفات الجمركية على الصين هو أننا نريد إعادة الصناعة إلى الولايات المتحدة مرة أخرى. السبب الحقيقي، هو أنّه أعلن أن الصين هي العدو الأول، وهو يبذل قصارى جهده لمعاقبتها. لكن الحقيقة هي أن التظاهر بأن هذه التعريفات ستخلق فرص عمل بطريقة أو بأخرى يكشف فقط الأخطاء التي حدثت في الاقتصاد الأمريكي. لقد تم التراجع عن التصنيع منذ إدارة كلينتون في التسعينيات. وقد ركزت السنوات الثلاثين الماضية الثروة بشكل أساسي في قمة الهرم الاقتصادي مالياً، وتركت بقية الاقتصاد.

إن الموظف العادي مكلف للغاية، لدرجة أنه إذا أعطيت الذين يقبضون أجر في أمريكا كلهم، الطعام كله، والملابس كلها، وسائل النقل كلها، مقابل لا شيء، فلن يتمكنوا من التنافس مع أي بلد آخر بسبب مشكلتين: الإيجارات هنا مرتفعة للغاية لدرجة أنها تفوق أي دولة أخرى، والتكاليف الطبية مرتفعة للغاية، والقروض الطلابية مرتفعة للغاية. إذا كان لديك أشخاص يدخلون سوق العمل، وكان عليهم دفع ما بين 50 ألف إلى 100 ألف دولار سنوياً، لمدة أربع سنوات ويبدؤون في القوى العاملة بسداد ربع مليون إلى نصف مليون دولار من الديون، فكيف يمكن لأصحاب العمل أن يدفعوا لهم ما يكفي من المال للعيش؟ وما زالوا يدفعون ثمن سكنهم وقروض الطلاب؟

من المستحيل أن تتمكن أمريكا من إعادة التصنيع، والولايات المتحدة تحاول بطريقة أو بأخرى قطع وعزل الصين والأغلبية العالمية بأكملها. لو لم تكن الصين وروسيا والجنوب العالمي موجودين، فإنهم يعتقدون بطريقة أو بأخرى أن جميع البلدان النيوليبرالية ستكون في القارب نفسه، وسنكون جميعاً قادرين على المنافسة على قدم المساواة، ولكن ماذا سنفعل بشأن 85% من سكان العالم؟ السكان؟ كيف يمكن لأمريكا أن تنافس؟

جيل ستاين: نعم، بالضبط. أعتقد أن فرض الرسوم الجمركية من شأنه أن يضيف المزيد من العوائق أمام تخضير الاقتصاد، كما أنه سيعمل على تطبيع التكلفة المرتفعة للسيارات الكهربائية. من الجيد أن تكون السيارات الكهربائية متاحة بسعر يستطيع الأمريكيون العاديون تحمله لأنه إذا تضاعف السعر، وهو بالتأكيد ما ستفعله هذه التعريفات، لأنها تعريفات بنسبة 100%، فإنها تضيف هذا العامل التضخمي الهائل إلى الاقتصاد الأمريكي.

فيما يتعلق بنقطة مايكل الأكبر، فإنك لا تخلق اقتصاداً صناعياً بمجرد تطبيق التعريفة الجمركية. هذا يشبه المريض الذي يعاني من إشكال متعدد في أنظمة الحياة على سرير في وحدة العناية المركزة. إنهم يعانون من فشل متعدد الأعضاء، ولا يمكنك معالجة جزء سطحي واحد فقط منه. يحتاج إلى إعادة تشغيل كاملة.

نحن بحاجة إلى معالجة تكلفة الرعاية الصحية التي تجعل الصناعات الأمريكية غير قادرة على المنافسة على الإطلاق. نحن بحاجة إلى الانتقال إلى نظام الرعاية الطبية للجميع، والذي لن يؤدي إلى تحسين صحتنا فحسب، بل سيغطي الجميع بالقدرات جميعها. هناك ثغرات كبيرة الآن في التغطية، لكنها تُخفض أيضاً التكلفة الإجمالية بمقدار نصف تريليون دولار سنوياً. يمكن استرداد 30% من التكلفة بشكل أساسي على الفور.

نحن بحاجة إلى معالجة مسألة الإيجار. الإيجارات تمر بالسقف بالكامل في الوقت الحالي، يعاني نصف المستأجرين من ضغوط اقتصادية شديدة، ويحاولون فقط الحفاظ على سقف فوق رؤوسهم، ويدفعون أكثر من 30% من دخلهم مقابل إيجارهم فقط، وهو لا يترك ما يكفي لوضع الطعام على الطاولة بعد أن تدفع لطالبك القروض، وما إلى ذلك. هناك حلول بسيطة يمكن تنفيذها على المستوى الوطني، بما في ذلك التحكم الفيدرالي في الإيجارات، بما في ذلك ميثاق حقوق المستأجر بحيث تصبح عمليات الإخلاء دون سبب شيئاً من الماضي.

مايكل هدسون: حسناً، لا تزال هناك مشكلة في محاولة القيام بذلك، وهي مشكلة الديون والمشاكل المرتبطة بها. الآن، لديك في صحيفة نيويورك تايمز وغيرها من كتاب وسائل الإعلام السائدة التي تقول: كيف يمكنهم أن يشتكوا؟ استقر مؤشر أسعار المستهلك عند 3,5% وانخفض معدل البطالة. يا إلهي، يمكن للعديد من العائلات الحصول على وظيفتين أو ثلاث وظائف لتدبير أمورهم. ما الذي يشكون منه؟ لكنّهم ينسون أنّ 80% من الأمريكيين يقولون: إن الاقتصاد سيئ للغاية، وأنّ مستويات معيشتهم سيئة. حسناً، كل الاهتمام في التقارير الاقتصادية للاحتياطي الفيدرالي كل أسبوع- أو كل شهر- هو مؤشر أسعار المستهلك، لكن لا توجد مؤشرات يتم نشرها في أمريكا لمشكلة الديون. الدين ليس جزءاً من مؤشر أسعار المستهلك. السبب الذي يجعل الأميركيين غير سعداء الآن هو أنهم مثقلون بالديون. إنهم مثقلون للغاية لدرجة أن المتأخرات والتخلف عن السداد يحدث لكل فئة من فئات الديون: ديون الطلاب، وديون الرهن العقاري، وديون البنوك وبطاقات الائتمان، وخاصة ديون السيارات التي ستقودها إلى وظيفتك للحصول عليها.

إن حقيقة ارتفاع خدمة الدين هي في الأساس ما يعيق قدرة الموظفين على شراء المنتجات التي ينتجونها. لا يوجد تدفق دائري هناك. لقد تم تحويل كل ذلك إلى التمويل في الأعلى.

لا يُظهر مؤشر أسعار المستهلك مدى ارتفاع الأسعار في الوقت الحالي، لأن بنك الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة بشكل كبير، حيث بلغ معدل الرهن العقاري 7,5%. وهذا يعني أنك إذا حصلت على رهن عقاري لشراء منزل، ففي غضون 10 سنوات، سيحصل البنك على المبلغ نفسه الذي يحصل عليه صاحب المنزل الذي باعه. مدة المضاعفة البالغة 7,5% أقل من 10 سنوات بفائدة مركبة. ولكم أن تتخيلوا، بهذا المعدل، أن الأسر الفردية لم تعد قادرة على شراء منزل بعد الآن.

لا يُظهر مؤشر أسعار المستهلك مدى ارتفاع الأسعار في الوقت الحالي لأن بنك الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة بشكل كبير

شو جبرك ع المرّ غير الأمر!

المثل أعلاه ينطبق على عملية تهريب لمادة النحاس من لبنان إلى سورية، لمصلحة أحد الصناعيين، تم ضبطها من قبل الجمارك خلال الأسبوع الماضي!

فقد نقلت صحيفة الوطن بتاريخ 2024/7/11 كشف مصدر في الجمارك العامة عن ضبط كميات كبيرة مهربة من مادة النحاس، يقدر وزنها بحدود 5 أطنان من النحاس ضبطت في أحد البرادات القادمة من بيروت إلى دمشق، محملاً بالأدوية.

وأشار المصدر إلى أنه وفي الاعترافات الأولية بالتحقيق مع السائق أوضح أنه المسؤول عن تهريب المادة مقابل أجر مالي عرضه عليه صاحب مادة النحاس وهو صناعي وتاجر في دمشق، وأن الهدف من مادة النحاس هو استخدامها لتصنيع معدات القهوة والأراكيل وغيرها.

وفي إجابة أحد أعضاء غرفة صناعة دمشق للصحيفة عن سبب تهريب هذه الكمية من النحاس، رغم السماح باستيرادها وفق ما أكده مصدر في المديرية العامة للجمارك وعضو غرفة الصناعة، الذي قدر أن السبب الأساس وراء اللجوء إلى التهريب هو الهروب من مسألة التمويل عبر المنصة، حيث تحتاج عملية التمويل عبر المنصة إلى أكثر من 6 أشهر وعادة ما يرفع التمويل عبر المنصة تكاليف الاستيراد إلى أكثر من 30% وتصل في بعض الحالات إلى حدود 50% وخاصة في الحالات التي يلجأ فيها المستورد لطلب التمويل من شخص آخر مقابل عمولة يتفق عليها، ما يدفع العديد من الصناعيين والتجار للذهاب إلى مثل هذا الخيار، إما لعدم توافر التمويل الكافي وإما لعدم تعطيل رأس المال لفترة طويلة، وبالتالي خسارة دوران رأس المال بسبب تأخر التمويل من خلال المنصة لأشهر وخسارة جزء من القيمة الفعلية لرأس المال بفعل حالات التضخم التي تحدث على سعر الصرف... ورأى أن ما يحصل من تهريب مادة النحاس مشابه لما يحصل من تهريب لألواح الطاقة «اللواقط الشمسية» رغم السماح باستيرادها وتخفيض الرسوم الجمركية!

الحادثة أعلاه بحيثياتها تؤكد أن الإجراءات المتبعة من قبل المصرف المركزي بما يخص تمويل المستوردات عبر المنصة، مع غيرها من الصعوبات والعراقيل المبوبة بموجب تعليمات وقرارات رسمية، هي التي تدفع إلى زيادة وتعزيز عمليات التهريب التي يلجأ إليها بعض الصناعيين لتأمين بعض مستلزمات إنتاجهم، على مبدأ شو جابرك ع المر غير الأمر، ومن دون أن نبرر ذلك طبعاً!

وربما قضية التهريب التي تم ضبطها مؤخراً هي واحدة مقابل الكثير غيرها مما يمر تهريباً من المستلزمات والبضائع ولا يتم ضبطه، خاصة إذا علمنا أن هذه العملية تمت بناء على «إخبارية» بعد وصولها إلى دمشق!

فالأمر لا يقف عند حدود التأخر انتظاراً عبر قنوات المنصة لمدة 6 أشهر، بل بالتكاليف المضافة جرّاء هذا الانتظار، بنسبة 30–50% بحسب حديث عضو غرفة صناعة دمشق أعلاه!

وبحسب المصدر في الجمارك فإن قيمة القضية لم تحدد بعد بانتظار الانتهاء من الكشف وتقييمها، لكن بعض المطلعين على القضية قدّر أن غراماتها تتجاوز ملياري ليرة، وربما تصل إلى حدود 3 مليارات ليرة.

ولا شك أن التاجر والصناعي الذي يلجأ إلى عمليات التهريب لتأمين بعض مستلزماته بعيداً عن إجراءات المنصة وتعقيداتها، أخذ بعين الاعتبار حسابات الربح والخسارة، بما في ذلك احتمال ضبط هذه المهربات وما يترتب عليها من غرامات، وهذه الحسابات بالنسبة إليه تعتبر مجدية أكثر بالنتيجة!

فمما لا شك فيه أن الصناعي صاحب العلاقة في قضية التهريب أعلاه التي تم ضبطها سيلجأ إلى المصالحة عليها خاصة وأن المادة المهربة مسموحة بالاستيراد، مع دفع ما يترتب عليه من غرامات مقابلها، والتي قد لا تصل إلى نسبة 30–50% التي يتكبدها جراء اللجوء إلى منصة تمويل المستوردات!

على ذلك فإن ما تخسره الخزينة جرّاء عمليات التهريب المستمرة بسبب تعليمات المصرف المركزي وعراقيله ومنصته، أكبر بكثير مما تجنيه الخزينة لقاء ضبط الجمارك لبعض المهربات، مهما كانت غراماتها، فالمهربات التي تمر عبر الحدود غالباً أكبر مما يتم ضبطه منها!

وعلى الرغم من كثرة المطالبات بإلغاء المنصة أو بالتخفيف من عقباتها وصعوباتها من قبل الصناعيين والفعاليات الاقتصادية في البلاد، وبما يخفض من التكاليف المضافة التي تتسبب بها، إلا أن المصرف المركزي والحكومة من خلفه ما زالوا مصرّين على التمسك بها بعجرها وبجرها... هكذا!

سعر الصرف مستقر نسبياً ومع ذلك تستمر الأسعار بالارتفاع!

سؤال بسيط مشروع على ألسنة المواطنين بما يخص علاقة سعر الصرف بأسعار السوق، مقابل الكثير من الإجابات المعقّدة وغير الشافية من قبل الرسميين وحتى بعض الأخصائيين، مع الكثير من الإبداعات المقترحة كحلول تزيد التشوه ولا تنهيه!

فهناك ما يفقأ العين بما يخص سعر الصرف بانعكاساته على أسعار السلع والخدمات، وعلى حركة الأسواق، وعلى مجمل الأنشطة الاقتصادية في البلاد!

فسعر الصرف الرسمي مستقر نسبياً منذ فترة لا بأس بها، وهو ما يتم التغني به كإنجاز رسمي، أما سعر الصرف في السوق الموازي فما زال متذبذباً مع تسجيل انخفاض نسبي بسيط عليه، لكن بالمقابل فإن الأسعار في الأسواق للسلع والخدمات ما زالت تسجل المزيد من الارتفاعات دون أي مبرر أو ذريعة!

التساؤل عن المبررات والأسباب لا إجابات شافية عنها، فالأمر معقد بشكل يصعب على الأخصائيين سبر أغواره وصولاً إلى تحليل عوامله المتراكبة، خاصة في ظل التشوهات الاقتصادية والمالية العميقة التي تكرست خلال السنوات الماضية من خلال جملة السياسات المتبعة التي لا تقل تشوهاً!

فعلى الرغم من الاستقرار النسبي بسعر الصرف في الرسمي والموازي إلا أن سعر الصرف التحوطي الذي يتم تسعير السلع والخدمات بموجبه يبدو أنه ما زال يرتفع، بدليل الزيادات السعرية المطردة دون توقف في الأسواق!

فخلال السنوات الماضية سجل سعر الصرف الرسمي المزيد من التراجع في قيمة الليرة مقابل الدولار، في سباق محموم من التنافسية مع السوق الموازي لاستقطاب الدولار، انتقالاً من عتبة سعرية إلى عتبة سعرية أعلى، كان من نتائجها المباشرة، بالتوازي مع جملة السياسات المتبعة، وخاصة سياسات تخفيض الإنفاق العام وتخفيض الدعم وتحرير الأسعار، زيادة نسبة التضخم وسقوف مفتوحة على أسعار السلع والخدمات بالزيادة المطردة عليها استناداً للسعر التحوطي، والتي دفعت ضريبتها الغالبية المفقرة من المواطنين على حساب معاشها وخدماتها، وصولاً إلى انعدام الأمن الغذائي بنسبة تجاوزت 50% من السكان، بحسب إحصاءات الأمم المتحدة!

فالاستقرار النسبي الحالي بسعر الصرف، على الرغم من كثرة التغني الرسمي به على أنه إنجاز إيجابي يسجل في خانة السياسات النقدية والمالية، لم ينعكس إيجاباً على الأنشطة الاقتصادية ومعيشة المواطنين كما هو مفترض، بل على العكس فما زالت المؤشرات تقول إن التضخم مستمر والأسعار بارتفاع، وبالتالي فإن المعرضين للانزلاق إلى عتبة الجوع من المفقرين تتزايد أعدادهم!

فهل السبب بكل ذلك هو السعر التحوطي الذي يتم التعامل به على مستوى تسعير السلع والخدمات، أم بالسياسات النقدية والمالية والاقتصادية، أم بسياسات تخفيض الإنفاق العام، أم بسببها جميعاً مع غيرها الكثير من الأسباب الأخرى التي لا تقل أهمية؟!

ومع ذلك وبعيداً عن التعقيد، أو الإجابات المكررة المبستر والجاهزة من قبل الرسميين، أو اقتراحات بعض الحلول التي تزيد الطين بلة من قبل بعض الاقتصاديين، مثل اقتراح حذف صفر من العملة أو طباعة أوراق نقدية جديدة بقيم أعلى، أو غيرها من الاقتراحات الشبيهة التي تزيد التشوه تشوهاً والتضخم تضخماً، فالمواطن البسيط استنتج ذاتياً، وبحكم تجربته المريرة المعاشة يومياً طيلة السنوات الماضية، أن من يتحكم بسعر الصرف «الرسمي والموازي والتحوطي»، وهم شريحة القلة من كبار أصحاب الأرباح والناهبين والفاسدين، هي نفسها من تتحكم بمجمل الأنشطة الاقتصادية في البلاد، وهي نفسها من تعزز التشوه وتفاقمه عبر خلق الأزمات والمزيد منها بين الحين والآخر، وهي نفسها من تجني المزيد من المرابح السهلة والسريعة على حسابه ومن جيبه، وكذلك على حساب تكريس المزيد من التشوه في بنية الاقتصاد الوطني، ووصولاً إلى التضحية بالمصلحة الوطنية، مقابل الحفاظ على مصالحها ومكتسباتها!

ماركس ضدّ تشومسكي «2» - موجز للنظرية الماركسية في نشوء اللغة

سنعرض فيما يلي أبرز الموضوعات حول اللغة ونشوئها كما قدّمها ماركس وإنجلس ومن بعدهم عدة علماء ماركسيين وخاصةً من مدرسة فيغوتسكي-لوريا-ليونتييف. كان أليكسي أليكسيفيتش ليونتييف «1931–2007» عالماً في اللغة والسيميائيّات «علم الإشارات والرموز ومعانيها». أما أليكسي نيكولايفيتش ليونتييف «1903–1979» فكان عالم نفس تطوّري سوفييتي، وأحد مؤسسي «نظرية النشاط». وكلاهما من تلاميذ فيغوتسكي «1896–1934» صاحب «النظرية الثقافية التاريخية». كما كان العالم السوفييتي ألكسندر رومانوفيتش لوريا «1902–1977» أبا علم النفس العصبي الحديث ومساهماً بتأسيس «علم النفس الثقافي التاريخي» كمعاون لليف فيغوتسكي.

■ إعداد: د. أسامة دليقان

إنّ «اللغة قديمة قدم الوعي» وهي «الوعي العَمليّ الواقعي» للجماعة وبالتالي للفرد «ماركس وإنجلس، الإيديولوجيا الألمانية 1846». والقدرة على عزْل ظاهرة ما بشكل واعٍ «التجريد والتعميم» هو شرطٌ لإمكانيّةِ ترميزها بحيث تعكسها «مرآة» اللغة، معزِّزَةً محتواها المُحوَّل إلى «إشارة» أو «دالٍّ» في الكلام. وهذا يحدث أصلاً في نشاط العمل، في الإنتاج، كما يشرح ماركس في مخطوط كتبه عام 1881 «قبل وفاته بعامين» رداً على أدولف فاغنر، أحد النقّاد البرجوازيين لكتاب ماركس «رأس المال»:

«يبدأ البشر، كأيّ حيوان، بالأكل والشرب [...] يتصرفون بنشاط منتفعين بأشياء معيّنة من العالم الخارجي عبر الفعل، مشبِعين بذلك حاجاتهم. إنهم إذاً يبدؤون مع الإنتاج. وعبر تكرار هذه العملية، تصبح قدرة هذه الأشياء على إشباع حاجاتهم مطبوعةً على أدمغتهم [...] وعند مرحلة معيّنة... بعد زيادة وتطوّر أكبر في حاجاتهم والنشاطات التي تلبّيها، سوف يعمِّدون باللّغة فئات بأكملها من هذه الأشياء التي ميّزوها بالتجربة عن باقي العالم الخارجي. وهذا لا بد أن يحدث، كما في عملية الإنتاج [...] بينما هم منخرطون باستمرار في اتصال فعّال فيما بينهم ومع هذه الأشياء [...] ولكن يافطة التسمية اللسانية هذه تعبّر ببساطة في هيئة مفهوم عمّا قد حوّله سلَفاً النشاطُ المتكرر إلى تجربة؛ ألا وهو أنّ أشياء خارجية معيّنة تخدم إشباع حاجات البشر الذين يعيشون سلَفاً في سياق اجتماعيّ معيَّن، وهذا شرط مسبق ضروري بالنسبة للّغة [...] إنهم لا يتعاملون مع هذه الأشياء عملياً فحسب كوسائل لإشباع حاجاتهم، بل ويشيرون إليها بوصفها كذلك أيضاً في أفكارهم ومِن ثمّ لسانياً...».

بعض الأطروحات الماركسية في علم اللغة

العمل حوّل أسلاف البشر الأشبه بالحيوانات إلى بشر. «فالعمل بالذات هو الذي خلقَ الإنسان» «إنجلس».

أبرز محطات الارتقاء البيولوجي الممهّد لظهور الإنسان العامل: 1–انتقال القردة العليا إلى المشية المنتصبة. 2–عيش أسلاف الإنسان في مجموعات ذات درجة كافية من تطوّر الحياة المشتركة. 3–وجود أشكال متطورة جداً من الانعكاس النفسي للواقع لدى تلك الحيوانات.

للعمل البشري خواص نوعية: 1–استعمال وصناعة الأدوات، أما الحيوان فيستخدم «وسائل خارجية» لأنه: أ– لا يستخدمها إلّا قليلاً، ب– بطرق لا تملك طابع عملية اجتماعية، ج– لا يستطيع بواسطتها خلق عمليات جديدة. 2–الإنسان ينفذ العمل منذ البداية بشروط نشاط تعاوني مشترك، مع تقسيم تقنيّ للعمل بين الأفراد مهما كان بدائياً وتصادفياً في البداية. العملُ ثم الكلام حرّضا تحول دماغ القرد تدريجياً إلى دماغ الإنسان، الأضخم حجماً والأكثر تعقيداً، وساهم في ذلك اكتشافُ النار وتحسن التغذية بالبروتين والدسم.

«إنّ العمل الذي قام مع كلّ عملية جديدة، بتكييف وراثة العضلات والأربطة، والعظام بعد فترة أطول [...] والتوظيف المتجدّد دوماً لهذه الدقّة الموروثة في أداء أشغال جديدة متزايدة التعقيد – قد أعطى يد الإنسان الدرجةَ العالية من الإتقان المطلوبة لتَستحضر إلى الوجود لوحات رافائيلي، ومنحوتات ثورفالدسن، وموسيقى باغانيني». «إنجلس».

توسّعت في القشرة المخية للإنسان المساحة التي تحتلها تمثيلات أعضاء كاليد وأعضاء الكلام «عضلات الفم واللسان وبُنى الحنجرة» والتي تطوّرت وظائفها كثيراً في شروط المجتمع البشري «العمل، والتواصل الكلامي» وكذلك تطورت أعضاء الحواس. ثم حمل هذا التطوّر البيولوجي بدوره تأثيراً إيجابياً على دوافعه الاجتماعية «العمل والكلام» مطوّراً إيّاهما أكثر.

في المرحلة الأولى لنشوء اللغة بحسب أ.ن. ليونتييف، كانت أولى وظائف «الكلام» تتعلق بالتخطيط والتنظيم والتحكم بالنشاط الجماعي، أي بـ«طور التحضير» لتطبيق كلّ نشاط عمل، ما شكّل الجانب «النظري» من العمل في تمايز عن «التطبيقي»، ولو أنه جانبٌ نظريٌّ كان ما يزال مندمجاً في «العشرة الصوتية». و«العشْرة» عموماً «Verkehr بالألمانية» مقولة استخدمها ماركس وإنجلس مراراً في «الإيديولوجيا الألمانية» ومن معانيها: التواصل، المعاشرة «بما فيها الجنسية»، التبادل، التداول، النقل.

وفي المرحلة الثانية بحسب أ.ن. ليونتييف انفصلت أفعال العمل عن أفعال العشرة، فحركة عمل معيَّنة حتى عندما لا تؤدّيَ إلى نتيجتها العمَلية تظلّ قادرةً على التأثير في المنتجين الآخرين. فنشأ نوعٌ من الحركات احتفَظت بشكلها كحركات عمل وفقدت التماسّ العملي مع موضوع العمل وما يرافقه من مجهود. ومعها انفصلت الأصوات الخارجة من الفم التي كانت ترافق سابقاً حركات العمل، واحتفظت بوظيفة التأثير على الناس فقط؛ أي «العشْرة بالكلام». لقد تحوّلت إلى «إيماءات»، فالإيماءة ليست سوى حركة انفصلت عن نتيجتها ولم تعد تُطبَّق على المَوضوع الذي كانت تستهدفه. ثم انتقل الدور الرئيس في العِشرة من الإيماءات إلى الأصوات الملفوظة، وبذلك نشأ «الكلام المنطوق».

نشوء «الكلام الداخلي»: استقلّ تنظيم الإنتاج وتبادله «بما في ذلك عبر التأثير بالكلام على الآخرين» ما شكّل الشرطَ التاريخي لانفصال وظيفة الكلام النظرية المعرفية عن وظيفته المتعلقة بالعشرة. فتلقّى الكلام حافزاً للاستقلال النسبيّ، وأدى تطوُّرُ تقسيم العمل واستقلال نشاط عقليٍّ معيَّن إلى جعل شكل اللغة الموجَّه للخارج «أي الكلام لإسماع الآخرين» أمراً اختيارياً وحتى غير ضروري، ما أكسب اللغة طابع عمليات داخلية بحتة «للتفكير الكلاميّ». فتكوّنت الأشكال الكلامية الداخلية كمجموعة خاصة من العمليات العقلية ليست صوتيّةً إلّا في بنيتها المؤلَّفة من معانٍ لغوية قابلة للفصل عن التأثير المباشر للشيء الذي تعنيه. «أ. ن. ليونتييف». وفي نظرية فيغوتسكي يبدأ تطوّر الكلام لدى الطفل بالكلام الخارجي «الاجتماعي» ثمّ الكلام مع نفسه بصوت مسموع، ثم الكلام الداخلي الصامت الذي يبدو أنه مادّة التفكير الأساسية، ولا يبدأ التفكير بواسطة «المفاهيم» إلا بعد البلوغ.

ترتبط اللغة بالتفكير في وحدة ديالكتيكية وقد تطوّرا لدى النوع البشري بفضل العمل والتواصل الاجتماعي

ستالين حول اللغة

كتب ستالين عام 1950 ثلاث مقالات في البرافدا حول الماركسية في علم اللغة. نكتفي منها بموضوعتين:

1– لا يمكن تصنيف اللغة كبناء تحتي ولا فوقي ولا كظاهرة بينهما لأن لا وجود لمثل هذه الظواهر الوسيطة. واللغة تشبه أدوات الإنتاج من حيث إمكانية خدمة طبقات المجتمع المختلفة قديمها وحديثها، ولكنها تختلف عن أدوات الإنتاج أيضاً بأنها لا تقدّم ثروةً مادّية. ويمكن فهم ستالين هنا بأنه قصد إمكانية الحصول المباشر على منتوج مادّي، حيث يمكن ذلك بتشغيل أدوات الإنتاج، لكنه غير ممكن بمجرّد اللغة لوحدها، تماماً مثلما أن الفكر لوحده مهما كان عظيماً لن يثمر لوحده نتاجاً مادياً إلا عبر وسائل إنتاج مادية – حتى ولو كانت منبراً بسيطاً أو ورقاً وحبراً أوكمبيوتراً...إلخ.

2– «يُقال إنّ الأفكار تنشأ في عقل الإنسان قبل التعبير عنها في الكلام، بأنّها تنشأ بلا مادّة لغوية، بلا غطاء لغوي، بشكلٍ عارٍ إذا صح التعبير. ولكن هذا خطأ بالمطلق. فأيّاً كانت الأفكار التي تنشأ في عقل الإنسان وبأية لحظة، فإنها لا يمكن أن تنشأ وتوجد إلا على أساس المادّة اللغوية، على أساس المصطلحات والعبارات اللغوية. ولا وجود لأفكار عارية، حرّة من المادة اللغوية، حرة من «المادة الطبيعية» للغة. «اللغة هي الواقع المباشر للفكر» كما قال ماركس. واقع الفكر يتجلّى في اللغة. والمثاليون وحدَهم من يستطيعون الحديث عن تفكير غير مرتبط بـ«المادة الطبيعية» للغة، عن التفكير دون لغة».

ويجدر بالذكر أنّ ستالين أورد هذه القطعة أعلاه في سياق انتقاده للتنظيرات المثالية في اللسانيات التي وقع فيها بعض علماء اللغة في الاتحاد السوفييتي آنذاك، وخاصةً «نيقولاي مار». كما يمكن فهمها في سياق ارتباطها أيضاً بانتقاد ستالين في المقالات نفسها لمن يتذرّعون بحالات الصمّ والبكم في الزعم بوجود تفكير بلا لغة لديهم. بينما ردّ ستالين عليهم بما يلي: «إنّ أفكار الصم والبكم تظهر وتقوم فقط على أساس الصور والإحساسات والمفاهيم التي شكلوها في الحياة اليومية، على موضوعات العالم الخارجي، وعلاقتها بأنفسهم، فالفضل يعود إلى البصر واللمس والذوق والشم. ودون هذه الصور والإحساسات والمفاهيم يكون الفكر خاوياً، وبعيداً عن كلّ مضمون، أي ليس له وجود».

ولعل بالإمكان تكوين فهم أفضل لماهيّة الحوامل المادّية الممكنة للغة بتوسيع فهمنا لمعنى «الكلام» كما نجده في التوضيح التالي من فيغوتسكي: «الكلام لا يُوجد في أشكال صوتية فقط. فالصمّ والبكم ابتكروا واستعملوا شكلاً بصرياً من الكلام. يتم تعليم الأطفال الصم والبكم أنْ يفهموا كلامنا عبر قراءة حركة الشفاه. وكما بيّن ليفي–برول عام 1922، يوجد لدى شعوب بدائية كلامٌ إيمائيّ إلى جانب الكلام الصوتيّ ويلعب دوراً هامّاً لديهم. يجب أن نتذكّر أيضاً بأنّ الكلام ليس مرتبطاً بالضرورة بنوعٍ خاص من الحوامل المادّية؛ لنأخذ الكلام المكتوب مثلاً. وكما يشير يركيس، قد يكون ممكناً تعليم الشمبانزي استعمال أصابعه في التواصل بطريقة مشابهة لاستعمال لغة الإشارة لدى الصم والبكم».

قراءة هادئة في نتائج الانتخابات البرلمانية الفرنسية

شكّلت نتائج الجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية الفرنسية إرباكاً لدى البعض، خاصة أنها خرجت بنتائج متناقضة، الاستنتاجات الأولية لحملة الترويج الإعلامية العالمية التي توقّعت فوز تحالف أقصى اليمين، ومع ذلك يظهر أن قراءة ما جرى بشكلٍ معمّق تظل غائبةً عن الأضواء، في مقابل مساحة واسعة تخصص لترويج أفكار واستنتاجات متسرعة!

■ علاء أبوفرّاج

يمكننا إذا ما أردنا تكوين صورة أولية عن طبيعة المشهد السياسي الحالي، أن ننطلق من فهم مسألتين أساسيتين، هل كانت النتيجة «صادمة وغير متوقّعة» حقاً؟! وهل يمكننا القول: إن قوى اليسار قادرة بالضرورة على تنفيذ برنامجها؟

هل النتيجة كانت صادمة حقاً؟

بينما سوّقت وسائل الإعلام بشكل أو آخر لازدياد أوزان التيارات اليمينية في أوروبا وفي فرنسا تحديداً، كانت في الوقت نفسه تحاول إبقاء الأضواء بعيدةً عن قوى اليسار على اختلاف مشاربها، في حين أثبتت كلُ انتخابات جديدة في أوروبا، أن ما يجري في الواقع هو ظهور اتجاه شعبي واسع يبحث عن بديل للقوى السياسية المتحكمة بالأنظمة السياسية في أوروبا، هذه القوى التي تثبت في سياساتها أنّها تابعة للولايات المتحدة، وبعيدة عن تلبية مصالح وطموحات شعوب القارة، وعلى هذا الأساس تتجه أصوات الناخبين إلى قوى المعارضة، ويتأثر مزاجهم بطبيعة الحال بكثيرٍ من الشعارات السياسية المرفوعة، وعلى هذا الأساس لم يكن بالإمكان الجزم بأن هناك «ولاءً خالصاً» لهذا التيار أو ذاك! فهم هذا التفصيل كان يكفي لإدراك أن الحظوظ في فرنسا مثلاً يمكن أن تكون متساوية بين «التجمع القومي اليميني» وبين «الجبهة الشعبية الجديدة اليسارية»، بل يمكن لهذه الأخيرة كما جرى أن تحرز نتائج تحسم الانتخابات لمصلحتها.

الجبهة الشعبية الجديدة

يُعدّ هذا التحالف نسخة جديدة من الجبهة اليسارية التي جرى تشكيلها عام 1936 بقيادة ليون بلوم، ونجحت فعلًا في السيطرة على الحكومة، إلا أنها انهارت في 1938 بعد سلسلة من التصدعات، ورغم الآمال الكبيرة المعلّقة على هذا التحالف إلا أن قدرته على تلبيتها تبقى مرهونةً بعدد من المسائل، ربما يكون أبرزها: الاختلافات في طبيعة الأحزاب السبعة المنضوية ضمنها، فمع أنّها ترفع يافطة اليسار إلا أن درجة جذرية هذه القوى متباينة، بل إن أحد مكوناتها «الحزب الاشتراكي» حصل على مقعد الرئاسة مرتين، إذ وصل فرانسوا ميتران عام 1981 إلى هذا المنصب، ثم جاء فرانسوا هولاند إلى رئاسة فرنسا عام 2012 ومع ذلك لم يقدم الحزب في الواقع نموذجاً نوعياً جديداً.

الجبهة الجديدة اتفقت على برنامجٍ واعد، هو بحد ذاته خطوة مهمة، ونجحَ حتى الآن في تنسيق خطواته، ما يُظهر مستوى مرتفعاً من الجدية والتحلي بالمسؤولية، لكن ذلك لا يكفي للقفز إلى استنتاجات نهائية، التي سيكون الواقع وحده كافياً بتقديمها.

عقبات أمام الحكومة القادمة

حجزت «الجبهة الشعبية الجديدة» 182 مقعداً برلمانياً، في حين كانت حصّة «الأغلبية الرئاسية» التي يقودها ماكرون 168 مقعداً، ليبقى «التجمع القومي» وحلفائه في المركز الثالث بـ 143 مقعداً، مع تربّع «الجبهة الشعبية الجديد» في الصدارة إلّا أنها تظل بعيدة عن الأغلبية المطلقة بأكثر من 100 صوت، ونظرياً يمكن للرئيس ماكرون أن يكلّف أياً من الكتل البرلمانية بتشكيل الحكومة، التي سيكون أمامها اختبار صعب لكسب الثقة، ومن هنا تجاهل الرئيس إعلان الجبهة عن استعدادها للحكم، وبدأ بمناورة جديدة، إذ دعا الكتل إلى بناء «تحالف وطني» ما يعني أن وقتاً إضافياً لبناء تحالفات جديدة داخل البرلمان يمكن بأحد سيناريوهاتها أن تصبح «الأغلبية الرئاسية» جزءاً من الحكومة القادمة، دون أن يلغي ذلك احتمال تشكيل حكومة يسارية، لكن ذلك يظل مرهوناً بحصولها على الأغلبية، التي يمكن أن تهددها توافقات بين اليمين الحاكم، واليمين الموجود في المعارضة.

ما سبق، يؤكد دخول ثاني أكبر قوة في أوروبا مرحلة جديدة بلا شك، سيكون عدم الاستقرار سمتها الأساسية مع تجاذبات حادة. يشكّل برنامج الجبهة الشعبية الجديدة كابوساً بالنسبة لطبقة الأقلية في فرنسا، الذين بدؤوا فعلًا التفكير بالهرب، وربما سحب أموالهم إلى الخارج، كون برنامج الجبهة اليسارية يضع الضرائب على الأغنياء حلًا أساسياً لتمويل الإنفاق العام في صالح غالبية الفرنسيين.

حزب فرنسا الأبية اليساري الجذري، هو القوة الأساسية والأكثر تنظيماً في صفوف الجبهة الشعبية، ما يجعل قدرتها أكبر على تجاوز المخاطر القادمة، التي لن تكون من داخل فرنسا فحسب! فما يجري هناك وإمكانية وصول برنامج كهذا إلى السلطة يقلق النخب الأوروبية أيضاً، ومن خلفهم الولايات المتحدة الأمريكية، فهؤلاء يدركون جميعاً أن فرنسا كانت السباقة دائماً، لهذا سيكون إفشال هذه التجربة هدفاً لقوى كثيرة، فإلى جانب مسعى «الجبهة الشعبية الجديدة» المعلن لإنها «سياسة الليبرالية الجديدة والاستبداد السابقة» هناك أيضاً إشارات إلى توق لسياسات خارجية أكثر استقلالية، وبعيدة عن الإملاءات الأمريكية، وهو تحديداً ما يمكن أن يدفع واشنطن للانخراط في تعقيد المشهد، أملاً في منع انتشار أفكار كهذه في أوروبا.

قضايا الشرق

أخطأت رأس ترامب... ولكن؟!

المعروف أن الظروف الداخلية للدول تؤثر بشكل حاسم في كثير من الأحيان على سياساتها الخارجية، هذه القاعدة تنطبق على الدول كافةً، بغض النظر عن حجمها وطبيعة دورها، لكن فهم تلك الظروف يبدو أكثر أهمية عند الحديث عن قوى إقليمية، أو قوى عظمى، تلك التي يمتد تأثير ما يجري داخل حدودها إلى أقاصي بقاع الأرض.

في يوم السبت 13 تموز الجاري، نجا المرشح الرئاسي والرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من محاولة اغتيال في ولاية بنسلفانيا، فالرصاصة أخطأت رأسه وأصابت الجزء العلوي من أذنه اليمنى، قبل أن يتمكن أحد قناصة جهاز الخدمة السرية من قتل الفاعل على أحد الأسطح القريبة من مكان التجمع! ترامب نهض بعد دقيقة محاطاً بمرافقيه مدمى الوجه، ورفع قبضته عالياً، وصرخ «قاتلوا... قاتلوا... قاتلوا».

الضجيج الذي رافق الحدث، كان كما هو متوقع متمحور حول الفاعل ودوافعه، أو البحث عن أشخاص محتملين يمكن أن يكونوا خلفه، لكن بعيداً عن تفاصيل قد تظلُ مجهولةً، يظهر ما جرى مستوىً مرتفعاً للغاية من الصراع داخل الولايات المتحدة، ولا ضرورة حتى لإثبات أن الصراع ليس بين مرشحين للرئاسة، بل بين تيارات لم يعد بالإمكان حتى تأطيرها على أساس التقليدي «ديمقراطي» أو «جمهوري».

فهم جذور هذا الصراع مسألة معقدة، لكنها ترتبط أولاً بأزمة عامة تعيشها الرأسمالية العالمية والولايات المتحدة هي واحدة من أكثر المراكز الإمبريالية تأثراً فيها، الأزمة شكّلت ضغطاً مستمراً منذ سنوات، بدأت نتائجه تظهر أمامنا، فالولايات المتحدة ومع تضاؤل دورها على المسرح العالمي، وفي محاولتها التخفيف من حدّة الأزمة، وجدت نفسها تعمل على سحق الخصوم العالميين الآخرين، وتفتيت دولهم والسيطرة على مواردهم، واشتبكت تدريجياً مع عدد كبير من الخصوم الذين أثبتوا أنهم مستعدون للدفاع الحقيقي عن أنفسهم، معركة الدفاع المستميتة هذه حرمت الولايات المتحدة من «الأوكسجين» الذي تحتاجه، ما بدأ يفعل فعله بشكلٍ واضح داخل حدودها.

الرصاصة التي مرت على بعد سنتيمترات قليلة من رأس الرئيس السابق، بعد أن أطلقها شاب في العشرين من عمره منتسب للحزب الجمهوري، هي تعبير عن درجة سخونة المشهد، وتأكيد أن احتواء الصراع الداخلي لم يعد ممكناً بالوسائل التقليدية، الرصاصة وإن لم تصب ترامب، إلا أنها فتحت الباب على موجة جديدة من التصعيد وردود الفعل، ما يضعنا أمام مشهد معقد داخل الولايات الأمريكية، ولكنه في الوقت نفسه يفسح المجال واسعاً في العالم لتوجيه الضربات المتتالية لأمريكا ودورها المشؤوم، اللحظة الحالية هي لحظة تاريخية تجعل تأثير كل ضربة للقوات الأمريكية في الخارج ذات تأثير مضاعف، لحظة تسمح لنا أن نؤكد مجدداً: أن إخراج الولايات المتحدة من الشرق الأوسط بات مهمة ملحة وممكنة التحقيق!

«كونفدرالية دول الساحل» نموذجٌ بديل عن مشاريع الغرب

أعلنت بوركينا فاسو ومالي والنيجر في 6 تموز الجاري، تأسيس كونفدرالية ثلاثية تحمل اسم كونفدرالية دول الساحل، والانسحاب النهائي من المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا «إيكواس» هذه الخطوة أثارت مجموعة من الأسئلة حول طبيعة هذه الكونفدرالية، وفرص نجاحها ومآلاتها، كما طرحت أيضاً أسئلة تخص الإيكواس ودورها والميزات التي تقدمها هذه المجموعة للدول الأعضاء.

■ كنان دويعر

ماهي «إيكواس»

تأسست المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في لاغوس يوم 28 مايو 1975، بحضور 15 دولة عضواً، منها: بنين وبوركينا فاسو وغانا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ومالي والنيجر ونيجيريا والسنغال. ولها مفوضية مقرها أبوجا، وبرلمان ومحكمة عدل خاصة و«بنك إيكواس للاستثمار والتنمية».

الهدف المعلن للمنظمة هو «تعزيز التعاون الاقتصادي وتسهيل التبادل التجاري وحركة مرور البضائع والأفراد بين دول المنظمة»، ومع بداية التسعينيات اتفقت الدول الاعضاء تشكيل قوة عسكرية خاصة بالمنظمة «اكوموك» تمكنها من التدخل لفض النزاعات المسلحة، وتدخلت هذه القوات في السنوات الأخيرة في عدة أماكن، مثل: ساحل العاج وليبيريا وغينيا بيساو ومالي وغامبيا.

كان الانقلاب الذي حدث في النيجر عام 2023 نقطة مفصلية في علاقة «إيكواس» مع الدول الأعضاء، فالمنظمة اعتمدت العقوبات الاقتصادية كأداة رئيسية في ردع الدول المخالفة لميثاقها، بالإضافة لاستخدام القوة العسكرية في بعض الأحيان. وبعد انقلاب النيجر فرضت عقوبات اقتصادية مباشرة، هددت النيجر بهجوم بري ما لم يعد محمد بازوم الرئيس المخلوع إلى السلطة، ولكن هذه التهديدات قوبلت برفض من النيجر، وبإعلان كل من بوركينا فاسو ومالي بأن أي تهديد للنيجر هو بمثابة إعلان حرب على الدول الثلاث مجتمعةً، ليتبخر التهديد لاحقاً.

لكن تطور الأحداث في هذه الدول لم يتوقف بل استمر بالتصاعد ابتداءً من الإعلان عن نيتهم تعليق عضويتهم في «إيكواس»، ثم الانسحاب من مجموعة دول الساحل الخمس، وهو تحالف اقليمي أنشأته فرنسا عام 2014 مع موريتانيا وتشاد بهدف «محاربة الارهاب وتعزيز التنمية»، ثم الإعلان الرسمي عن الانسحاب من المنظمة في بداية عام 2024، وتشكيل قوة عسكرية مشتركة في آذار 2024. قابلت المنظمة هذه الخطوات بكثير من المرونة نظراً لمعرفة أعضائها وفرنسا من ورائهم خطورة خروج الدول الثلاث منها، فخفضت العقوبات على مالي والنيجر وجرى العمل على إيجاد حلول دبلوماسية من خلال نشاط السنغال في هذا المسار في أيار الماضي بشكلٍ خاص.

الإرهاب خطر جدّي

في المقابل، يبدو موقف زعماء الدول الثلاث واضحاً وثابتاً من خلال التأكيد على سيطرة القوى الاستعمارية، وخاصة فرنسا على قرار «إيكواس» وبأنها أصبحت أداة لتنفيذ أجنداتها، وعدم فعاليتها في مكافحة الإرهاب، الذي يعتبر أبرز التحديات للدول الكونفدرالية ودول الساحل الغربي بشكل عام، فوفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي في عام 2023، فإن الفترة الممتدة بين عامي 2007–2023 زاد فيها معدل ضحايا الإرهاب بمنطقة الصحراء والساحل بنسبة 2000%.

وحسب المؤشر ذاته، فإن بوركينا فاسو تحتل المرتبة الثانية على المستوى العالمي، إذ تقع بعد أفغانستان مباشرة، بينما احتلت مالي المرتبة الثالثة عالمياً، كما جاءت النيجر بين الدول العشر الأولى الأكثر تضرراً من الإرهاب. الأمر الذي أصبح يعتبر تهديداً وجودياً لهذه الدول، ويتطلب منها مواقف أكثر حزماً، وخطوات جدّية في مكافحة خطر الأرهاب.

إعلان الكونفدرالية

جاء توقيت إعلان تأسيس الكونفدرالية قبل يوم واحد من انعقاد المؤتمر ال 65 لـ «إيكواس» الذي كان من المفترض أن يناقش العلاقة مع الدول المنسحبة، القمة التي شهدت تفاوتاً في مستوى تمثيل الدول فيها لم يصدر عنها الكثير حول الكونفدرالية الجديدة، في خطوة اعتبرها الكثيرون مؤشراً على عدم توافق قادة الدول على صيغة مشتركة، وهو ما يهدد بقاء هذه المجموعة بشكل موّحد، خاصة إذا أحرزت الكونفدرالية تقدماً في مهامها.

أهم ما جاء في إعلان الكونفدرالية هو تنسيق الدبلوماسية، وتوحيد المواقف في الساحات الدولية، بالإضافة إلى إنشاء برلمان مشترك لاقتراح القوانين والاتفاقيات التي تهم مصالح الدول الاعضاء، وإعادة اعتماد قِيم من قبل الدول الثلاث تحترم الخصوصيةَ التاريخية والثقافية والاجتماعية لشعوب المنطقة، بالاضافة الى العامل المهم، وهو توحيد الجهود في مكافحة الإرهاب. كما تم تعيين العقيد هاشمي غويتا رئيس مالي الحالي رئيسا للكونفدرالية لمدة عام واحد.

إصرار كل من الدول الثلاث على ايجاد صيغة جديدة للتعاون سيظهر مدى قدرة قادة البلاد على استثمار الدعم الشعبي، والتحالفات الدولية لتحقيق أهداف تحالفهم، وهو ما سيفتح الباب واسعاً للمقارنة بين التحالفات الجديدة، والأشكال السابقة للمجالس، وأشكال التعاون بين الدول التي كان يرعاها ويضع أهدافها الغرب، فعلى الرغم من أن الدول الثلاث هي دول حبيسة لا تملك إطلالة على المحيط الأطلسي، ولكن حجم التداخل الاقتصادي بينها وبين باقي دول المنظمة يجعل من الصعب جداً عزلها، وخصوصاً مع مساحة كبيرة تمتد إلى 2,781 مليون كيلومتر مربع، مع عدد سكان يصل إلى 72 مليون نسمة.

تعاني دول الكونفدرالية من مشاكل مع جيرانها في الإقليم، خاصة مع الجزائر والمغرب وبنين، وباختلاف طبيعة المشاكل بين كل دولة من هذه الدول، وبالرغم من محاولة البعض تضخيمها وأنّ حلّها مستحيل، ويهدد استقرار التحالف، إلا أن الأخبار الواردة حول دور الوساطة الذي تؤديه الصين في حل الخلاف الحاصل بين النيجر ودولة بنين، حول تصدير النفط النيجري من خلال سواحل بنين، تسمح لنا باستنتاج، أن المشاكل تجري معالجتها بالطرق الدبلوماسية، وبعيداً عن صخب الاستعراضات الإعلامية.

هل تسعى الولايات المتحدة لإنشاء «ناتو» آسيويّ؟

في إطار عدائها للصين ومحاولات احتوائها، تفعل الولايات المتحدة الأمريكية ما بوسعها على طريق الاستفزاز والتصعيد والتدخل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، من تايوان إلى التيبت مروراً بهونغ كونغ وغيرها، وعلى تخوم الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وبحر الصين الجنوبي، وصولاً إلى ملامح إنشاء ما يشبه «الناتو» في آسيا.

■ ملاذ سعد

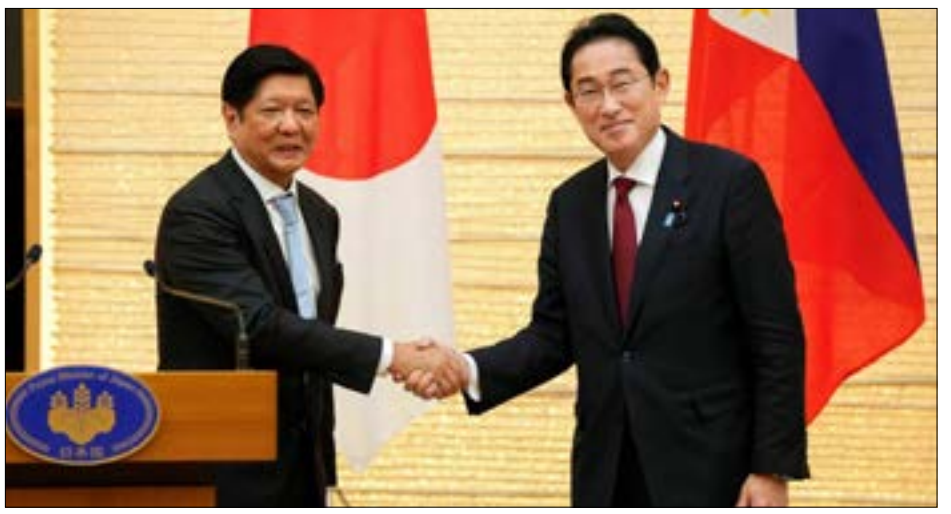

اتهم مسؤولون صينيون واشنطن محاولتها إنشاء نسخة شبيهة من حلف الشمال الأطلسي في منطقة آسيا، وجاء ذلك بعدما أعلنت كلاً من الفلبين واليابان من مانيلا عن اتفاق دفاعي يسمح لكلتا الدولتين بنشر قواتهما على أراضي الدولة الأخرى للتدريب وغير ذلك. وقال وزير الدفاع الفيليبيني جيلبرتو تيودورو: إن الاتفاق «علامة فارقة أخرى في مساعينا المشتركة لضمان نظام دولي قائم على القواعد، ولضمان السلام والاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وخاصة في منطقتنا»، ويأتي هذا الاتفاق صراحةً في إطار مواجهة الصين في المنطقة. وفي هذا السياق لا يمكن تناسي تحالف أوكوس بين استراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

ويذكر أن مواجهات بحرية تجري كل حين بين خفر السواحل الصيني والفيليبيني، وفي الآونة الأخيرة رفعت اليابان من درجة استفزازها لترسل قواتها البحرية المدمّرة «سوزوتسوكي» إلى البحر الصيني، قبالة ساحل تشيجيانغ في الرابع من الشهر الجاري، بالتوازي مع إعلان الصين عزمها إجراء مناورات بحرية في المنطقة، ودون إخطار الصين بذلك، واستمر وجودها في المياه الصينية لمدة 20 دقيقة على الرغم من تحذيرات البحرية الصينية لها.

قدمت الصين احتجاجاً لليابان جراء هذا الأمر، وأعلنت وكالة كيودو اليابانية للأنباء أن وزارة الدفاع اليابانية بدأت تحقيقاً واستجواباً لقبطان المدمّرة المذكورة.

إن الاتفاق الفلبيني الياباني، قد يشمل كذلك دولاً أخرى بعد في إطار إنشاء ما يشبه الناتو في آسيا، ويهدف هذا الإطار لزجّ هذه الدول في معركة مواجهة مع الصين لمحاولة احتوائها نيابةً عن الولايات المتحدة الأمريكية، ويحمل هذا المشروع خطراً على المنطقة في الحقيقة، إلا أن احتمالات استكماله ضعيفة للغاية، على غرار «الناتو العربي». فما من دول أخرى قد تؤيد جدياً هذه الفكرة سوى استراليا وكوريا الجنوبية، إلا أنّ كلاً من هاتين الدولتين تمتلكان خصوصيات مختلفة بمواقعهما واتفاقياتهما العسكرية، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

على أي حال، حتى وإن لم يستكمل هذا الأمر، ولم يصل مداه المطلوب بالنسبة لواشنطن، إلا أن الأمور الجارية أساساً وأي تطور مضاف عليها، كفيل لينشئ توترات وتعقيدات أكثر في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، والتي تتسبب ببعض العراقيل أمام بكين، وتحديداً فيما يتعلق بحركتها التجارية، إلا أنها لن تؤثر على تطورها بالمعنى العام والواسع.

زيارة أوربان لروسيا: تيارٌ «مُخيفٌ» يشقُّ طريقه في أوروبا!

في وقت تشهد فيه السياسة الأوروبية تعقيدات متزايدة، يحاول بعض القادة الأوروبيين تبني مواقف أكثر استقلالية، وفي هذا السياق زار رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان موسكو في خطوة غير متوقعة، ولم تمر الزيارة مرور الكرام، بل قوبلت بردود فعل عنيفة، لم تكن أهدافها التعبير عن الاستياء فقط كما يتضح.. سنناقش هذا بالتفصيل ونحاول فهم ما يجري في أوروبا الآن... أوربان يمثل من؟ وهل ما قام به مؤثر؟ وما هي أبعاده في الصراع الجاري؟

■ أحمد علي

خلفية الزيارة وأسبابها

أجرى رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان زيارة مفاجئة إلى موسكو في 5 تموز/يوليو 2024، والتقى بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وكما تبيّن، فإنّ هذه الزيارة جاءت في سياق الصراع المستمر في أوكرانيا، ومحاولات إيجاد حلّ سلمي له، حيث أعرب أوربان عن رغبته في معرفة آراء بوتين حول خطط السلام الحالية، وما إذا كان يؤمن بإمكانية وقف إطلاق النار كخطوة أولى نحو مفاوضات السلام. وأشار رئيس الوزراء المجري إلى أن الحرب في أوكرانيا أضرت بأمن واقتصاد أوروبا، وأن الحوار والدبلوماسية هما السبيل الوحيد لإنهاء الأعمال العدائية.

ردود الفعل الداخلية والأوروبية والروسية

زيارة أوربان أثارت استياءً كبيراً بين قادة الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، حيث شدّد كل من رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل، وأعلى دبلوماسي في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، على أن أوربان ليس لديه تفويض للتفاوض نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأن زيارته تمت في إطار العلاقات الثنائية بين المجر وروسيا فقط. واعتُبر هذا التحرك من قبلهم بمثابة تحدّ لوحدة الموقف الأوروبي تجاه روسيا. موقّف أوربان المتعاطف مع روسيا يتناقض مع مواقف معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهذا ما أثار جدلاً داخل المجر أيضاً، حيث كانت قد شدّدت الحكومة المجرية على أن الحلّ الوحيد للنزاع في أوكرانيا هو عبر التفاوض، وأنّه لا يوجد حلّ عسكري للأزمة.

أمّا في روسيا، فقد رحّب الكرملين بالزيارة، وأشار دميتري بيسكوف إلى أنها كانت بمبادرة من أوربان، وتم الاتفاق عليها بسرعة. وأنها الأولى من نوعها لرئيس دولة غربي إلى موسكو منذ بدء الحرب الروسية – الأوكرانية في 2022.

تحليلات

في إطار تحليل الزيارة، تحدث بعض المحللين عن أن موسكو ستُفسرها على أنها خطوة نحو كسر العزلة الدبلوماسية التي فرضها الغرب على روسيا. وأن موسكو قد ترى في هذه الزيارة تأكيداً على أن الغرب سيضطر في نهاية المطاف للتعامل مع روسيا، حتى بعد فرض العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية عليها. وفي هذا السيناريو يُعيد هؤلاء إلى الأذهان الفترة التي تلت ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في 2014، حيث استطاعت روسيا تدريجياً إعادة بناء علاقاتها مع بعض الدول الأوروبية.

خطوة جريئة!

من الضروري عند تحليل الزيارة، الأخذ بعين الاعتبار دور أوربان وطبيعته والضغوط التي تعرّض لها، فهو معروف بمواقفه «المثيرة للجدل» والتي غالباً ما تتعارض مع توجهات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وكان قد تعرض لضغوط كبيرة من داخل الاتحاد الأوروبي، حيث انتقدته الدول الأعضاء بشدة بسبب مواقفه المتعاطفة مع روسيا. غير أنه كانت هنالك محاولات لعزله سياسياً، وحتى تهديدات أمنيّة عليه، وهذا ما جعل زيارته إلى موسكو تبدو كخطوة جريئة تهدف إلى كسر هذا العزل، والتأكيد على موقفه المستقل في السياسة الخارجية.

أوربان لا يمثل نفسه!

يبدو أن أوربان بنهجه هذا، لا يمثل نفسه فقط، بل يمثل تياراً داخل النخب الأوروبية، تياراً بدأ يشعر بالاستياء من السياسات الحالية تجاه روسيا، ويرغب في إعادة فتح قنوات الحوار. والحقيقة أن هذا التيار لم يظهر بشكل واضح في السياسات الرسمية للاتحاد الأوروبي بعد، ولكنه موجود، ووقد يكتسب زخماً إذا ما تبين أن السياسات الصارمة تجاه روسيا ليست فعّالة كما هو متوقع.

وفي الحقيقة، يساعد هذا الفهم للمسألة في تفسير الردود العنيفة من قبل الاتحاد الأوروبي، والتي تحاول أن تقف بضراوة بوجه نشوء تيار كهذا داخل أوروبا. ولذا، فإن الانتقادات لم تكن مجرّد انتقادات بسيطة، بل تهدف فيما يبدو- وهذا الأهم- إلى إرسال رسالة قويّة لبقيّة القادة الأوروبيين بألّا يفعلوا مثل هذا. تحاول هذه الردود العنيفة إثارة الخوف لدى من تسوّل له نفسه اتخاذ خطوات مشابهة نحو روسيا، وتحدّي السياسات المشتركة للاتحاد الأوروبي. وهذا يعكس القلق العميق من احتمال تزايد الأصوات المعارضة التي قد تدعو لتغيير نهج التعامل مع روسيا داخل الاتحاد.

واشنطن والناتو يشترون الوقت بدماء الأوكرانيين

مع كل قمة جديدة لحلف شمال الأطلسي تتضح أكثر معالم استراتيجية التصعيد والتوتير، فبالرغم من أن المعارك الدائرة على الأرض في أوكرانيا لا تُظهر أي احتمالات بقلب الموازين لصالح الغرب، تظل الولايات المتحدة مصرّة على استراتيجيتها، معتمدة على دول أوروبية مسلوبة الإرادة!

■ يزن بوظو

يمكن للمرء ملاحظة الهوّة الكبيرة بين خيالات الـ «القادة» الغربيين في الولايات المتحدة والدول الأوروبية والناتو، وبين الوقائع على الأرض: عسكرياً واقتصادياً وسياسياً. لتتحول اجتماعات وقمم من هذا النوع إلى حفلة تطبيل جوفاء.

كان من العناوين الأبرز لقمة الناتو الأخيرة في واشنطن، التباين في المواقف إزاء انضمام أوكرانيا إلى التحالف، وإعلانه أن انضمامها أمر حتمي ولا رجعة فيه، وتخصيص مساعدات جديدة لكييف، أما ما سبق القمة وعلى هامشها، فقد كان الإعلان عن إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية جديدة للدفاع الجوي في شمال بولندا، وإعلان الولايات المتحدة وألمانيا ببيان مشترك البدء بنشر أسلحة بعيدة المدى في ألمانيا.

تبدو العناوين السابقة كبيرة وطنّانة، لكن إذا ما وضعت في سياقها، فإن الوعود بانضمام أوكرانيا إلى الناتو، ورغم تواترها، إلا أنها تغدو أبعد كل يوم، لدرجة أن يصبح السؤال: هل ستبقى أوكرانيا – كما هي الآن وبنظامها – لتنضم إلى أي تحالف مستقبلاً؟ وبوضع هذه الوعود مع تخصيص المساعدات الجديدة، فإن سقف ما يطمح له القادة الغربيون من ذلك هو إنعاش «نازيي» كييف، وحثهم على متابعة القتال، وإيهام الرأي العام بأن المعركة جارية على قدم وساق، في حين أن ظروف الدول الغربية اليوم أسوأ بأضعاف عما كانت عليه قبل عام، سواء اقتصادياً أم سياسياً.

أما حديث القاعدة الجديدة في بولندا، فما أعلن عنه هو «جهوزية» هذه القاعدة الموجودة أساساً، ويعود أول حديث عنها إلى عام 2008، وحول عنوان نشر صواريخ بعيدة المدى في ألمانيا، فإن تطبيقه لن يبدأ حتى عام 2026، أي بعد عامين من الآن، في حين أن أكثر المحللين تشاؤماً يستبعدون استمرار القتال في أوكرانيا عاماً واحداً بعد، فضلاً عن ذلك عن التغيّرات المرتقبة بعد الانتخابات الأمريكية نهاية العام الجاري، فإما أن يصبح ترامب رئيساً بما يعنيه ذلك من تقليص متوقع لدعم أوكرانيا، ووصولاً لبدء المفاوضات، حسب أكثر التقديرات تفاؤلاً، أو ينجح الديمقراطيون ويستمرون بنهجهم المضطرب الحالي. سواء هذا أم ذاك، فإن النهج الأمريكي حالياً يهدف للمضي نحو أعلى تصعيد ممكن، أملاً في إبقاء الصراع مشتعلاً، وربما توريط آخرين فيه بشكلٍ مباشر.

فرنسا على بعد خطوة من الانتصار وكذلك الانكسار

احتفل آلاف المناهضين للفاشية طوال الليل في مسيرات في جميع أنحاء فرنسا مساء الأحد الماضي، مع ورود أنباء عن نتائج الجولة الثانية من الانتخابات في فرنسا. كان هناك خوف واسع النطاق من أن يشكل التجمع القومي اليميني المتطرف، بقيادة مارين لوبان وجوردان باريديلا، حكومة يمينية متطرّفة. ولكن بدلاً من ذلك، تراجع إلى المركز الثالث، بحصوله على 143 مقعداً في البرلمان «بما في ذلك حلفاؤه المقربون». وجاء التحالف الانتخابي اليساري، المسمى الجبهة الشعبية الجديدة، في المركز الأول بحصوله على 182 مقعداً في البرلمان، ويمكنهم الاعتماد على «اليساريين الآخرين» الثلاثة عشر للتصويت معهم. وحصلت مجموعة ماكرون على 168 مقعداً. والأغلبية البرلمانية هي 289 مقعداً.

■ بقلم: جون مولن
ترجمة: أوديت الحسين

إن ملايين الناس يشعرون بارتياح هائل. وليس المهم النتائج فحسب، بل المهم هو كيف تم تحقيق هذه النتائج من خلال الحملة اليسارية الأكثر ديناميكية منذ عقود عديدة، والتي شملت عشرات الآلاف من الناشطين الجدد، وقطاعات كبيرة من المجتمع المدني، والعمل من باب إلى باب على نطاق واسع، ومئات التجمعات والمسيرات، ومجموعة مذهلة من الأحداث والمبادرات والنداءات للتصويت لصالح التغيير الجذري وضد الفاشية. لقد استمعت البلاد كلها إلى الحجج حول كيفية فرض الضرائب على الأغنياء، وإعادة بناء مستشفيات البلاد ومدارسها، ومحاربة العنف الجنسي والعنصرية ومعاداة السامية وكراهية الإسلام.

لقد حصل القسم الراديكالي من الجبهة الشعبية الجديدة، فرنسا الأبية **France Insoumise** ـ على درجات عالية للغاية في المناطق التي تقطنها طبقة عاملة متعددة الأعراق، وهو ما أسفر عن انتخاب العديد من النواب المتميزين، مقاتلون من الطبقة العاملة بعيدون كل البعد عن بعض أعضاء الحزب الشيوعي الرمادي الذين اعتدنا عليهم. من بين هؤلاء رافائيل أرنو، المؤسس المشارك لمنظمة «الحرس الشاب»، وهي منظمة ديناميكية مناهضة للفاشية تأسست قبل بضع سنوات. وهناك أيضاً سيباستيان ديلوجو، سائق سيارة أجرة قاد الحملة ضد هيمنة أوبر على المهنة، وكذلك علي ديوارا، وهو من أصل غامبي، وهو نشط للغاية كعضو في مجلس المدينة في ضواحي الطبقة العاملة في باريس وزعيم محلي للحملة ضد الإبادة الجماعية في غزة. ومن الجدير بالذكر أيضاً ألما دوفور، المعروفة بأنها زعيمة لحملات العمل المباشر ضد أمازون.

ولكن مع هذه الانتخابات، انزلقت فرنسا إلى أزمة سياسية عميقة سوف تستمر إلى بعض الوقت. والوضع ينطوي على العديد من المخاطر، ولكن أيضاً العديد من الفرص. فكلّ تشكيل سياسي هش وكل تكتيك واستراتيجية موضع نزاع. وسوف تكون هناك تقلبات وانعطافات ومنقلبون «بدافع الذعر أو ما هو أسوأ»، وسوف يتصرف البعض سياسياً بشكل أفضل مما كنا نتصور. ويتعين علينا أن نركز على العناصر الأساسية، وليس على تفاصيل التكتيكات، من أجل فهم ما هو جديد وما هو ممكن.

لقد نجح التحالف الانتخابي، «الجبهة الشعبية الجديدة NPF»، بفضل الضغوط الهائلة من القاعدة، في وقف حكومة فاشية ببراعة، وقد تم ذلك من خلال الوحدة والإلهام الذي وفره برنامج جذري. وتبرر هذه النتيجة التحالف، والتنازلات التي تطلّبها، مهما كانت الجبهة الشعبية الجديدة هشة في المستقبل.

إن نشطاء «التجمع القومي RN » يشعرون بالإحباط والاكتئاب هذا الأسبوع، حيث لم يحصلوا إلا على نصف عدد النواب الذين كانوا يأملون في الحصول عليهم. ولكنهم ما زالوا يملكون خمسة وخمسين مقعداً أكثر من الانتخابات البرلمانية الأخيرة. ولا بدّ من استغلال النكسة النسبية الحالية التي يعاني منها اليمين المتطرف كنقطة انطلاق لدفع الفاشيين إلى الوراء. ولا بدّ من حشد مئات الآلاف من المشاركين في الأسابيع الثلاثة الماضية.

بعض سياسات الجبهة الشعبية الجديدة مثل كبح جماح العنف الذي تمارسه الشرطة وزيادة الحد الأدنى للأجور وتجميد أسعار الضروريات الأساسية لا تتطلب تشريعات جديدة

ماذا يحدث الآن؟

لا تتمتع أي مجموعة بالأغلبية في البرلمان، ويحظر الدستور إجراء انتخابات برلمانية جديدة لمدة 12 شهراً. ويبدو أن هناك ثلاثة احتمالات، حكومة أقلية يسارية، أو ائتلاف من اليمين واليسار، أو حكومة من الخبراء/التكنوقراط المعينين.

أعلن زعماء اليسار عن رغبتهم في تشكيل حكومة أقلية. وقد يواجه هذا الأمر صعوبة في تمرير القوانين، ولكن بعض السياسات الوطنية للجبهة الشعبية، مثل كبح جماح العنف الذي تمارسه الشرطة، وزيادة الحد الأدنى للأجور، وتجميد أسعار الضروريات الأساسية، لا تتطلب تشريعات جديدة. بطبيعة الحال، سوف تكون الضغوط من جانب أرباب العمل ووسائل الإعلام غير مسبوقة، وسوف يكون حشد العمال لضمان الدفاع عن مصالحهم أمراً ضرورياً. ويدرك العديد من أنصار الجبهة الشعبية أن الحكومة اليسارية لن تُمنح تفويضاً مطلقاً. وهناك محاولات هذا الأسبوع لإنشاء شبكات من لجان الجبهة الشعبية المحلية للحفاظ على المشاركة الجذرية لأعداد كبيرة من الناس.

إن أغلب اليمين، بمساعدة حملة إعلامية قوية، يفضّل حكومة ائتلافية «وحدة وطنية»، بما في ذلك أجزاء من اليسار واليمين «بما في ذلك الجميع تقريباً في الواقع!»، باستثناء حزب فرنسا الأبية والتجمع القومي. يتم استغلال الخوف من الفوضى والاضطراب في محاولة لإقناع الناس بأن هذا مشروع معقول.

يدفع العديد من كبار أنصار ماكرون باتجاه هذه الفكرة، ويقول بعض القادة من الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي والخضر إنه ينبغي النظر فيها. وقد ينضم إليهم عدد صغير من نواب فرنسا الأبية بقيادة فرانسوا روفين، الذين انفصلوا عن الجبهة القومية الفرنسية، بحثاً عن خيار أكثر «اعتدالاً» وأقل يسارية. وقال روفين: «نحن بحاجة إلى تهدئة الأمور». تتظاهر هذه المجموعة بأنّ المشكلة تكمن في شخصية جان لوك ميلينشون، وتنضم إلى حملات التشهير واسعة النطاق ضدّه.

إنّ تشكيل حكومة ائتلافية بين اليسار واليمين سيكون بمثابة كارثة بالنسبة للعمال. إنّ التخلي عن التدابير الجذرية التي يحتاج إليها الناس للحدّ من البؤس وتحسين المدارس والمستشفيات وظروف العمل، من شأنه أن يجلب خيبة أمل سريعة وعميقة، ويضمن عملياً تشكيل حكومة يمينية متطرفة في غضون بضع سنوات. لقد رفضت حركة فرنسا الأبية هذا الخيار، ويتعيّن على كل قطاعات اليسار الصادقة أن تفعل الشيء نفسه. في الوقت الحالي، استبعد أوليفييه فور، زعيم الحزب الاشتراكي، مثل هذا الائتلاف. أما مارين تونديلييه، زعيمة حزب الخضر، فهي أقل وضوحاً.

يتحدّث معلقون آخرون عن تعيين حكومة من «الخبراء» البرجوازيين– «في إيطاليا عينوا ذات يوم مدير البنك الوطني». وسوف يُقَدَّم هذا باعتباره قراراً سليماً، مُبرراً بأنّ «الساسة الحمقى» لا يستطيعون التوصّل إلى إجماع، ولأنّ عدم وجود حكومة أمرٌ «لا يمكن تصوره». لكن كيف يمكننا أن نتخيل أنّ مثل هذه الحكومة سوف تقف إلى جانب العمال؟

إنّ الأزمة لم تبدأ بعد. ونحن في حاجة إلى مواصلة التعبئة وإنشاء «هياكل اليقظة» لإشراك أكبر عدد ممكن من تلك الأعداد الكبيرة من الناشطين الذين ناضلوا من أجل الجبهة الشعبية الجديدة. لا بدّ أن تهدف هذه الهياكل إلى دفع أقصى اليمين إلى الوراء من خلال التثقيف الجماهيري، ومن خلال المضايقة الجماعية لكل فعاليات ومبادرات «التجمّع القومي RN».

هل يتصوّر البعض أنّ حكومة «الجبهة الشعبية الجديدة NPF» قادرة على تغيير الأمور بسرعة؟ بالطبع يمكنها ذلك، وهذا أمر لا مفر منه. لكنّ الطريق إلى الأمام يتلخص في التعبئة ضد النيوليبرالية، ودعم حكومة يسارية، تخدم مصالح الشعب إذا ما تشكلت، وذلك في كلّ مرة تقدم فيها إصلاحات حقيقية. لا يمكن لليسار الفرنسي الاعتماد على حكومة تستسلم لضغوط دكتاتورية الربح.

محاولة اغتيال ترامب والانقسام في رأس المال الأمريكي

شهدت انتخابات البرلمان الأوروبي تحولاً نحو «اليمين المتطرف» في مختلف دول الاتحاد الأوروبي. ففي ألمانيا، زاد حزب البديل من أجل الألمان الفاشي الجديد حصته من الأصوات بنحو الثلث إلى نحو 16%. كيف حدث هذا؟ لكي نفهم صعود اليمين المتطرف، فمن المفيد أن نلقي نظرة عن كثب على القوة الأكبر في الاتحاد الأوروبي.

■ **بقلم: جين كانرونج**
ترجمة: قاسيون

في 31 تموز تمّت محاولة اغتيال ترامب، الرئيس الأسبق والمرشح الرئاسي الأمريكي الحالي، بإطلاق رصاص عليه في تجمّع ضمن حملته الانتخابية. علّق جين كانرونج، البروفسور في العلاقات الدولية في جامعة رنمين الصينية، والخبير في القضايا الأمريكية، على هذا الحدث لصالح صحيفة «المراقب» الصينية. إليكم أبرز ما جاء في تعليقه:

● **ما هو تأثير إطلاق النار هذا على انتخاب ترامب؟**

يُعتقد بشكل عام أن هذا سيكون شيئاً جيداً لترامب. بعد إطلاق النار عليه، انتشرت على نطاق واسع صورة لترامب ووجهه ينزف، وقبضته مرفوعة للإشارة إلى أنه سيواصل القتال، والعلم الأمريكي خلفه. والآن تم تصوير ترامب صورةً بطولية، حتى أن بعض الناس قاموا بتجميع هذه الصورة مع تمثال الحرية، وظهرت فجأة صورة المقاتل والمدافع عن الديمقراطية الأمريكية.

● **منذ أعمال الشغب في «الكابيتول هيل»، وصولاً إلى حادث إطلاق النار هذا، رأينا أن الانتخابات الأمريكية أصبحت أكثر عنفاً وغير مستقرّة. إذا قمت بتحليلها من منظور النظام الديمقراطي، ما هي العوامل التي ساهمت في رأيك في سقوط السياسة الأمريكية في الفوضى التي هي عليها اليوم؟ هل هذا يعني أن مثل هذه الأحداث غير المستقرة وغير اليقينية ستستمر في الحدوث؟**

لقد تدهورت نوعية السياسة بين الحزبين في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، لكنّ «المعتدلين» كانوا لا يزالون يملكون اليد العليا في كلا الحزبين، وعلى الرغم من اختلاف وجهات نظرهم السياسية، إلا أنهم ليسوا متطرفين إلى هذا الحد، وهم قادرون على التعاون والوصول إلى حلول وسط في أشياء كثيرة. لكنك ترى الآن أن جميع الأصوات في الكونجرس تقريباً، في جميع القضايا، يتم الإدلاء بها على أساس استقطاب مرتفع، وأن سياسات كلا الحزبين أصبحت أكثر تطرفاً.

لقد كان الأمريكيون فخورين جداً، وكانوا يعتقدون أن لديهم «ترتيباً أنجلو أميركي»، يختلفون فيه عن الأجواء السياسية في فرنسا مثلاً، التي كانت تميل إلى «التطرف». ولكنهم الآن أصبحوا متطرفين أيضاً ويتصرفون بغض النظر عن العواقب، الأمر الذي يترك مساحة أقل فأقل «للمعتدلين». هذه هي الخلفية العامة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الولايات المتحدة آخذة في الاتساع، والطبقة الوسطى آخذة في التقلص، كما أصبح التمييز الاجتماعي حاداً أيضاً. العديد من الصراعات الاجتماعية المحددة، مثل الهجرة والسياسات الاقتصادية، خطرة للغاية.

أودّ هنا أيضاً أن أؤكّد على خلفية أخرى، وهي أنّ مجموعات رأس المال في الولايات المتحدة أصبحت الآن متشرذمة، وهو أيضاً السبب الأساسي للاستقطاب السياسي بين الحزبين. يقول الكثير من الناس إنّ الولايات المتحدة هي شركة متنكرة في هيئة دولة، وأن أولئك الذين يسيطرون فعلياً على الولايات المتحدة هم العائلات الكبيرة في وول ستريت. إن الرئيس ونائب الرئيس والوزراء وأعضاء الكونجرس والقضاة هم في الواقع المديرون المهنيون لهذه الشركات العائلية الكبيرة. إنّ السمة المميزة للدولة الأمريكية هي سيطرة رأس المال عليها. إنّ الطريقة التي يحكم بها رأسُ المال البلادَ تختلف عن تلك التي تحكمها الدول الطبيعية. فالدول الطبيعية تؤكد على الوحدة والجماعية، ولكن الدول التي يسيطر عليها رأس المال لا بد أن تؤكد على الفردية، لأنها تحول المجتمع إلى أفراد متناثرين في نهاية المطاف، يكون من السهل السيطرة عليهم.

لذلك، يتعمّد رأس المال وضع المجتمع في حالة مواجهة وانقسام، ويتعمد خلق العديد من القضايا المثيرة للانقسام، مثل القضايا العنصرية للبيض والسود، والصراعات الإقليمية بين الجنوب والشمال، وحقوق الذكور والإناث، والتوجه الجنسي، والهجرة، ومكافحة الإرهاب وما إلى ذلك. من خلال هذا النهج تخلق انقسامات لتشظية المجتمع، وتعزيز الفردية لتعزيز السيطرة على الناس.

لكنّ هذا أدى أيضاً إلى مشكلة قاتلة في الولايات المتحدة، وهي أنّ مجموعات رأس المال لا يمكن تقسيمها. إذا انقسمت المجموعة التي تحكم في العاصمة، فسيكون ذلك أمراً مزعجاً، وسيكون ذلك انقساماً حقيقياً، وسيكون هناك خطر نشوب حرب أهلية. في الواقع، واجهت الولايات المتحدة هذا الموقف عدة مرات في تاريخها، بدءاً من الانقسام بين رأس المال التجاري المؤيد لبريطانيا ورأس المال التجاري الموالي لفرنسا في الأيام الأولى لتأسيس البلاد، إلى الانقسام بين رأس المال التجاري ورأس المال الصناعي بعد الحرب الأنجلو أمريكية الثانية، والتي دفعت الولايات المتحدة إلى حافة حرب أهلية إلى، وصولاً إلى اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية في نهاية المطاف.

أعتقد أن الولايات المتحدة تواجه اليوم الانقسام الثالث لرأس المال، حيث تنقسم مجموعات رأس المال إلى رأس المال الافتراضي، ورأس المال العالمي، ورأس المال المادي/المحسوس، ورأس المال المحلي. يمثّل بايدن رأس المال الافتراضي بالإضافة إلى رأس المال العالمي، والذين يتركزون في السواحل الغربية والشرقية، إذا ما أردنا التحدّث جغرافياً عن المسألة. أمّا ترامب فيمثّل رأس المال/المحسوس ورأس المال المحلي، المتركّز في المناطق الداخلية. إن التمايز في مصالح رأس المال يشكّل السبب الجذري للفوضى السياسية في الولايات المتحدة. إذا لم يتمكنوا من التوصل لحلّ لمشاكلهم، فسوف تحدث مشاكل كبيرة في الولايات المتحدة.

هناك أيضاً تكهنات بأنّ هذا تحذير من «الدولة العميقة» لترامب على أمل أن يقترب من الخط الأوسط

● **يبدو أنهّم وصلوا إلى مرحلة الخطر. كيف يمكن أن يتقاتل الحزبان في هذه الساحة الانتخابية؟**

إذا تعامل بايدن مع القضية بشكل سيّء، فسوف يستمرّ الصراع في التفاقم. بمجرد ترسيخ ترامب باعتباره «البطل الأمريكي»، ستكون الانتخابات غير مواتية للغاية لبايدن. بالنظر إلى شخصية ترامب، فإن هذه الحادثة ستحفز بالتأكيد روحه القتالية، وسيستفيد استفادة كاملة من محاولة الاغتيال هذه. لذا فإن ما يمكننا رؤيته أدناه هو المزيد من المنافسة الشديدة بين الطرفين.

لذا، فإن السياسة الأمريكية خطيرة للغاية هذا العام. ومن بين «أهم عشرة مخاطر سياسية للعام المقبل» التي تنبأت بها شركة الاستشارات الأمريكية «puorG aisaruE» في ديسمبر من العام الماضي، كانت حدوث مشاكل كبيرة في السياسة الداخلية في الولايات المتحدة. أجريت العام الماضي محادثة على العشاء مع رئيس «puorG aisaruE»، وكان على دراية كبيرة بالشؤون الداخلية للولايات المتحدة، وكان يرى في ذلك الوقت أن «الدولة العميقة» التي تسيطر عليها وول ستريت لن تسمح لترامب بالوصول إلى السلطة أبداً. لقد كانوا مهملين عندما تمكّن من الوصول إلى السلطة في 5102، ولن يرتكبوا هذا الخطأ مرة أخرى.

لذلك، هناك أيضاً تكهنات بأنّ هذا تحذير من «الدولة العميقة» لترامب، على أمل أن يقترب من الخط الأوسط. في الواقع، نرى أن بعض مواقف ترامب الأخيرة أصبحت أكثر اعتدالاً قليلاً مما كانت عليه في عام 6102، وهو يقوم أيضاً بإجراء تعديلات. بطبيعة الحال، هذا الاحتمال هو مجرد تخمين، لأن الثمن المطلوب منه مرتفع للغاية، وقد لا يرضى داعمو ترامب بدفعه.

الفصل اليائس: لماذا يستهدف الكونجرس هذه الشركة الصينية /3/

منطق النجاح التجاري لشركة CXO الرائدة في الصين

CXO هو الاسم الجماعي للشركات العاملة في مجال الاستعانة بمصادر خارجية للأدوية. وهي تتضمن ثلاث شركات: CRO، وCMO/CDMO، وCSO، والتي تعمل على التوالي كشركات رئيسية للبحث والتطوير، والإنتاج، والمبيعات في صناعة الأدوية. ويمكن فهمها ببساطة على أنها استعانة بمصادر خارجية للبحث والتطوير، ومصادر خارجية للإنتاج، ومصادر خارجية للمبيعات.

■ المراقب الاقتصادي بان يو

لماذا وصل كبار المسؤولين التنفيذيين في الصين، ممثلين بـ WuXi AppTec، إلى الوضع الذي وصلوا إليه اليوم، بحيث يضطر السياسيون الأمريكيون المناهضون للصين والذين ليس لديهم الكثير من الفهم للمستحضرات الصيدلانية الحيوية إلى استخدام اسم الأمن القومي لدفع مشاريع القوانين المستهدفة لقمعها؟

من المؤكد أن فرص المراجحة بين المواهب في الصين شرط أساسي. يمكن أن يتجاوز الراتب المبدئي لخريج الدكتوراه في الولايات المتحدة 200 ألف دولار أمريكي سنوياً، لكن الراتب المبدئي لخريج الدكتوراه الصيني يتراوح بين 20 ألف إلى 30 ألف دولار أمريكي فقط. سأل أحد المستثمرين لي جي عن مدى صعوبة توظيف العلماء في الصين، وكانت إجابة لي جي أن الأمر ليس صعباً لأن الصين يمكنها تخريج 300 ألف خريج في التخصصات المتعلقة بعلوم الحياة كل عام.

أحد الموظفين الفنيين في WuXi AppTec

لكن القدرة التنافسية السعرية وحدها ليست كافية. من قصة ولادة شركة WuXi AppTec، ليس من الاستنتاج أن هذا النوع من الشركات لديه شبكة مألوفة من الاتصالات، مثل Merck وUS Pharmacopeia وغيرها من أصحاب العمل السابقين «كشركات» لمؤسس WuXi. على الرغم من أن الاستعانة بمصادر خارجية للبحث والتطوير أصبحت ممارسة شائعة، فمن الصعب على العملاء أن يثقوا في المشاريع المعقدة التي تتطلب تبادل الملكية الفكرية، وبالتالي فإن الخبرة والعلاقات مع الإدارة أمر بالغ الأهمية.

علق أحد المستثمرين في WuXi AppTec على هذا قائلًا: لولا Li Ge، ولولا «هو» والدكتور Bodwin ومصداقية الآخرين من حوله، لما كانت الشركة ناجحة أبداً. لماذا؟ لأنهم يريدون عند التعامل مع الملكية الفكرية، بعد استعارتها، عليك إعادتها بعد الانتهاء من العمل، وإذا كان هناك أي مخالفة في هذا الصدد، فسيتم إنهاء الشركة على الفور.

يمكن لشركة CXO الكبيرة في الصين البدء بفضل علاقاتها الدولية القوية وثقتها في الصناعة. ولكن هذه لا تزال غير كافية.

تعد الهند مجالاً أساسياً آخر لصناعات شركة CXO خارج الصين. عندما يتعلق الأمر بتكاليف العمالة والاتصالات الشخصية، تتمتع الهند أيضاً بمزايا معينة. ومع ذلك، على الرغم من أن مجال CRO/CDMO في الهند ينمو بسرعة، إلا أن تطور الطاقة الإنتاجية لا يزال ضعيفاً، لذا لا يمكن مقارنته بالصين.

على غرار تصنيع أجهزة تصنيع رقائق أشباه الموصلات، لدى CXO اختلافات في توليد التكنولوجيا، وحتى مع التقنيات المماثلة، هناك اختلافات في الامتثال لمراقبة الجودة وكفاءة الإنتاج. بالمقارنة مع الموردين في البلدان المتقدمة والدول النامية الأخرى، تعد قدرات مراقبة الجودة لدى CXOs الصينية ميزة رئيسية.

تتصدر الصين العالم حالياً من حيث حصتها في السوق والمجالات الوحيدة التي تتمتع فيها الولايات المتحدة بمزايا هي خدمات معلومات تكنولوجيا المعلومات والمستحضرات الصيدلانية الحيوية والطائرات

يكشف كتاب «الحقيقة حول الأدوية النوعية» عن العديد من عمليات الاحتيال في صناعة الأدوية النوعية الهندية التي تقوم بتزوير البيانات وتجاهل مبادئ إنتاج السلامة من أجل تقليل التكاليف وتحقيق الأرباح. بل إن هناك مثلاً مأثوراً في هذه الصناعة: «نحن لا نبني نظاماً، بل نجد طرقاً لتجاوزه». وإذا تدفقت مثل هذه الأدوية إلى النظام الطبي، فإن العواقب ستكون كارثية بطبيعة الحال.

حتى شركات CDMO الأوروبية الكبيرة مثل Catalent تعرضت لمشكلات متعددة تتعلق بالجودة وفشلت عمليات التفتيش التي أجرتها إدارة الأغذية والعقاقير «FDA»، مما أدى إلى فجوة كبيرة في قدرة التعبئة الخاصة بـ «ملك العقاقير» semaglutide، مما أدى إلى تراجع العملاء الرئيسيين «شركة Novo Nordisk». لم يكن أمام شركة Novo Nordisk، التي تعرضت للخداع، أي خيار سوى اتخاذ إجراء قانوني فاستحوذت بشكل مباشر على شركة Catalent مقابل سعر باهظ قدره 16,5 مليار دولار أمريكي.

للمقارنة، خضعت شركة WuXi AppTec لـ 748 عملية تدقيق للجودة من عملاء عالميين وهيئات تنظيمية وأطراف ثالثة مستقلة في عام 2023، وامتثلت للمتطلبات بنسبة 100%. وهذا يعني أننا، في المتوسط، نحتاج إلى مواجهة واجتياز عمليتي تدقيق صارمتين كل يوم.

هذا ليس كل شيء. إن المرونة العالية وسهولة إنهاء العقود تجعل شركة CRO الرائدة في الصين أكثر جاذبية لشركات الأدوية. وفي معظم عقود WuXi AppTec، يحتفظ العملاء بالحق في إنهاء العقد من جانب واحد بإشعار مدته 30 إلى 90 يوماً فقط.

يدعم موردو شركات CXO الصينية التسليم السريع على نطاق واسع للغاية والقدرة الإنتاجية المرنة عالية الجودة. على العكس من ذلك، غالباً ما تؤخر شركات CXO الهندية التسليم دون سبب، وتغير متطلبات التسليم حسب الرغبة، كما أن جودة التسليم غير مستقرة أيضاً.

والخلاصة واضحة رغم أن مجلة الإيكونوميست قالت إن بعض شركات تصنيع الأدوية تبحث عن موردين بديلين من الهند، إلا أن القدرة الإنتاجية المتطورة ليس من السهل استبدالها، حتى ولو كانت ميزة التكلفة التي تتمتع بها الهند عظيمة بالفعل. في الواقع، حتى صناعة الأدوية في الهند تعتمد بشكل كبير على سلسلة التوريد الصينية، وفي عام 2022، سيظل ما يقرب من 70% من المواد الخام في الهند يأتي من الصين.

الانفصال اليائس

وفي حين يحرز كبار المسؤولين التنفيذيين في الصين تقدماً سريعاً، فإن ظل الجغرافيا السياسية هو دائماً سيف ديموقليس «مثل يضرب للتهديد بالخطر».

قارن مركز الأبحاث الأمريكي «مؤسسة تكنولوجيا المعلومات والابتكار» في العام الماضي، المزايا بين الصين والولايات المتحدة من منظور قيمة الإنتاج وسلسلة التوريد والاعتماد وما إلى ذلك للصناعات الإستراتيجية العشر مقارنة بمتوسط الإنتاج عالمي القيمة، تتصدر الصين العالم حالياً من حيث حصتها في السوق، والمجالات الوحيدة التي تتمتع فيها الولايات المتحدة بمزايا هي خدمات معلومات تكنولوجيا المعلومات، والمستحضرات الصيدلانية الحيوية، والطائرات.

إن المستحضرات الصيدلانية الحيوية، مثل الرقائق والطائرات الكبيرة، هي شيء لا تستطيع الولايات المتحدة تحمّل خسارته.

وتستهدف المسودة الحالية لـ «قانون السلامة البيولوجية» خمس شركات صينية للتكنولوجيا الحيوية، بما في ذلك WuXi AppTec وWuXi Biologics، وتمنع شركات الأدوية الحيوية الأمريكية من التعاون معها. إن الولايات المتحدة تسعى جاهدة إلى تسريع جهودها الرامية إلى التخلص من اعتمادها على التصنيع الحيوي في الصين.

عن الأمهات الجميلات

لطالما أتحفنا الإعلام بصورة منمقة وزاهية عن «الحريات الليبرالية» الغربية، ولكن ما يحدث في فلسطين يُظهر للعالم أجمع كذب وزيف ادعاءاتها ويفضح موقف مروجيها.

■ إيمان الأحمد

ليس ثمة أقذر من الحرب. تبدو الجملة السابقة صادمة نوعاً ما بعد عنوانٍ عن الجمال، وهذا صحيح، فما تحمله الحرب من بؤس ومأس وآلام لا يستقيم مع فكرة الجمالِ، فكيف إذا كانت الحرب إبادة شاملة للبشر والشجر والطيور... وحتى الأجنة في الأرحام.

كيف إذا كانت الحرب إبادة شاملة لكل ما هو جميل. والأمهات جميلات في كل مكان وزمان. الأمهات اللواتي غالباً ما يتحملن الجانب الأسوأ في الحياة.

تمرّ أوقات عصيبة على سكان غزة عموماً، أطفالاً وشباباً وشيوخاً ونساءً، وخاصة على النساء الحوامل والأمهات المرضعات. تؤثر المجاعة في غزة على النساء الحوامل، وتجعلهن يعانين من سوء التغذية بشكل يهدد حياتهن وحياة الأجنة، ويفقدن عدة كيلوغرامات من وزنهن، بينما يكون متوسط الزيادة الطبيعية حوالي 12 كيلوغراماً للأم الحامل. ويزيد الخوف من أصوات القذائف والقنابل من حالات الولادات المبكرة في غير أوانها، والتي تحدث مضاعفات خطرة للوالدة والجنين، كالنزيف أو الإجهاض.

تعاني النساء الحوامل أوضاعاً عصيبة، تؤثر سلباً على حالتهن النفسية، حسب ما تؤكده شهادات الأطباء: «بعضهن كنّا نجري لهن العمليات وهنَّ مُصابات ويقطرن دماً، ولديهن كسور خطيرة في الأطراف، بل لدينا أجنّة ومواليد تعرّضوا للإصابة داخل أرحام أمهاتهم، فكنا نجري عملية الولادة ونشرع في عمليات جراحية للمواليد وأمهاتهم».

تنتشر رائحة الموت في كل مكان، والموت في غزة متعدد الأشكال والأوجه. ولكن الحياة تستمر، تنجب الأمهات أطفالهن، في ظروف استثنائية في قسوتها وفظاعتها. ليس ثمة مجاز في غزة، فالولادة من رحم الموت، والولادة في أحضان الموت وقائع فعلية تحدث للأمهات هناك. تبكي بعضهن أثناء المخاض، فقد بلغهن فقدان أحد أفراد العائلة، ومنهن من فقدت كل عائلتها.

وضعت كثير من نساء غزة مواليدهنَّ في أماكن الإيواء، وفي المناطق المحاصَرة، بعدما أصبحت أقسام الولادة في أغلب المستشفيات خارج الخدمة. ظروف مأساوية، وشهادات مروعة، وإحصائيات صادمة عن تداعيات العدوان على الحوامل ومواليدهن. فقد ارتفعت نسب حالات الإجهاض، وحالات الولادة المبكرة، ما رفع نسب المواليد الخُدَّج، إلى جانب تزايد نسب التشوّهات التي لحقت بالأجنّة والمواليد. بينما سجلت تقارير المشافي إصابة سيدات حوامل وأجنتهن بالرصاص والشظايا من جراء العدوان، وارتفاع نسب النساء المصابات بـ «تكيّسات المبيض، وانفجار الرحم، والزُلال»، والتشوّهات الخلقية التي أصابت المواليد والأجنة، جراء الغازات والغارات وسوء التغذية، مثل «أجنة من دون هيكل عظمي، ومواليد فاقدين لأعضاء أو حواس...».

ستنتهي الحرب، وستظل «أجمل الأمهات التي... عينها لا تنامْ، تظل تراقبُ نجماً يحوم على جثة في الظلام، دمه المتقدّم في الأرض والجبال التي شربت روحه، ستكتسي شجراً جارياً نحوَ صيف الحقول».

أخبار ثقافية

«أغنية حبّ للكوكب...» ولفلسطين

افتتح «مهرجان ميديلين الدولي للشعر» دورته الرابعة والثلاثين، تحت شعار «أغنية حبّ للكوكب». في مدينة ميديلين، ثاني أكبر المدن الكولومبيّة، وفي البلديّات المجاورة لها، مؤكداً على الانتصار للقضايا العادلة، وعلى رأسها قضيّة الشعب الفلسطيني ونضاله لاسترداد حقوقه الشرعيّة، وقد دعا المنظمون عدداً من الشعراء العرب والأجانب لكي يشاركوا قصائدهم المناصرة للشعب الفلسطيني. تسلّط دورة هذا العام الضوء على الشعر عبر التكنولوجيا، وقدرتها على توحيد البشريّة في رابطة التضامن والتعاطف. ويشارك في المهرجان، شعراء من 40 دولة حول العالم، بما في ذلك الصين وإيران وإندونيسيا وبوليفيا وكوبا وإيطاليا وسويسرا وفنزويلا، والمغرب وفلسطين، ومصر، والسعودية، والعراق، والجزائر، والأردن، والكويت، إلى جانب شعراء من الشعوب الأصلية مثل الكيتشوا والناهواتل. كما يدعو المهرجان 14 شاعراً شاباً اختيروا من بين أكثر من 500 مقترح، من المكسيك وتشيلي والأرجنتين وعدد من البلدات في كولومبيا، ضمن برنامج «الشعر الشاب في العالم...» يستمر المهرجان حتّى 20 تموز، ويقدم أكثر من 75 نشاطاً مقرراً.

«سي إن إن» ستقوم بإلغاء 100 وظيفة

تخطط شبكة «سي إن إن» لإطلاق خدمة جديدة مدفوعة وإلغاء نحو 100 وظيفة، في ظلّ تأثّرها بتراجع قنوات البثّ عبر الكابل في الولايات المتحدة.

ووفقاً لما أعلنه رئيسها التنفيذي، مارك طومسون الذي قال في مذكرة للموظفين إنّ الشبكة الأمريكية تهدف إلى إطلاق منتجها الإخباري الجديد بكلفة تزيد عن مليار دولار قبل نهاية عام 2024.

وبموجب الخطة الجديدة تهدف «سي إن إن» إلى «إطلاق أوّل منتج إخباري للمشتركين يتبعه آخر يتمحور حول أسلوب الحياة»، وأوضح أنّ المشروع «يبدأ مع أول منتج متاح للمشتركين يُطلق قبل نهاية عام 2024»، كما تخطّط الشبكة التي تتخذ من أتلانتا مقرّاً لها لدمج غرف الأخبار الأمريكية والدولية والرقمية العالمية في منظومة واحدة.

وأكّد طومسون أن الشركة ستلغي نحو 100 وظيفة من إجمالي موظفيها البالغ عددهم 3,500 شخص. علماً أنّ تقييمات «سي إن إن» تراجعت في الولايات المتحدة، وفي ظلّ محاولاتها لتغيير هذا الواقع، تقوم الشبكة بإجراءات مختلفة منها لاستعادة بريقها.

كانوا وكنا

يوسف العظمة في معركة ميسلون مع عدد من الجنود والضباط والمتطوعين

في التشامل والاندماج: هجوم واحد

في تتبّع لتطوّر مراحل الصراع على وقع أزمة هيمنة الإمبريالية، وتحديداً في المستوى الفكري والأيديولوجي والدعائي من الصراع، يظهر بوضوح الاتجاه العام لاندماج الظواهر والقضايا المرتبطة بها عالمياً، ومعه تظهر الحاجة لهجوم «واحد وشامل» من قبل العالَم الجديد.

■ د. محمد المعوش

في الاندماج مجدداً والوحدة

في مقاربة منهجية أشرنا سابقاً إلى أن ترابط وتقارب مستويات البنية الاجتماعية والواقع، على وقع تشابك التناقضات، تدفع إلى اندماج ظواهر الواقع، وتدفع بالتالي إلى اندماج حلّها عملياً. ومن المستويات التي صارت شديدة الترابط يمكن الكلام عن التكنولوجيّ ومستوى التطور الذي وصله، وبنية الطبقة العاملة ربطاً بتطور المستوى التكنولوجي، الجسدي وترابطه مع المعنوي–النفسي، ونمط الإنتاج وترابطه مع علاقات الإنتاج بشكل أكثر صراحة ومباشرة من كونها قضية نظرية، والطبيعي والحفاظ على النوع البشري ربطاً بالعناوين السابقة، وتعطيل الدفع باتجاه الحرب وضرورة توظيف القوى الحية والحفاظ عليها ضد البربرية، إلخ. تلك القضايا وغيرها في ترابطها الملموس تدفع إلى الواجهة المبدأ النظري القائل بوحدة العالَم التي تقول بها الفلسفة المادية الديالكتيكية والتاريخية، ولكن هذه المرة تدفعها إلى مستوى التجريب والواقع العملي والملموس. فالرأسمالية في توحيدها الكوكب ضمن نظام عالميٍّ تَبلورَ بشكل كبير في المراحل الأخيرة ضمن عقود النيوليبرالية تفرضُ اليوم ظهور هذا التوحيد في كل لحظة. فمسرح العمليات العالمي إذا ما تتبعنا الأخبار اليومية فقط المرتبطة بما يدور عالمياً يمدّنا بصورة واضحة عن هذه الوحدة، فلم يعد يوجد بيان أو تقرير أو خبر أو تصريح حول «الحدث العالمي»، والكلام عنه بالعام، إلا ويتناول كل القضايا الجوهرية في مكان واحد.

مؤشرات أخرى على الوحدة

جزء من المؤشرات المهمة على الوحدة المشار إليها، يمكن استقاؤها من لسان وعقل والممارسة الأيديولوجية لقوى العالم الذي يحاول الحفاظ على هيمنته. وفي تتبع لبعض «الأعلام» الأيديولوجية لهذا العالَم الذي يموت يمكن الاستنتاج أنّ دورهم لم يعد محصوراً بالتنظير العام حول النظرة إلى العالم وتمويه التحول المطلوب القيام به، بل صار متداخلاً مع السياسي والحدثي. ويمكن هنا الإشارة إلى أحد عتاة العقل المهيمن، وهو الصهيوني يوفال هراري الذي كثيراً ما أشرنا إليه في مواد سابقة. ففي مقابلة له مؤخراً يحاول من موقعه «الفلسفي» أن يتناول الصراع والحرب في فلسطين والمنطقة. وهراري هذا بدأ ظهوره في المشهد العالمي بالترافق مع تعاظم الأزمة الأيديولوجية للإمبريالية وتهشّم سرديتها ونظرتها إلى العالم التي تحاول عبرها تبرير نظامها الفرداني الاستهلاكي الذي ساد خلال العقود الأخيرة. وهو يلعب دور «الناقد» للظواهر المرتبطة بأزمة نمط الحياة المهيمن، ويحاول أن يموّه ويشوّه الخلاصات حولها ومعانيها. وترتكز محاولته تلك على إغلاق أي إمكانية لعالَم بديل، بل مجرد ما يقدمه هو تبرير فلسفي لعالم ما بعد المجتمع مع ما يعنيه ذلك من نهاية للإنسان والمجتمع على حدّ سواء. وفي مقابلته الأخيرة حول الحدث والصراع الفلسطيني يقول هراري بـ «لا ماديّة» أسباب الصراع «(الأرض، الطعام،...)»، بل ما يحصل بالنسبة له هو صراع «بلا معنى ولا موضوعي» لمجموعات من البشر «تتقاتل على قصصٍ متخيَّلة في رؤوسهم»، فهنا «أرض كافية ولا وجود لنقص في الأرض والغذاء» لتقاسمها ما بين «أهل تلك المنطقة» «وهو هنا يبرر انتماء الصهاينة لتلك المنطقة بشكل خبيث من خلال اعتبارها بديهية»، وهو يلغي أيضاً «أهمية تلك المنطقة» فلا «وجود للذهب والنفط»، و«الناس هناك يتقاتلون على مفاهيم مقدَّسة في رؤوسهم»، من خلال اعتبار الحجر حجراً مقدساً مثلاً، مع أاأنه أنه حجر عادي.

يحاول الصهيوني يوفال هراري تبرير الاحتلال و«عَقلنته» عبر سردية «علمانيّة» تدّعي معارضة الحرب

ما يهمنا هنا هو في توظيف «مَعلَم» أيديولوجي أساسي لدى الإمبريالية، أي هراري، في الصراع السياسي المباشر، من موقعه «الفوقي والمحايد» والذي كان يُظهِر نفسه سابقاً وكأنه فوق «الصّراع» أو خارجه. وهذا دليل على أن حاجة الصراع الأيديولوجي عالمياً تتطلب دخول كل «القوات» واندماجها في هجوم واحد يتداخل فيه الفلسفي «وهو الموقع والدور الذي يلعبه هراري كـ«فيلسوف»» مع السياسي مع باقي المستويات.

ولهراري هذا «الأستاذ في الجامعة العبرية في القدس» موقع «مركزي» في الصرع الأيديولوجي، ليس فقط من خلال الأرقام التي تظهر متابعةً لمقابلاته و«الإعجابات» التي ينالها، بل أيضاً من خلال صورته كفيلسوف وعالم، ليس في الغرب فقط بل في العالم العربي. وترجمات كتبه إلى العربية و«قبولها» كأنها مادة «غير قابلة للنقد»، وهو مؤشر على تأثيره الواسع.

خلاصات أخرى من المقابلة

لا داعي هنا للغوص في سخافة وضحالة تحليل هراري ونكرانه للتاريخ والجيوسياسة في قضية فلسطين بشكل عام، بل ما يهمّنا هو ما يقدمه من تمويه جديد للقضية، من خلال التحوّل في كيفية تقديم القضية نفسها على أنها قضية لا دينيّة ولا علاقة للقداسة فيها، وهو هنا يتجاوز الدعاية الصهيونية السابقة في تبرير وجود الكيان «الإسرائيلي» المرتبطة بقضية الأرض الموعودة وما يرتبط بها من قضايا الهيكل المفقود وغيرها. ويبدو أنّ نكران «قداسة المنطقة» هي لعبة أيديولوجية جديدة وتجاوزٌ للسردية الصهيونية السابقة ومحاولةٌ تحضير لترتيب ما، بعد الحرب الراهنة ربما. وما يحاول هراري فعله من خلال إظهار «السخافة الدينية» للصراع والظهور بمظهر «العلماني»، هو خلق تبرير جديد لوجود الكيان الصهيوني، يخاطب فيه قطاعات «غير متطرفة» من العالَم. هذا التبرير الجديد هو «عقلنة» لوجود المحتل وتثبيته من خلال سردية «علمية» يمكن عبرها اقتسام الأرض «التي تكفي الجميع» وهو على ما يبدو اجتذابٌ لمتابعيه الكثر في الغرب والعالَم إلى نقاش مُختلَق يغطّي ويشوّش على تصاعد الحالة الرافضة للحرب ونوعٌ من «التطبيع الفلسفي» للكيان وعنوانه: لماذا تتقاتلون بينما يمكنكم العيش «بسلام»؟

الهجوم المقابل

الاندماج والترابط الشديد في الهجوم الذي تقوم به الإمبريالية على كل الجبهات لا يتطلّب «وحدة الساحات» فقط، ولا وحدة مستويات الصراع الاقتصادية والسياسية فقط، بل ويتطلّب الهجوم على المستوى الفكري والأيديولوجي عالمياً أيضاً، في هجوم واحد يرتقي إلى مستوى النظرة الفلسفية وترتيبٍ جديد للعالم ونمط الحياة، الذي يبدو أنه يفرض نفسه أكثر فأكثر على جدول الأعمال النقيض.